جامعة واسط
كلية التربية
قسم اللغة العربية

ابن مالك النحوي في تفاسير القرآن الكريم

دراسة تقدّم بها

هاني كنهر عبد زيد العتّابي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة واسط وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سهيل نجمان حاجي

١٤٣٤ هـ ٢٠١٣م




الإهداء

إلى من قال الله ه :

((وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ))

القلم:٤

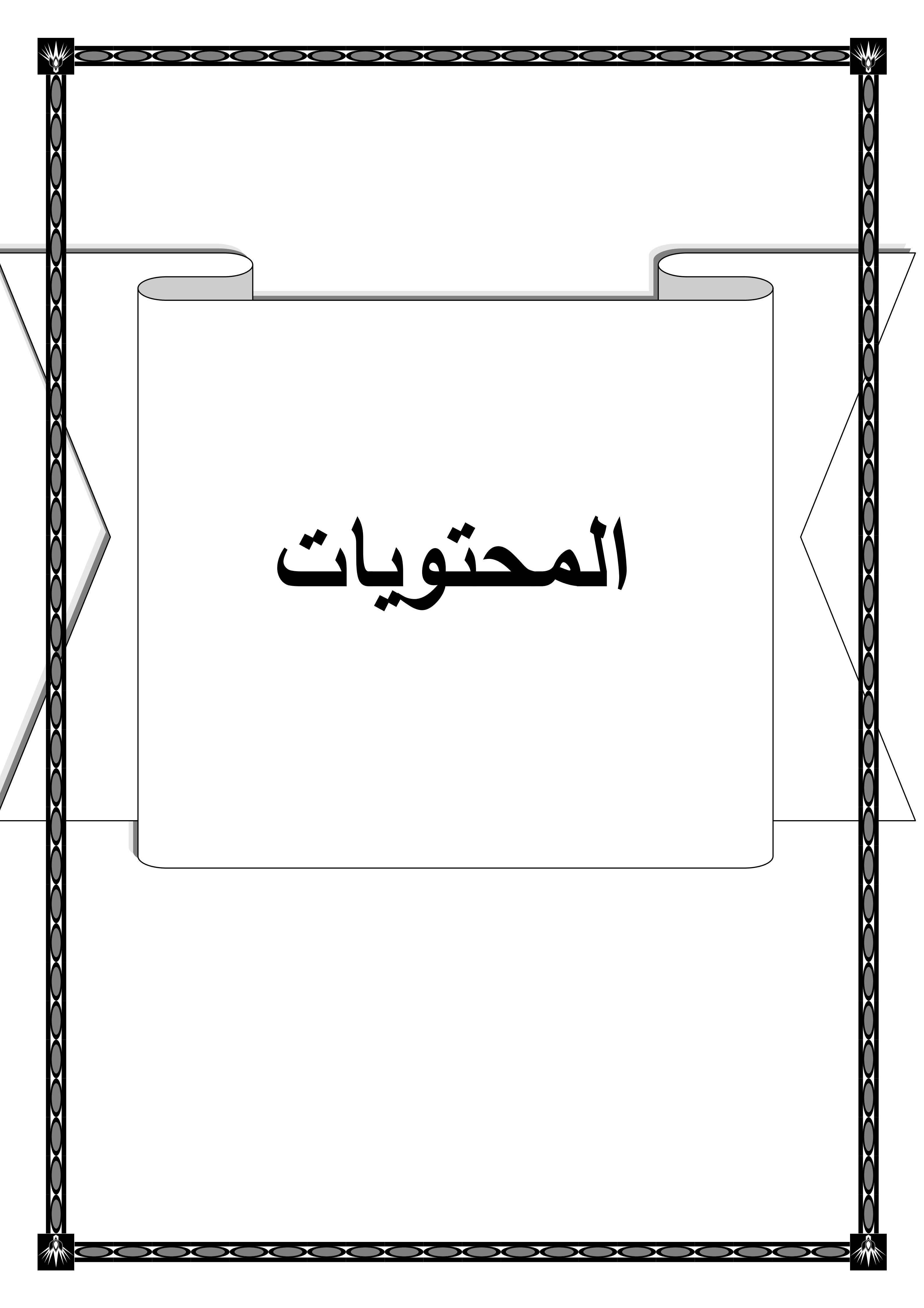





﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

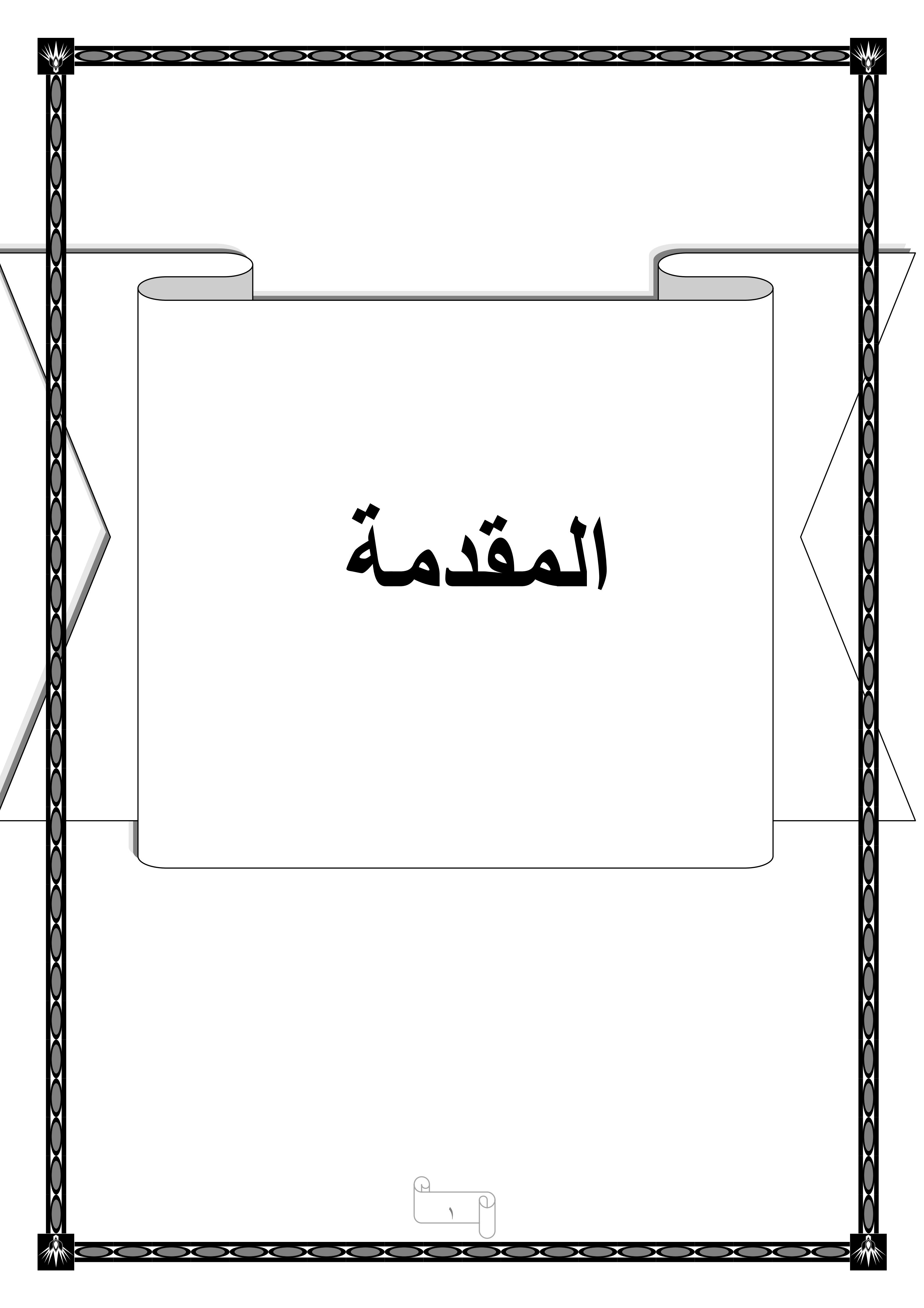


البقرة/ ٣٢



المحتويات

المحتويات



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد:

فلا يخفى على باحثٍ ما للنحو العربي من أثر بارز في توجيه النصِّ القرآني، إذ كان المفسرون كثيراً ما يذكرون آراء النحاة في تفاسيرهم، وكانوا كثيراً ما ينسبون الآراء النحوّية إلى أصحابها، ويصرّحون بمصادرها، ويذكرون الخلاف النحويّ فيها حتى ضمّتْ كتبُ التفسير مباحثَ نحوّيةً كثيرةً .

ولا يخفى أيضاً ما حَظيت به تفاسير القرآن الكريم من عناية كبيرة عند الباحثين، إذ نالتْ حظّاً وافراً من الدراسات اللغوّية عُني أغلبُها بدراسة الجهود النحوّية، والصرفّية، والصوتّية، والدلالّية لمفسر بعينه، وهذا ما تعاهده الباحثون في قراءة المنجز التفسيري للقرآن الكريم، وقد جاء هذا البحث بإشارة من الدكتور نعيم سلمان البدري، إذ عرض علي أنْ أدرسَ مَصدراً مُهّماً من المصادر النحوّية التي اعتمدها المفسرون في تفاسيرهم ألا وهو آراء ابن مالك النحوّية، وبعد البحث والتنقيب في كتب التفسير وجدت أنَّ لآراء ابن مالك النحوية في تفاسير القرآن الكريم التي جاءت بعده النصيبَ الأوفر، إذ كان المفسرون كثيراً ما يذكرون آراءه وآراء النحويين فيها، ويناقشونها، ويخرجون منها بما يتناسب مع توجيههم للنصوص القرآنية، وكانت مصنفاته مصدراً مهماً من المصادر النحوّية التي اعتمدها المفسرون.

وكانَ لمكانة ابن مالك في مجال البحث النحوي سببٌ يزيدني اصراراً على دراسة آرائه المبثوثة في كتب التفسير وموقف المفسرين منها، فكان بحثي موسوماً :

(ابن مالك النحويّ في تفاسير القرآن الكريم)

وقد قصرتُ دراستي على كتب التفسير التي نقلت آراء ابن مالك وآراء النحويين التي نقلها وتبّناها، وهذه الكتب هي:

- البحر المحيط: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسّي (ت٧٤٥هـ).
- تفسير ابن عرفة: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمّي (ت٨٠٣هـ).
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبّي (ت٨٧٥هـ).
- اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقّي الحنبلّي (ت بعد ٨٨٠هـ).
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: لبرهان الدين أبي الحسن ابراهيم بن عمر البقاعّي(ت٨٨٥هـ).
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير: لشمس الدين محمد بن أحمد الشربينّي (ت٩٧٧هـ).
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: لأبي السعود محمد بن محمد العماديّ (ت٩٨٢هـ).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل شهاب الدين الآلوسّي(ت١٢٧٠هـ).
- هميان الزاد إلى دار المعاد: لمحَمَّد بن يوسف بن عبد الرحمن بن عيسى بن محمَّد بن عبد العزيز بن بكير الحفصّي(ت١٣٣٢هـ).
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هـ).
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطّي (ت١٣٩٣هـ).

واقتضت طبيعة هذه الدراسة، وبعد الانتهاء من استقصاء موضوعاتها أنْ تنتظم في ثلاثةِ فصولٍ تتقدُمها مقدمة وتنتهي بالخاتمة يتبعها ملخص باللغة الأنجليزية .

ولم أعقد في الرسالة تمهيداً أترجم فيه لابن مالك الأندلسي، وذلك أنَّ الذين ترجموا له من أصحاب التراجم(١)، ومن الدارسين المحدثين(٢)، قد وفّوا الكلام عن حياته وشيوخه ومصنفاته بحثاً واستقصاءً.

أمّا الفصلُ الأوّل فقد درستُ فيه:

(آراء ابن مالك التي صرّح المفسرون بمصادرها) وهذا الفصل يعنى بدراسة آراء ابن مالك التي صرّح المفسرون بمصادرها، وجاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: ما صرّح المفسرون بنقله عن التسهيل وشرحه .

المبحث الثاني: ما صرّح المفسرون بنقله عن الكافية الشافية وشرحها.

المبحث الثالث: ما صرّح المفسرون بنقله عن ألفية ابن مالك .

أمّا كتب ابن مالك الأخرى فلا أكاد أقف لها على ذكر في تفاسير القرآن الكريم إلا شواهد التوضيح إذ ورد ذكره في تفاسيرهم لكنهم لم ينقلوا عنه بالحجم الذي يمكن أن ينهض به مبحث في الرسالة.

وأمّا الفصلُ الثاني فدرستُ فيه:

(مواقف المفسرين من آراء ابن مالك)، وقد انطوت تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: آراء ابن مالك التي تقبلها المفسرون.

المبحث الثاني: آراء ابن مالك التي رفضها المفسرون.

المبحث الثالث: آراء ابن مالك التي عرضها المفسرون دون ترجيح أو رفض.

وأما الفصلِ الثالث فدرستُ فيه:

(شواهد ابن مالك في تفاسير القرآن الكريم)، وقد بيّن أنَّ المفسرين لم يقتصروا على ذكر آراء ابن مالك النحوية، بل تجاوزوا ذلك حتى نقلوا شواهدها معها، إذ

---

(١) تنظر ترجمته في ذيل مرآة الزمان: ٣/٧٦-٧٩، والوافي بالوفيات: ٣/٢٨٦-٢٨٨، وطبقات الشافعية: ٢/٤٥٤-٤٥٥، والبداية والنهاية: ١٣/٢٦٧-٢٦٩، وغاية النهاية: ٢/١٨٠-١٨٣، وبغية الوعاة:١/١١٩-١٢٥، ونفح الطيب:٢/٢٢٢، ودائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٧٢.

(٢) ينظر: الحجة النحوية عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية :٥-١٤، ومسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك :١٣-١٨ ، وابن مالك صرفيًا : ٤-١٢، والمدرسة النحوية في مصر والشام :١٤٦-١٦٤ ، ومآخذ أبي حيّان النحوية والصرفية على ابن مالك : ٤-٧.

نقلوا شواهده القرآنية والحديثية والشعرية مصرحين بأنَّها من شواهد ابن مالك، وكان هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: شواهده من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: شواهده من الحديث الشريف.

المبحث الثالث: شواهده من الشعر.

وأمّا الخا تمة، فقد أوجزتُ فيها أهّم النتائج التي توصّل إليها هذا البحث.

وقد تنوعت مصادر البحث ومراجعه، إذ تقف كتب ابن مالك وتفاسير القرآن الكريم التي نقلت عنه في مقدمتها فهي الأساس الذي تستند إليه هذه الدراسة.

وأمّا المصادر الأخرى فيمكنُ تصنيفها أصنافاً ثلاثة؛ الأوّل: كتب النحو قديمها وحديثها. والثاني: كتب تفاسير القرآن الكريم ومعانيه وإعرابه وقراءاته. والثالث: كتب التراجم والسير والطبقات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل الى رئاسة قسم اللغة العربية ولجنة الدراسات العليا التي شرفتني باختيارها الدكتور سهيل نجمان حاجي مشرفاً على الرسالة، إذ كان أستاذاً ومشرفاً وأباً وأخاً بل كان إنساناً حقاً.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل في قسم اللغة العربية لا سّيما أستاذي ومعلمي الدكتور نعيم سلمان البدري الذي وضع مفتاح البحث في يدي بعد أنْ أضاء لي بعلمه طريق المسير فله مني كلُّ الشكر والإمتنان.

وأخيراً أتوّجه إليه تعالى أنْ يجعلَ عملي هذا خالصاً لوجهِه الكريم مقبولاً عنده، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأوّل
آراء ابن مالكالّتي صرّح المفسرون بمصادرها

المبحث الأوّل: ما صرّح المفسرون بنقله عن التسهيل وشرحه.

المبحث الثاني: ما صرّح المفسرون بنقله عن الكافية الشافية وشرحها.

المبحث الثالث: ما صرّح المفسرون بنقله عن ألفية ابن مالك.



المبحث الأوّل

ما صرّح المفسرون بنقله عن التسهيل وشرحه

يُعدُّ كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وشرحه من أبرزِ مؤلفات ابن مالك التي عني بها الباحثون[١]، وهما من المصادر النحوّية التي اعتمدها المفسرون في توجيه النصِّ القرآني؛ إذ كان المفسرون كثيراً ما يصرّحون بالنقل عنهما في تفاسيرهم، وفيما يأتي دراسة للمسائل النحوّية التي نقلها المفسرون عن التسهيل أو شرحه، مصرّحين بهما.

المسألة الأولى: في جواز مجيء "ذلك" بمعنى "هذا" وبالعكس.

اختلف النحويون في جواز نيابة اسم الإشارة الدالّ على البعد عن الدالّ على القرب وبالعكس، فذهب الفراء(ت ٢٠٧هـ) في توجيه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[٢] إلى أنَّ "ذلك" تأتي بمعنى "هذا" من وجهين؛ أحدهما: أنْ يكون "ذلك" في النص القرآني السالف على معنى: هذه الحروف يا أحمد، ذلك الكتاب الذي وعدتك أنْ أوحيه إليك.

والآخر أنْ يكونَ "ذلِكَ" على معنى "هذا" لأنهما يصلحان في كلِّ كلام إذا ذكر ثّم أتبعته بأحدهما بالإخبار عنه، تقول: قد قدم فلان فيقول السامع: قد بلغنا ذلك، وقد بلغنا هذا الخبر، فصلحت فيه "هذا" لأنَّه قد قرب من جوابه، فصار كالحاضر الذي تشير إليه، وصلحتْ فيه "ذلِكَ" لانقضائه والمنقضي كالغائب، فإنْ كان المشار إليه شيئاً قائماً يرى لم يجز أنْ يكون "ذلِكَ" بمعنى "هذا"، ولا "هذا" بمعنى "ذلِكَ"، فلو رأيت رجلين تنكر أحدهما لقلت للذي تعرف: من هذا الذي معك؟ ولم يجز لك أنْ تقول: من ذلك؟ لأنَّك تراه بعينه[٣].

وذهب إلى ذلك أبو عبيدة(ت٢١٠ هـ) أيضاً إذ ذكر أنَّ ذَلِكَ الْكِتَابُ" معناه: هذا الكتاب، معلّلاً ذلك بأنَّ العرب تخاطب الشاهد فتظهر له مخاطبة الغائب؛ كقول الشاعر[٤]:

---

(١) قامت على كتاب التسهيل وشرحه جملة من الدراسات الجامعية؛ منها: مسائل الخلاف النحويّ في تسهيل ابن مالك، لعبد المجيد ياسين الحميديّ (رسالة ماجستير أجيزت في كلية الآداب/ جامعة بغداد ، ١٩٨٩ م)، وأسباب ترجيحات ابن مالك النحويّة في شرحه التسهيل، لعلي بن علوي بن عوض (رسالة ماجستير أجيزت في كلية اللغة العربية/ جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ)، والمسائل الخلافّية في شرح التسهيل لابن مالك من أَوله إلى باب العدد وكناياته، لآمال على عبد العال (أطروحة دكتوراه أجيزت في كلية الدراسات الإسلامية/ جامعة الازهر١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).

(٢) البقرة: ٢

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٠-١١

(٤) البيت لخفاف بن ندبة السلمي في مجاز القرآن: ١/٢٨

فإنْ تك خيلي قد أصيب صميمها ... فعمدا على عين تيّمت مالكا
أقول له والرمُّح يأطر مَتْنه ... تأمّل خُففاً إنّني أنا ذلكا

يريد: أنني أنا هذا.

ونُقلَ عن المبرّد (ت ٢٨٥هـ) أنَّه رفض ما ذكره الفرّاء، وأبو عبيدة، إذ ذهب إلى أنه لا يجوز مجيء "ذلك" بمعنى "هذا"، ولا "هذا" بمعنى"ذلك"، لأنَّ "هذا" لما قُرب، و"ذلك" لما بُعد، فإنْ دخل أحدهما على الآخر انقلب المعنى، وذهب الكسائي(ت١٨٩هـ)، وابن كيسان(ت٢٩٩هـ) إلى أنَّ "ذلك" يشير إلى القرآن الذي في السماء، والقول من السماء، والكتاب والرسول في الأرض، فقال: ذلك الكتاب يا محمد[1].

وخلاصة ما تقدم أنَّ للقدماء في مجيء اسم الإشارة الدالّ على البعد مكان الدالّ على القرب مذهبين، فمنهم من جوّز ذلك وهذا ما ذهب إليه الفرّاء وأبو عبيدة، ومنهم من رفضهوهذا ما نُقل عن المبرد.

أمّا ابن مالك فقد صرَّح في تسهيله بجواز مجيء "ذلك" بمعنى هذا للتعظيم، وذلك بقوله: ((وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما قد ولياه))[2].

وذهب في شرحه[3] إلى أنَّ من نيابة ذي البعد عن ذي القرب لعظمة المشير قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[4]، ومن نيابته عنه لعظمة المشار اليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾[5]، ومن نيابة ذي القرب عن ذي البعد لحكاية الحال قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[6]، وأمّا تعاقب ذي القرب، وذي البعد

(١) ينظر رأي المبرد والكسائي وابن كيسان في اعراب القرآن للنحاس: ١/٧٨-٧٩، ولم أقف على رأي المبرّد في المقتضب.

(٢) شرح التسهيل: ١/٢٤٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١/٢٤٨-٢٤٩

(٤) طه: ١٧

(٥) الشورى: ١٠

(٦) القصص: ١٥

على أثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾(١)، ثمَّ قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾(٢).

وما ذكره ابن مالك في هذه المسألة نقله ابن عاشور في تفسيره مصرحاً بقبوله وارتضائه، إذ قال: ((وابن مالك في "التسهيل" سوَّى بين الإتيان بالقريب والبعيد في الإشارة لكلام متقدم إذ قال: وقد يتعاقبان أي "اسم القريب والبعيد" مشاراً بهما إلى ماَوليِاه أي من الكلام ... وكلام ابن مالك أوفق بالاستعمال إذ لا يكاد يحصر ما ورد من الاستعمالين ... فلا جرَم إنْ كانت الإشارة في الآية باستعمال اسم الإشارة للبعيد لإظهار رفعة شأن هذا القرآن لجعله بعيد المنزلة . وقد شاع في الكلام البليغ تمثيل الأمر الشريف بالشيء المرفوع في عزة المنال لأنَّ الشيء النفيس عزيز على أهله فمن العادة أنْ يجعلوه في المرتفعات صوناً له عن الدروس وتناول كثرة الأيدي والابتذال))(٣).

المسألة الثانية: في استغناء جملة الخبر عن الرابط إذا كانت عين المبتدأ.

ذهب النحويون إلى أنَّ الجملة الواقعة موقع الخبر لابُدَّ لها من رابطٍ أو عائدٍ يعودُ على المبتدأ ليربطها به، وذكروا أنَّها قد تستغني عن الرابط إذا كانت عين المبتدأ(٤)؛ قال ابن مالك في التسهيل: ((وإنْ اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها استغنت عن عائد، وإلّا فلا...))(٥)، وبّين في شرحه أنَّ الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٦)، ومن الإخبار عن المبتدأ بجملة متحدة به معنى قول الرسول (صلى الله عليه واله وسلم): ((أفضلُ ما قلتُ أنا

---

(١) آل عمران: ٥٨

(٢) القصص: ٦٢

(٣) التحرير والتنوير: ١/٢١٩-٢٢١

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١١٥/٣، ومغني اللبيب: ١٦١/٢، والمساعد: ٢٣١/١، وشفاء العليل: ٢٨٩/٢، وتعليق الفرائد: ٩٦/٣، وشرح التصريح: ٥٥٤/١.

(٥) شرح التسهيل: ٣١٠/١

(٦) الإخلاص: ١

والنبيون من قبلي لاإلهَ إلا الله))[1]، وإنَّ الجملةَ المتحدة بالمبتدأ معًنى هي التي تتضّمن ما يدلّ على ما يدلُّ عليه المبتدأ[2].

وما ذكره ابن مالك نقله الآلوسي في تفسيره من غير تأييد أو رفض، إذ قال مصرحاً بما نقله عن التسهيل: ((أنَّ ضمير الشأن ومحلّه الرفع على الابتداء خبره الجملة بعده ومثلها لا يكون لها رابط لأّنها عين المبتدأ في المعنى والسّر في تصديرها به التنبه من أّول الأمر على فخامة مضمونها مع ما فيه من زيادة التحقيق والتقرير... وقد دلَّ كلام ابن مالك في التسهيل على المراد بكون الجملة التي لا تحتاج إلى رابط عين المبتدأ أّنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة))[3].

وهذا ما يمكن أن يعد قبولا لمذهب ابن مالك ومن سبقه، وذلك أنَّ الآلوسي ذكر مذهب ابن مالك من غير أن يرفضه ويرّده .

المسألة الثالثة: في جواز مجيء الفاعل جملة.

اختلف النحويون في جواز مجيء الفاعل جملة، وخلاصة ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يجوز مجي الجملة فاعلاً مطلقاً ، فلا يجوز أنْ تقول: يعجني يقُومُ زيدٌ، على أنْ تكونَ جملةُ "يقُومُ زيدٌ" فاعلاً ، وهذا مذهبُ جمهورِ النحاة[4]، لذا نجدهم يؤولون ما دلَّ ظاهره على أنَّ الجملة وقعت فاعلاً ، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[5]، فوجهوا فاعل "بدا"، ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ يكون الفاعل ضمير المصدر الدالّ عليه[6]، وهو البداء، والتقدير: بدا لهم هو؛ أي: البداء، وتكون اللام في "ليسجنّنه" إّما جواباً لقسمٍ محذوف والتقدير: والله

(١) موطأ الإمام مالك: ٢١٥/١، ٤٣٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٠-٣١١

(٣) روح المعاني:٢٦٩/٣٠-٢٧٠

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٠٤/٣، ٣٧٩، وكتاب الشعر: ٥٠٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٧/١، والبحر المحيط: ٣٠٦/٥، وهمع الهوامع: ٢٧٢/٢

(٥) يوسف: ٣٥

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٧/١.

ليسجنّنه، وإمّا جواباً للفعل "بدا" لأنَّه من أفعال القلوب، وأفعال القلوب تجري مجرى القسم فتحتاج إلى جواب.

الثاني: أنْ يكونَ الفاعل ضمير الفعل " ليسجنّنه"[١].

الثالث: أن يكونَ الفاعلُ محذوفاً يدلُّ عليه سياق الكلام، والتقدير: بدا لك فيها رأي[٢].

المذهب الثاني: يجوز مجي الجملة فاعلاً مطلقاً، فيجوزُ أنْ تقولَ: يعجني يقُومُ زيدٌ، وهذا ما نسب إلي جماعة من الكوفيين، منهم هشام بن معاوية الضرير(ت٢٠٩هـ)، وثعلب(ت٢٩١هـ)[٣]، واستدلّوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم والشعر من إسناد الفعل إلى الجملة.

المذهب الثالث: يجوز مجي الجملة فاعلاً شريطة أنْ يكونَ الفعلُ قلبياً، وقد عُلّقَ عن الجملة باللام، وهذا ما ذهب إليه سيبويه(ت ١٨٠ هـ)إذ قال: ((... قال: والله لَتَأْتِينّ، كما قال: قد علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منك، وقال: أظنُّ لتسبقّني، وأظنّ ليقومنَّ لأنّه بمنزلة علمت. وقال عز وجل: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، لأنّه موضع ابتداء. ألا ترى أنَّك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضلُ، لحسُنَ كحسنه في عَلِمْتُ، كأنَّك قلت: ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا))[٤].

وتبعه في ذلك ابن مالك بيدَ أنّه ذهب إلى جواز مجيء الفاعل جملة على سبيل التأويل إذ قال: ((... ومن الفاعل المؤولة قوله تعالى[٥]: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ﴾، ففاعل تبيّنَ مضمون كيف فعلنا، كأنّه قال: وتبّينَ لكم كيفية فعلنا بهم. وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل))[٦].

وأجاز ذلك الدماميني(ت٨٢٧هـ) أيضاً إلّا أنّه اشترط أنْ يكونَ مع الاستفهام خاصّة، على أنْ يكونَ الإسناد إلى مضاف محذوف، تقول: ظهَر لي أقَام زيدٌ، وتقدير ذلك عنده: ظهَر لي جوابُ أ قَام زيدٌ[٧].

(١) ينظر: البيان: ٤١/٢، وهمع الهوامع: ١٦٤/١

(٢) ينظر: كتاب الشعر: ٥٠٦/٢، والبيان: ٤١/٢، وشرح التسهيل: ١٢١/٢

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٧٣/١، والتذييل والتكميل: ١١٢/٢، وتعليق الفرائد: ٢١٧/٤

(٤) الكتاب: ١١٠/٣

(٥) ابراهيم: ٤٥

(٦) شرح التسهيل: ١٢٣/٢

(٧) ينظر: تعليق الفرائد: ٢١٨/٤

والذي يعني البحث في هذه المسألة ما ذكره الآلوسي، إذ نقل كلام ابن مالك من شرح التسهيل من غير أنْ يعلّق عليه، وذلك بقوله: ((وظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل أنَّ الفاعل في ذلك الجملة لتأويلها بالمفرد حيث قال: وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ...))(١).

المسألة الرابعة: في جواز توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي.

اختلف النحويون في جواز توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي، وخلاصة ما ذهبوا إليه أربعة مذاهب:

المذهب الأول: لا يجوزُ توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي مطلقاً، فلا تقول: زيدٌ قائماً في الدارِ، ولا زيدٌ قائماً عندك، على أنْ تكونَ "قائماً" حالاً، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه إذ قال: ((واعلم أنّه لا يقال قائما فيها رجل . فإنْ قال قائل: إجعله بمنزلة راكباً مّر زيدٌ وراكباً مرَّ الرجل، قيل له: فإنَّه مثّله في القياس، لأنَّ فيها بمنزلة مرَّ، ولكّنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفْنَ تصّرف الفعل، وليس بفعل، ولكّنهن أُنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنت. ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز، لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل، فإنْ قال: أقول مررتُ بقائماً رجلٍ، فهذا أخبث))(٢).

وتبعه في ذلك طائفة من النحاة(٣)، وبّينوا أنَّ السبب في ذلك يعود لضعفِ العامل الظرفّي، فكما أنَّ الفعل المحض يضعف عمله في ما تقدم عليه كقولك: زيدٌ ضربت، كذلك يضعف عمل العامل الظرفي إذا تقدم معموله عليه(٤).

(١) روح المعاني: ٢٣٦/١٢

(٢) الكتاب :١٢٤/٢

(٣) ينظر: الأصول:٢٨٩/١، واللمع في العربية:٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور:٣٣٥/١، والبسيط في شرح الجمل:٥٢٦/١ وأوضح المسالك:٣٣٤/٢، وهمع الهوامع:٣٢/٤

(٤) ينظر: الإيضاح: ١٧١

المذهب الثاني: يجوز توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي مطلقاً ، وهذا ما ذهب إليه الفرّاء في توجيه قوله تعالى: ﴿وَ السَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[١]، إذ قال: ((تُرفع السّموات بمطويات إذا رفعت المطويات. ومن قال "مَطْوِيَّاتٌ" رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنّه قال: والسموات في يمينه. وينصب المطوّيات على الحال أو على القطع. والحال أجود.))[٢]، ونُسب هذا المذهب إلى أبي الحسن الأخفش(ت٢١٥هـ) [٣]،

المذهب الثالث: يجوز توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي؛ إذا كان الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، تقول: عندك في الدارِ زيدٌ، أّما إذا كان غير ذلك؛ أي: إذا كان الحال اسماً صريحاً ، فلا يجوز تقديمه، وهذا ما ذهبَ إليه أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)[٤]، وتبعه فيه ابن برهان(ت٤٥٦هـ)[٥].

المذهب الرابع: يجوز توسيط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي إذا كانت من مضمر مرفوع، فتقول أنت قائماً في الدار، وهذا ما نسبه السيوطي(ت٩١١هـ) إلى الكوفيين[٦].

أّما ابن مالك فقد ذهب إلى جواز ذلك إلّا أنّه نعته بالضعف، إذ ذهب إلى جواز توسطه على ضعف إذا كان الحال اسماً صريحاً وذلك بقوله: ((فإنْ كان العامل المتضّمن معنى الفعل دون حروفه ظرفاً أو حرف جّر مسبوقاً باسم ما الحال له جاز توسيط الحال عند الأخفش، صريحة كانت نحو: زيدٌ متكئاً في الدار وبلفظ ظرف أو حرف جر كقول الشاعر[٧]:

ونحنُ مَنَعْنا البحَر أنْ تشربوا به　　　　وقد كانَ منكم ماؤهُ بمكانِ

---

(١) الزمر: ٦٧

(٢) معاني القران: ٢/٤٢٥،

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٤، وشرح عمدة الحافظ: ٤٣٦-٤٣٧، وشرح التسهيل: ٢/٣٥٦، وهمع الهوامع: ٤/٣٣، والبهجة المرضية: ٢٨٦

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ١/٢٤٤

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٥، وهمع الهوامع: ٤/٣٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٤/٣٣

(٧) البيت لابن مقبل في ديوانه: ٢٤٣

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل، ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف[١]: ﴿ وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[٢]، وقول ابن عباس رضي الله عنه نزلت هذه الآية ورسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) متوارياً بمكة، وقول الشاعر[٣]:

رَهْطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْراعِهِم فِيهِم وَرَهْطُ رَبيعةَ بنِ حُذارِ

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة كشبه الحال فيه بخبر إنَّ إذا كان ظرفاً، كما استحسن القياس على: إنَّ عندك زيداً، لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغي، لتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها بمثله، كذا يستحسن القياس على:

وقد كانَ منكم مؤمنٌ بمكانِ

وغيرُ الأخفش يمنع تُقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً، والصحيح جوازه محكوماً بضعفه))[٤].

وهذه المسألة ذكرها محمد يوسف أباضي في تفسيره، إذ قال: ((... وقرأ الحسن البصري "مطوياتٍ" بالنصب على الحال من ضمير الاستقرار فإنَّ يمينه حينئذ خبر، وهذا قول الأخفش والفراء وابن مالك في التسهيل وشرحه))[٥]، وهذا تصريحٌ منه بأنَّ ابن مالك مسبوقٌ بهذا الرأي إلا أنَّه لم يبين لنا موقفه منه وإنما اقتصر على ذكره في تفسيره من غير تأييد أو رفض.

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر ، وعاصم الجحدري، والحسن البصري، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٢٥/٢، واعراب القرآن للنحاس: ٨٣٠/٢، والمحتسب: ٢٣٣/1، ومعجم القراءات: ١٨٨/٨

(٢) الزمر: ٦٧

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ٥٥

(٤) شرح التسهيل: ٣٤٦/٢، و ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٤٣٦-٤٣٧

(٥) هميان الزاد: ٩١/١٢

المسألة الخامسة: في اقتران الجملة الاعتراضية بالفاء.

إنَّ ما حظيت به الجملة الاعتراضية من موقع، أوقع بينها وبين جملة الحال تشابهاً، وهذا ما دفع النحويين إلى وضع بعض الضوابط التي تساعد على الكشف عن بعض الفروق التركيبية بينهما، ومن تلك الضوابط:

أولاً : أنَّ الجملة الحالية تؤوَّل بالمفرد، ويمكن له أنْ يحلَّ محلَّها، وهذا مالا يجوز في الجملة الاعتراضية، يقول ابن مالك بعد ما ذكر هذا الفارق: ((فدلَّ ذلك على أنَّها جملة اعتراضية لا حالية، لأنَّ الجملة الحالية لا يمتنع أنْ يقام مفرد مقامها، فهذه أحد الأمور الفارقة بين الجملة الاعتراضية والحالية))[١].

ثانيا: أنَّ الجملة الاعتراضية يجوز تصدرها بما يدلّ على الاستقبال كـ "السين وسوف" و"لن"[٢]، فمن اقترانها بـ "سوف" قول الشاعر[٣]:

وما أ دري وَسوفَ إخالُ أدري ... أ قوْمٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

ومن اقترانها بلن قوله تعالى:﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُوا﴾[٤].

أمّا الجملة الحالية، فلا يجوز تصدرها بذلك؛ للتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإنْ لم يكن هناك تنافٍ بحسب المعنى[٥].

ثالثا: أنَّ الجملة الاعتراضية يجوز أنْ تُصَدَّر بأحد أحرف الاعتراض، كالفاء والواو وحتى وإذ التعليلية[٦]، ومثّل ابن مالك لاقترانها بالفاء بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقَيرًا فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[٧].

---

(١) شرح التسهيل: ٣٧٧/٢

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٣٧٧/٢

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ١٣

(٤) البقرة: ٢٤

(٥) ينظر: حاشية الصبان: ٢٧٨/٢

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٧/٢.

(٧) النساء: ١٣٥

أّما الحالية فلا تقترن إلّا بالواو، شريطة أَلّا يليها مضارعٌ مثبتٌ، وإذا وليها، فإنَّ ذلك على إضمار مبتدأ والفعل خبره[(١)].

رابعا: أنَّ الجملة الاعتراضية يمكن أنْ تكون طلبية[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[(٣)]، أّما الجملة الحالية فلا تكون إلا خبرية[(٤)].

ويبدو أنَّ ما وضعه النحويون من الفوارق بين الجملة الاعتراضية والحالية يمكنه أنْ يُعين على فهم وتمييز بعض الجمل من بعضها إلّا أنَّه لا يمكن أنْ يكون الكلام منحصراً فيها، فإنَّ كثيراً من التراكيب لا يمكن أنْ نميزَ بين كونها حالاً أو اعتراضاً على وفق هذه الفوارق، فابن مالك نفسه الذي حثّنا بهذه الفوارق قد مثّل للجملة الاعتراضية التي تكون بين الناسخ واسمه[(٥)] بقول الشاعر[(٦)]:

كأنَّ وقد أتى حولٌ جديدٌ ... أثافيها حماماتٌ مُثولُ

وجعل هذا الشاهد نفسه دليلاً على معاملة العرب الحال معاملة الظرف، إذ قال: ((قد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأولوها كأنَّ ومنه قول الشاعر: ... البيت))[(٧)]

وذكر ذلك في الموضعين جازماً من غير أنْ يشيرَ إلى جواز الوجهين فيه، ومع ذلك فإنَّ ما ذكره في تسهيله في كون الجملة الاعتراضية تقترن بالفاء نقله الآلوسي في تفسيره إلا أنه عرضه عرضاً من غير تأييد أو رفض، إذ ذكر ذلك مصرحاً بما نقله عن التسهيل وذلك بقوله: ((واقتران الجملة المعترض بها بالفاء قد صرَّح به ابن مالك في التسهيل من غير نقل اختلاف فيه))[(٨)].

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٢٧٩

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٧٧

(٣) آل عمران: ١٣٥

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٢٧٧

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٦-٣٧٧

(٦) البيت بلا نسبة في الخصائص: ٢٦٩، ومغني اللبيب: ٢/٥٥، ولسان العرب: (ثفا).

(٧) شرح التسهيل: ٢/١٢-١٣

(٨) روح المعاني: ٣٠/٤٢

المسألة السادسة: في مجيء(في) بمعنى (على).

ذهب جماعة من النحويين إلى جواز مجيء (في) بمعنى (على)[١] وذلك لتداخل معنييهما في بعض المواضع إذ يقع بعضها موقع بعض لأنّ معنى (على) الإشراف والارتفاع، ومعنى (في) الوعاء والاشتمال وهي خاصة في الأماكن ومكان الشيء قد يكون عاليا مرتفعا، وقد يكون منخفضا[٢].

وتبعهم ابن مالك في ذلك إذ ذكر في التسهيل أنَّ حرف الجر "في" يكون بمعنى "على"[٣] كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٤]، كما ذكَر أنَّ الحرف "على" يكون بمعنى "في"[٥] كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[٦]، وقوله: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[٧].

وهذه المسألة ذكرها الآلوسي في تفسيره واعتمد عليها في توجيه النص القرآني مصرحاً بما نقله عن التسهيل إذ قال: ((على ملك سليمان متعلق بـ "تتلوا"، وفي الكلام مضاف محذوف أي عهد ملكه وزمانه أو الملك مجاز عن العهد وعلى التقديرين على بمعنى في كما أنَّ في بمعنى على في قوله تعالى: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ، وقد صرّح في التسهيل بمجيئها للظرفية ومثّل له بهذه الآية))[٨]، وهذا ما يمكن أن يعد قبولا لمذهب ابن مالك، وذلك أنَّ الآلوسي ذكر مذهب ابن مالك بعد أن وجّه النصّ القرآني على تقدير (في) بمعنى(على).

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٥١/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٨٦/٢، ومغني اللبيب: ١٥١/١.
(٢) الاقتضاب: ٢ / ٢٨٢
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٧/٣
(٤) طه: ٧١
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٤/٣
(٦) البقرة: ١٠٢
(٧) القصص: ١٥
(٨) روح المعاني: ٣٣٧/١

المسألة السابعة: في كون "ساء" من الأفعال الملحقة بأفعال الذم.

لعلَّ صيغتي "نعم وبئس" أشهر ما ورد من صيغ المدح والذم، وتكون نعم للمدح العام كقوله تعالى: ﴿ وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[1]، وبئس للذم العام، كقوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾[2].

وقد ذكر النحويون صيغاً قياسيّة أخرى للدلالة على المدح والذم، ومن هذه الصيغ صيغة "فَعُل" بفتح الفاء وضم العين، وهذه الصيغة وإنْ كانت أقلَّ شهرةً من تلكما الصيغتين إلّا أنّها لا تقلّ أهمية عنهما، قال المبرد: ((واعلم أنَّ ما كان مثل كَرُم زيدٌ، وشَرُف عمرو، فإنّما معناه في المدح معنى ما تعجبت منه نحو: ما أشرفه، ونحو ذلك أشرف به، وكذلك معنى نعم إذا أردت المدح ومعنى بئس إذا أردت الذم ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ﴾[3] كما تقول: نعم رجلاً أخوك، وكَرُم رجلاً عبد الله))[4]. وقال ابن السراج (ت٣١٦ هـ): ((وما كان مثل: كَرُم رجلاً زيدٌ، وشَرُفَ رجلاً زيدٌ، إذا تعجبت فهو مثل: نعم رجلاً زيدٌ، لأنّك إنّما تمدح وتذم وأنت متعجب، ومن ذلك قول الله سبحانه:﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾[5]، وقوله:﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[6]، وقال قوم: لك أنْ تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب "نعم وبئس" فتحولها الى "فَعُل" فتقول: علم الرجل زيد، وضربت اليد يده، وجاد الثوب ثوبه، وطاب الطعام طعامه، وقضى الرجل زيد))[7].

---

(١) آل عمران: ١٣٦

(٢) آل عمران: ١٥١

(٣) الأعراف: ١٧٧

(٤) المقتضب: ١٤٩/٢-١٥٠

(٥) الأعراف: ١٧٧

(٦) الكهف: ٥

(٧) الأصول في النحو: ١١٥/١

وهذه المسألة ذكرها ابن مالك في تسهيله إلّا أنَّه أفردَ "ساء" بالذكر، وذلك بقوله: ((وتلحق ساء بئس، وبها وبنعم فَعُلَ موضوعا أو محولاً من فَعَلَ أو فَعِلَ مضمّناً تعجباً))[(١)]، ولخّص ذلك في ألفيته إذ قال[(٢)]:

وا جعل كـ(بئس): (ساء) واجعل(فَعُلا) من ذي ثلاثة كـ (نعم) مسجلا

ولم تقتصر "ساء" على معنى الذم فقط فإنها يمكن أنْ تكونَ بمعنى: حزن وأهم، وهذا ما بيّنه الزمخشري[(٣)]؛ إذ ذكر أنَّ "ساءَ" تكون من أفعال الذم، فتلحق بـ"بئس" وعملها، وقد تكون بمعنى "أهم، وحزن".

الذي يعني البحث في هذه المسألة ما ذكره ابن عاشور في تفسيره إذ قال: ((..وساءَ من أفعال الذم تُلحق ببئس على تقدير تحويل صيغة فعلها عن فَعَلَ المفتوح العين إلى فَعُلَ المضمومِها، لقصد إفادة الذم مع إفادة التعجب بسبب ذلك التحويل كما نّبه عليه صاحب "الكشاف" وأشار إليه صاحب "التسهيل".))[(٤)]، وبذلك يكون قد اقتفى الزمخشري(ت٥٣٨هـ) وابن مالك في جعل "ساء" من الأفعال التي تفيد الذم، ولم يصرح برفضه أو قبوله لرأييهما، وذلك أنَّ هذا المذهب ليس للزمخشري وابن مالك وحدهما وإنما سبقهما إليه النحاة المتقدمون كما سبق ذكر ذلك.

المسألة الثامنة في كون (كَبُرَ) تعمل عمل (بئس) في الدلالة على الذم.

ذهب النحويون إلى أنَّ الفعل " كَبُرَ" في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[(٥)] من الأفعال التي أُلحقت بفعلي المدح والذم، وتؤدي عملهما نفسه في المدح والذم.

قال الفّراء في توجيه الآية نفسها: ((نَصَبَها أصحاب عبد الله، ورفعها الحسن وبعض أهل المدينة، فمن نصب أضمر في" كَبُرتْ": كبرت تلك الكلمةُ كلمةً، ومن رفع لم

---

(١) شرح التسهيل: ٢٠/٣

(٢) متن ألفية ابن مالك: ٣٢

(٣) ينظر: الكشاف: ٤٩٦/٣

(٤) التحرير والتنوير: ٢٣٦/٢٨

(٥) الكهف:٥

يضمر شيئاً ، كما نقول: عَظّم قولك وكَبّر كلامك))[١]، فالذي يتّضح من نصّه هذا أنَّ في هذه الآية قراءتين معروفتين وقد نقلها الفراء[٢]؛ الأولى بنصب "كلمة" على التمييز حملاً على "نعم وبئس"، والثانية برفعها على أنْ تكون فاعلاً.

وما ذكره الفرّاء ذكره الأخفش أيضاً ، إذ قال في توجيه الآية نفسها: ((وقال ﴿كَبُرَتْ كلمةً ﴾، لأنها في معنى: أكبر بها كلمة، كما قال: ﴿وساءت مرتفعا﴾ ... فكأنّه قال: كَبُرَتْ تلك الكلمة، وقد رفع بعضُهم الكلمةَ لأنّها هي التي كبرت))[٣]، وتبعهما في ذلك الزجاج(ت٣١١هـ)[٤]، وأبو البركات الانباري(ت٥٧٧هـ)[٥].

وتبعهم في ذلك ابن مالك إذ بّين أنَّ من الأفعال ما أُجري مجرى "نعم وبئس" إذا كان على "فعُل" نحو: حسُن الخلق وحلُم الحلماء وعظُم الكرم تقوى الأتقياء، وقبُح العمل عناء المبطلين[٦].

وهذا ما ذكره الآلوسي مصرحاً بأنّه نقله عن التسهيل، إذ قال: ((وفي التسهيل أنّه من باب نعم وبئس وفيه معنى التعجب والمراد به هنا تعظيم الأمر في قلوب السامعين وهذا ظاهر في أنّه لا تغاير بينهما وإليه يميل كلام بعض الأئمة))[٧]، وبذلك يكون قد اقتفى ابن مالك في جعل "كَبُرت" من الأفعال التي أُجْرِيت مجرى "نعم وبئس"؛ إذ نقل ما ذكره ابن مالك مصرحاً بقبوله.

المسألة التاسعة: في جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالواو.

ذهب النحويون إلى أنَّ جملة النعت لا بُدَّ لها من عائدٍ أو رابطٍ يعود إلى المنعوت، كما هو الحال في جملة الخبر، فإنّها تحتاج إلى رابط يعود إلى المبتدأ؛ وذلك أنَّ الجملة في الأصل مستقلة بذاتها، فإذا قُصد جعلها جزءاً من الكلام فلا بُدَّ لها من رابطٍ يربطها به

---

(١) معاني القران للفراء:١٣٤/٢

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش:٣٩٣/٢، ومعاني القرآن للفرآء: ١٣٤/٢، و٨/٣، والمحتسب: ٢٤/٢، ومعجم القراءات: ١٥٣/٥

(٣) معاني القرآن: ٤٢٠/١-٤٢١

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٧/٣

(٥) ينظر: البيان في بيان غريب القرآن: ١٠٠/٢

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢١/٣

(٧) روح المعاني: ٢٠٤/١٥.

ليتم الكلام معناه، وذهبوا إلى أنَّ الجملة المنعوت بها لا يربطها إلّا الضمير[١]، تقول: رأيتُ فلاحاً يحرث الأرض، فالضمير المستتر في الفعل "يحرث" يعود على المنعوت رابطاً للجملة به، ولم يذكر أحدٌ من النحويين أنَّ جملة النعت كجملة الحال يصلح لها الربط بالواو، وعلى الرغم من ذلك فقد وردت الواو متوسطة بين جملة النعت ومنعوتها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[٢]، وقوله: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾[٣] .

وذهب الزمخشري إلى أنَّ هذه الواو جاءت رابطة بين جملة النعت والمنعوت بقوله: ((ولها كتابٌ: جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أنْ لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله[٤]:﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ وإنّما توسطتْ لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ))[٥]، ولم يكن الزمخشري أوَّل من أثبت هذه الواو– كما سيتضح–بل يمكن أن يُعَدَّ أوَّل من جعلها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، فهي –عنده– تلتصق بجملة النعت، لتقوي دلالتها على النعت، ولتزيد التصاقها بالمنعوت، وتبعه في ذلك أبو البركات الانباري[٦]، والعكبري(ت٦١٦هـ)[٧]، وبعضُ المفسرين[٨] بيد أنَّ ما ذهب إليه الزمخشري لم يكن مقبولاً عند بعض النحويين، إذ أنكروا عليه مجيء جملة النعت بعد هذه الواو، وقد عدّت عندهم واواً للحال؛ يقول ابن مالك في الردِّ عليه: ((.... ولا تقترن بالواو . وأجاز الزمخشري اقتران الواقعة نعتاً بالواو، زاعماً توكيد الارتباط بالمنعوت، وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية، لأنَّ النعت مكّملٌ للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانياً مغايراً له، لأنَّ حقَّ المعطوف أنْ يكونَ غير المعطوف عليه، وهذا منافٍ

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥٢/٣، وحاشية الصبان: ٩٢/٣، والنعت في التركيب القرآني: ٦٦/٢، وبحوث نحوية في الجملة العربية: ٦٤.
(٢) الحجر: ٤
(٣) البقرة: ٢٥٩
(٤) الشعراء: ٢٠٨
(٥) الكشاف: ٣٩٨/٣
(٦) ينظر: البيان :٦٥/٢
(٧) ينظر: التبيان: ٧٧٧/٢
(٨) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٨٣/٣، و إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ١٤٢/٣

لما زعم من توكيد الارتباط))[١]، وذهب إلى أنَّ ما ذكره الزمخشري من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسدٌ من خمسة أوجه[٢]:

الأول: أنَّ الزمخشري في ذلك قاس الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق عدة، منها جواز تقدمها على صاحبها، وجواز تخالفهما بالإعراب، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأمور، ثبت مخالفتها إيّاها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني: أنَّ مذهبه في هذه المسألة لا يعرف من البصرين والكوفيين معّول عليه، فوجب ألّا يُلتفت إليه.

الثالث: أنّه ذهب إلى أنَّ الواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، وبهذا يكون قد علّلَ بما لا يناسب، لأنَّ الواو تدلُّ على الجمع المطلق بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضدٌّ لما يراه من التوكيد، فلا يصحُّ أنْ نقولَ العاطف مُؤكّد.

الرابع: أنْ الواو فصلتِ الأول من الثاني، ولولا وجودها لتلاصقا، فكيف يقال إنَّها أكّدت لصوقها؟

الخامس: أنَّ الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة؛ لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو: إنَّ رجلاً رأيُه سديدٌ لسعيدٌ فرأيُه سديدٌ جملةٌ نُعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال.

وتبعه في ذلك أبو حيان، إذ قال: ((وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالّة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتّصاله بها شيءٌ لا يعرفه النحويون بل قرروا أنّه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلّا إذا اختلفت المعاني، حتى يكون العطف دالّاً على المغايرة، وأمّا إذا لم يختلف فلا يجوز العطف هذا في الأسماء المفردة، وأمّا الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أنْ يجوز ذلك فيها ... فالجملة حالية ويكفي ردّاً لقول الزمخشري أنّا لا نعلم أحداً من علماء النحو ذهب إلى ذلك))[٣].

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٣١٠

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢/٣٠٢-٣٠٣

(٣) البحر المحيط: ٦/١١٠

وما ذهب إليه ابن مالك، وأبو حيان محلُّ نظرٍ وتأمل؛ وذلك لأمرين: الأّول: أنَّ ما ذهبا إليه في كون توسط الواو بين جملة النعت والمنعوت شيءٌ لا يعرفه النحويون قبل الزمخشري، يحتاج إلى تحقيق وتدّبر؛ إذ صرّح الفّراء[١]، والمبّرد بما يمكن أنْ نستشفَ منه جواز ذلك؛ يقول المبرد: ((ومثل هذا من الجمل قولك: مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ، ولو وضعت في موضعِ رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال فعلى هذا تجري الجمل.

وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأّول جاز ألّا تعلقه به بحرف العطف وإنْ علّقته به فجّيد . وإذا كان الثاني لاشيء فيه يرجع إلى الأّول فبلاُ دَّ من حرف العطف وذلك قولك: مررتُ برجلٍ زيدٌ خيرٌ منه، وجاءني عبد الله أبوهيكلّمه، وإنْ شئت قلت: وزيدٌ خيرٌ منه، وأبوه يكلّمه، وهي حرف عطف))[٢].

وبهذا يكون قد جّوز مجيء الواو متوسطة بين الصفة والموصوف، وبين الحال وصاحب الحال، إلّا أّنه لم يصّرحْ بما ذكره الزمخشري في كون الواو لتأكيد لصوق النعت بالمنعوت ، وإّنما جعلها حرف عطف.

والثاني: أنَّهما ذهبا إلى أنَّ الجملة بعد الواو حال لا نعت، وهذا بطبيعته هدم للقاعدة المشهورة: إنَّ الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال[٣].

الذي يعضد ذلك مجيء الواو متوسطة بين جملة النعت والمنعوت– كما سبق – في القرآن الكريم، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى القول بأنَّ إنكار النحويين لهذه الواو أو قصرها على السماع على الرغم من مجيئها في القرآن أمر عجيب، لأنَّه يدفعنا إلى القول بأنَّ بعض التراكيب القرآّنية لا تصحُّ محاكاتها، ولا يمكننا صوغ أساليبنا على وفقها، مع كونهم معترفين كلَّ الاعتراف بأنَّ القرآن أسمى لغةٍ بيانية[٤].

والذي يعنينا في هذه المسألة ما ذكره الآلوسي في تفسيره، إذ قال: ((وقد وافق ابن مالك الراّدين له فقال في شرح التسهيل: ما ذهب إليه صاحب الكشاف من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه أحدها: أنَّه قاس في ذلك الصفة على

(١) ينظر: معاني القرآن: ٨٣/٢

(٢) المقتضب: ١٢٥/٤

(٣) ينظر: المقتضب: ١٢٣/٤.

(٤) ينظر: النعت في التركيب القرآني: ٧٠/٢

الحال وبينهما فروق كثيرة لجواز تقدم الحال على صاحبها وجواز تخالفهما في الإعراب والتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الواقعة نعتاً فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبتت مخالفتها إّياها بمقارنة الواو والجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية .

الثاني: أنَّ مذهبه في هذه المسألة لا يعرف بين البصريين والكوفيين فوجبَ ألّا يلتفت إليه.

والثالث: أنّه معلّل بما لا يناسب وذلك أنَّ الواو تدلُّ على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضدّ لما يراد من التوكيد فلا يصحُّ أنْ يُقال لعاطف مؤكّد.

الرابع: أنَّ الواو فصلت الأّول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال إنَّها أكّدت لصوقها؟

الخامس: أنَّ الواو لو صلحت لتأكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضعا لا يصلح للحال بخلاف جملة تصلح في موضعها الحال .))[1].

وبهذا يكون الآلوسي قد نقل كلام ابن مالك برّمته، وصرّح بأنه وافق الرّادّين للزمخشري إلا أّنه لم يبين لنا موقفه مما ذكره ابن مالك وإنما عرضه عرضاً من غير تأييد أو رفض.

المسألة العاشرة: في جواز عطف النعوت إذا تعدَّدت.

ذهب النحويون إلى جواز عطف النعوت بعضها على بعض إذا تعددت، يقول الزجاجي: ((وإذا تكّررت النعوت فإنْ شئت أتبعتها الأّول ... وإنْ شئت عطفت بعض النعوت على البعض))[2]، ولعلَّ ذلك يعود إلى اختلاف معانيها وتباعدها، لأنَّ اختلاف

(١) روح المعاني: ١٥/٢٤٤-٢٤٥

(٢) الجمل في النحو: ٢٧-٢٨، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٣١٨، وهمع الهوامع: ٥/ ١٨٣، وحاشية الصبان: ٣/٩٩-١٠١.

معاني النعوت ينزل منزلة اختلاف الذوات، لذا يصحُّ العطف، أّما إذا اتفّقت معاني النعوت، فلا يجوز العطف لأنَّ ذلك يكون من باب عطف الشيء على نفسه(١).

وقد صرّحَ ابن مالك بجواز عطفها إذا تكررت من غير أنْ يشترطَ في ذلك شيئاً، إذ قال: ((وإذا كثرت نعوت معلوم أو مُنزّل منزلته، أتبعت أو قطعت ... ويجوز عطف بعض النعوت على بعض))(٢)، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾(٣)، وتبعه في ذلك ابن عاشور مصرّحاً بما نقله عن التسهيل إلا أنّه لم يبين موقفه مما نقله عن ابن مالك؛ إذ قال: ((...النعوت المتعددة يجوزُ أنْ تعطفَ ويجوزُ أنْ تفصلَ دون عطف قال في "التسهيل": ويجوز عطف بعض النعوت على بعض))(٤).

المسألة الحادية عشرة: في توجيه قراءة النصب في "كلّ" من قوله تعالى:((إِنَّا كُلٌّ فِيهَا)).

قرأ ابن السميفع، وعيسى بن عمر "كُلاً" بالنصب(٥)، وقرأ الجمهور "إنَّا كُلٌّ" بالرفع، في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾(٦).

وقد أجاز الفراء "إنا كُلاً فيها" بالنصب على النعت، إذ قال: ((رفعت "كل" بفيها، ولم تجعله نعتاً لإنَّا، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر إنا فيها"، ومثله " قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ"(٧)، ترفع "كلّه لله"، وتنصبها على هذا التفسير))(٨)، وذهب الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في تفسير القراءة إلى أنَّ "كُلاً" منصوبة على التأكيد وذلك بقوله: ((وقُرِئ "كلّا" على التأكيد لاسم إنَّ وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه يريد: إنّا كلّنا أو كلّنا فيها، فإنْ

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣١٨/١، وهمع الهوامع: ٥/ ١٨٣

(٢) شرح التسهيل: ٣١٩/٣

(٣) الأعلى: ٢، ٣، ٤

(٤) التحرير والتنوير: ٣٠٠/٣٠

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٠/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٦٧/٢، والبحر المحيط: ٤٤٩/٧، واللباب في علوم الكتاب: ٦٥/١٧، و روح المعاني: ٧٤/٢٤، ومعجم القراءات:٢٣٥/٨.

(٦) غافر: ٤٨

(٧) آل عمران: ١٥٤

(٨) معاني القرآن:١٠/٣

قلت: هل يجوز أنْ يكون "كلّا" حالاً عمل "فيها" فيها؟ قلت: لا، لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمة...))[1] .

وقد نقل المفسرون رأي الزمخشري في توجيه قراءة النصب، وردّوه بما جاء في تسهيل ابن مالك مصرّحين في ذلك بما نقلوه عنه، ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في تفسير هذه الآية السالفة، إذ قال: ((... قرأ ابن السميفع، وعيسى بن عمر: كلاً بنصب كلّ، وقال الزمخشري، وابن عطية: على التوكيد لاسم إنَّ، وهو معرفة، والتنوين عوضٌ من المضاف إليه، يريد: إنّا كلّنا فيها انتهى ... وخبر إن هو فيها، ومن رفع كلّا فعلى الابتداء، وخبره فيها، والجملة خبر إنَّ. وقال ابن مالك في تصنيفه تسهيل الفوائد": وقد تكلّم على كلّ، ولا يستغنى بنية إضافته، خلافاً للفرّاء والزمخشري انتهى وهذا المذهب منقول عن الكوفيين. وقد ردَّ ابن مالك على هذا المذهب بما قرّره في شرحه " التسهيل".))[2].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن عادل إلّا أنّه لم يكتفِ بذكر رأي الزمخشري، وابن مالك في المسألة؛ بل عقّبَ على ذلك بما ذكره أبو حيان أيضاً، وبهذا يكون قد نقل رأي ابن مالك عن أبي حيان، إذ قال: ((... وقرأ ابن السّمْيفع وعيسى بنُ عُمَر بالنصب، وفيه ثلاثةُ أوجه: أحدها: أنْ يكون تأكيداً لاسم إنَّ، قال الزمخشري: توكيد لاسم إنَّ، وهو معرفة، والتنوين عوضٌ من المضاف إليه، يريد: إنّا كلَّنا فيها ... وإلى كونه توكيداً ذهب ابْنُ عطيةَ أيضاً .

وردَّ ابن مالك هذا المذهب فقال في تَسْهِيلِه: "ولا يستغني بنّية إضافته خلافاً للزمخشري". قال شهاب الدين: "وليس هذا مذهباً للزمخشري وحده بل هو منقولٌ عن الكوفيين أيضاً". والثاني: أنْ تكون منصوبة على الحال، قال ابن مالك: والقول المَرْضِيُّ عندي أنّ "كُلّاً" في القراءة المذكورة منصوبة على الحالمن الضمير المرفوع في "فِيهَا"

---

(1) الكشاف: ٣٥١/٥

(2) البحر المحيط: ٤٤٩/٧

و"فيها" هو العامل))[1] ، والذي يلحظ من نصّ ابن عادل السابق أنَّه نقلَ رأي ابن مالك من السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)[2]؛ إذ صرح برأيه في المسألة بعد ذكر رأي ابن مالك.

ومن ذلك ما ذكره الآلوسي إذ قال: ((... وقرأ ابن السميفع وعيسى بن عمر "كُلّا" بالنصب وخّرجه ابن عطية والزمخشري على أنَّه توكيدٌ لاسم إنَّ وكون "كل" المقطوع عن الإضافة يقع تأكيداً اكتفاء بأنَّ المعنى عليها مذهب الفراء ونقله أبو حيان عن الكوفيين وردَّه ابن مالك في شرحه للتسهيل))[3].

يتّضح ممّا تقدم أنَّ المفسرين قد ذكروا رأي ابن مالك في توجيه قراءة النصب، إلّا أنَّهم لم يبينوا موقفهم من رأي ابن مالك وإنما عرضوه عرضاً من غير تأييد أو رفض، وهذا ما يمكن أنْ يُعَدَّ قبولاً له.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٦٥/١٧

(٢) ينظر: الدر المصون: /٤٨٧.

(٣) روح المعاني: ٧٤/٢٤



المبحث الثاني

ما صرّح المفسرون بنقله عن الكافية الشافية وشرحها

الكافية الشافية[1] أرجوزةٌ تحتوي على سبعةٍ وخمسين وسبعمائةٍ وألفي بيتٍ، وهي الأُخرى من مؤلفات ابن مالك التي اعتمدها المفسرون في تفاسيرهم، وكانتمصدراً مهماً لهم في استقاء آرائه النحويّة والإفادة منها في توجيهِ النصِّ القرآني إلّا أنَّهم لم ينقلوا عنها بالحجم الذي نقلوه عن التسهيل وشرحه، فهي أقلُّ منهما وروداً في تفاسير القرآن الكريم، وفيما يأتي دراسة لـلمسائل النحويّة التي نقلها المفسرون عن الكافية الشافية وشرحها مصرّحين بذلك في تفاسيرهم.

المسألة الأولى: في جواز إطلاق(من) و(ما) إذا اختلط الصنفان.

"من" و"ما" من الموصولات المشتركة، فأمّا "من" فللعاقل، كقوله: ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[2]، وأمّا "ما" فلما لا يعقل وحده كقوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[3].

وقد اختلف النحويون في جواز مجيء "ما" للعاقل المفرد، وخلاصة ذلك مذهبان:

المذهب الأوّل: أنَّها تدلُّ على ما لا يعقل، ومن يعقل، وهذا ما ذهب إليه سيبويه إذ قال: ((و"ما" مثلها مثل "من"، إلا أنّ ما مُبهَمة تقع على كل شيء))[4]، فالذي يفهم من كلامه جواز مجيء "ما" للدلالة على العاقل، وهذا ما ذكره الفراء أيضاً، إذ قال: ((وقوله: ﴿ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾[5] يقول: تركَ الذي كانَ يدعوه إذا مسَّهُ الضرّ، يريد اللّه تعالى. فإنْ قلت: فهلّا قيل: نسى من كان يدعو؟ قلت: إنَّ "ما" قد تكون في موضع "من"))[6]، وتبعهما في ذلك طائفة من النحويين[7].

---

(١) قامت على الكافية الشافية وشرحها جملة من الدراسات الجامعية؛ منها: ابن مالك النحويّ في كتابه شرح الكافية الشافية، لعبد الرزاق عباس أحمد (رسالة ماجستير أجيزت في كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م)، والحجة النحويّة عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية، لحميد حسين محمد القيسي (رسالة ماجستير أجيزت في كلية التربية / جامعة بغداد ٢٠٠١م).

(٢) الرعد: ٤٣

(٣) النحل: ٩٦

(٤) الكتاب: ٢٢٨/٤

(٥) الزمر: ٨

(٦) معاني القرآن: ٤١٥/٢–٤١٦

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٦/٤، والبيان: ٥١٦/٢، والتبيان: ١١٩/١، وهمع الهوامع: ٢٨٩/١–٢٩٠، و٣١٥

المذهب الثاني: أنَّها تدلُّ على ما لا يعقل، وصفات من يعقل، ولا تدلُّ على من يعقل، وهذا ما ذهب إليه المبرّد، إذ قال: ((فأمّا "ما" فتكون لذوات غير الآدميين، ولنعوت الآدميين، إذا قال: ما عندك؟ قلت: فرس، أو بعير، أو متاع. أو نحو ذلك، ولا يكون جوابه: زيد، ولا عمرو، ولكن يجوز أنْ يقول: ما زيد؟ فتقول: طويل، أو قصير، أو عاقل، أو جاهل، فإنْ جعلت الصفة في موضع الموصوف على العموم جازَأنْ تقع على ما يعقل))[١] وتبع المبرّدَ في ذلك طائفةٌ من النحويين[٢].

أمّا ابن مالك[٣] فقد تابع مذهب سيبويه، إذ ذهب إلى أنَّها تدلُّ على العاقل وغيره، لكنَّ الأكثر استعمالاً في ذلك أنْ تكونَ لما لا يعقل، وبّينَ أنَّه إذا اختلط الصنفان؛ العاقل وغيره، جاز أنْ يعّبَر عن الجميع بـ"من" تغليباً للأفضل، أو أنْ يعبَّر بـ "ما" لأنَّها عامّة في الأصل وهذا ما لخّصَه في الكافية الشافية، إذ قال[٤]:

وعند الاختلاط خَيِّر من نطق   في أن يجيءَ منهما بما اتَّفق

وما ذكره ابن مالك في شرح الكافية ذكره البقاعي في تفسيره، واستدل به في توجيه النصّ القرآني مصرحاً بأنَّه نقله عن شرح الكافية، وذلك بقوله: ((...ولّما كان القائل مخّيراً كما قال ابن مالك في الكافية الشافية عند اختلاط العقلاء بغيرهم في إطلاق ما شاء من "مَنْ" التي أغلب إطلاقها على العقلاء و"ما" التي هي بعكس ذلك ... أشار إلى أنَّ حكمه فيهم كحكمه في غيرهم من غير فرق بالتعبير عنهم بـ "ما" التي أصلها وأغلب استعمالها لمن لا يعقل))[٥].

يتضح مما تقدم أنَّ البقاعي وافق ما ذهب إليه سيبويه وابن مالك في جواز إطلاق(من) و(ما) إذا اختلط الصنفان.

---

(١) المقتضب: ٢٩٦/٢

(٢) ينظر: الأصول: ٣٤١/٢، والبسيط في شرح الجمل: ٢٨٦/١-٢٨٧، وتوضيح المقاصد: ٢١٩/١، وأوضح المسالك: ١٥٠/١

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٧٦/١-٢٧٧، وشرح التسهيل: ٢١٦/١-٢١٨

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢٧٦/١

(٥) نظم الدرر: ٤١٤/١٦

المسألة الثانية: في دلالة "كاد" على النفي والإثبات.

"كادَ" من أفعال المقاربة، وهي كسائر الأفعال الأُخرى، ترِدُ مثبتة تارةً، ومنفية أُخرى، وقد اختلف النحويون في دلالتها على النفي والإثبات، وخلاصة ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنَّ "كاد" كسائر الأفعال؛ إثباتها يدلُّ على الإثبات، ونفيها يدلُّ على النفي؛ وذلك أنَّ الأصل في كلِّ فعلٍ أنْ يدلَّ على ما وُضع له، فإنْ دخلَ عليه النفي نُفي المعنى الثابت، وكذلك "كاد" فهو فعلٌ موضوعٌ لإثباتِ المقاربة، فإنْ قيل: كاد زيدٌ يقوم، فالقيامُ حاصلٌ، وإنْ قيل: ما كادَ زيدٌ يقوم، فالقيامُ منفي؛ وهذا ما ذهبَ إليه أغلب النحاة[١].

ومن ذلك قول الفرّاء: ((وأمّا ما دخلت فيه "كاد" ولم يفعل فقولك في الكلام: ما أتيته ولا كدت، وقول اللّه عزّ وجلّ في النور ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٢] فهذا عندنا – واللّه أعلم – أنَّه لا يراها. وقد قال ذلك بعض الفقهاء لأنّها لا ترى فيما هو دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وُصفت بأشدّ الوصف.))[٣].

المذهب الثاني: أنَّ إثباتها نفي، ونفيها إثبات، خلافاً لسائر الأفعال، فإنْ قيل: كادَ زيدٌ يقومُ فالقيامُ غيرُ حاصلٍ، وإنْ قيل: ما كادَ زيدٌ يقوم، فالقيامُ حاصلٌ، وهذا ما ذهب إليه ثعلب[٤]، وقد ذكره بعض النحاة والمفسرين من غير نسبة، ومن ذلك ما جاء في تفسير ابن عطية: ((وقالت فرقة: بل رآها بعد عسر وشدة وكاد أنْ لا يراها، ووجه ذلك أنْ كاد إذا صحبها حرف النفي وجب الفعل الذي بعدها وإذا لم يصحبها انتفى الفعل))[٥].

المذهب الثالث: أنَّها إنْ لم يدخل عليها نفيٌ تدلُّ على الإثبات، ماضياً كانَ لفظُها أم مستقبلاً، أمّا إذا دخل عليها نفي، فإنْ كان لفظُها ماضياً دلّتْ على الإثبات، وإنْ كان

---

(١) ينظر: المقتضب: ٧٥/٣، ومعاني القرآن للزجاج: ٣ /١٥٧، وإعراب القرآن للنحاس:٢٨١/١، والإيضاح في شرح المفصل:٨٦/٢-٨٧ وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٦/٢، و وهمع الهوامع: ٤٩١/٢، و تعليق الفرائد: ٣١١/٣

(٢) النور: ٤٠

(٣) معاني القرآن: ٧٢/٢

(٤) ينظر: مجالس ثعلب: ١٤٢/١

(٥) المحرر الوجيز: ١٨٨/٤، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٦، وتعليق الفرائد: ٣١٠/٣

مستقبلاً دلَّت على النفي، وهذا ما رفضه ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) [١]، والدماميني من غير تصريح بصاحبه، يقول الدماميني بعد ما رجَّحَ المذهب الأول: ((وثَمّ مذهبٌ ثالثٌ، وهو التفصيل بين نفي الماضي، فيكون إثباتاً نظراً إلى ظاهر: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٢]، ونفي غير الماضي فلا يكون إثباتاً كقياس سائر الأفعال نظراً إلى ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾، والصحيح ما قرّرناه))[٣].

أمّا ابن مالك فقد تابع المذهب الأوّل القائل بأنَّ اثباتها يدلُّ على الإثبات، ونفيها يدلُّ على النفي، قال في الكافية[٤]:

وبثُبوت (كاد) يُنفَى الخبرُ ... وحينَ تنفى (كادَ) ذاك أَجدر

فـ(كدت تصبو) منتفٍ فيه الصبا ... و(لم يكد يصبو) كمثل (إنْ صبا)

وغير ذَا على كَلاَمِهِن يَرِدْ ... كَـ (وَلَدَتْ هند ولم تَكَدْ تَلِد)

وبيَّنَ في شرحها[٥] أنَّ المشهور في "كادَ" أنَّ إثباتها نفي ونفيها أثبات حتى جعله المعري لغزاً بقوله[٦]:

أنحويَّ هذا العَصر ما هي لفظة ... جرت في لسانَي جُرهم وثَمود

إذا استُعمِلَتْ في صورة الجَحْدِ أُثْبِتَتْ ... وإن أُثْبِتَتْ قامت مقامَ جُحُود

وذهب إلى أنَّ من زعم هذا ليس بمصيب. بل حكم "كادَ" حكم سائر الأفعال في أنَّ معناها منفّي إذا صحبها حرف نفي، وثابتٌ إذا لم يصحبها، ولهذا كان قول ذي الرمة[٧]:

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحبين لم يَكَدْ ... رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٧

(٢) البقرة: ٧١

(٣) تعليق الفرائد: ٣/٣١١

(٤) شرح الكافية الشافية: ١/٤٦٦

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١/٤٦٦-٤٦٨، وشرح التسهيل: ١/٣٩٩-٤٠٠

(٦) البيتان للمعري في شرح الكافية الشافية: ٢/٤٦٧، وتعليق الفرائد: ٣/١١٣

(٧) البيت في ديوانه: ٤٣.

صحيحاً بليغاً، فلا دليل فيه لتخطئة من خطّأه، لأنَّ معناه: إذا تغّير حبُّ كلِّ محبٍّ لم يقارب حّبي التغّير، وإذا لم يقاربه فهو بعيدٌ منه، وهذا أبلغ من أنْ يقول: لم يبرح، لأنَّه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح.

أّما قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[1]، فهو – عند ابن مالك – أبلغ في نفي الرؤية من أنْ يقال: لم يراها، وذلك أنَّ مَنْ لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يَر ولم يقارب، وأّما قوله: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[2]، فهو كلاٌم متضّمنٌ كلامين مضمونُ كلِّ واحدٍ منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير: فذبحوها بعدَ أنْ كانوا بعداء من ذبحها.

وما ذكره ابن مالك في هذه المسألة نقله ابن عاشور، إذ ذكر آراء النحويين مصرحاً بأنَّ ما ورد في كافية ابن مالك وشرحها وقوف مع قياس الوضع، وذلك بقوله: ((...﴿وما كادوا يفعلون﴾ في هذه الآية، أي: فذبحوها الآن وما كادوا يفعلون قبل ذلك، ولعلّهم يجعلون الجمع بين خبرين متنافيين في الصورة قرينة على قصدِ زمانين، وإلى هذا ذهب ابن مالك في "الكافية" إذ قال:

وبثُبوت كاد يُنفَى الخبرُ وحينَ ينفى كادَ ذاك أَجدر

وغيرُ ذَا على كلامين يَرِدْ كَولَدَتْ هندولم تَكَد تَلِدِ

وهذا المذهب وقوفٌ مع قياس الوضع))[3].

المسألة الثالثة: في مجيء اللام الجارة بمعنى التعدية.

ذكر ابن مالك في شرح الكافية[4] أنَّ اللام تجيء بمعنى التعدية، ومثَّلَ لها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[5]، ولخّصَ ذلك في ألفيته، إذ قال[6]:

واللام للملك وشبهه وفي تعديةٍ أيضاً وتعليلٍ قفي

---

(١) النور: ٤٠

(٢) البقرة: ٧١

(٣) التحرير والتنوير: ١/٥٥٧–٥٥٨

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٨٠٢

(٥) مريم: ٥

(٦) متن ألفية ابن مالك: ٢٥

وردَّه ابن هشام(ت٧٦١هـ) في ذلك مبّيناً أنَّ ما ذكره ابن مالك في الكافّية والخلاصة لم يذكره في التسهيل ولا في شرحه، والأولى أنْ مثّلَ للتعدية بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو وما أحّبه لبكرٍ [١].

وما ذكره ابن مالك في شرح الكافية في مجيء اللام الجارة بمعنى التعدية ذكره ابن مخلوف الثعالبي في توجيه الآية نفسها وذلك بقوله: ((...وقوله: "فهب لي" قال ابن مالك في "شرح الكافية" اللام هنا: هي لام التعدية؛ وقاله ولده في "شرح الخلاصة".))[٢].

وذكره ابن عاشور في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٣] إلا أنَّه نقله عن مغني اللبيب، إذ قال: ((واللام في قوله ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ معناه شبه التمليك وهو معنى أثبته صاحب "مغني اللبيب" ويظهر أنَّه واسطة بين معنى التمليك ومعنى التعليل . ومثّله في "المغني" بقوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾[٤]، وذكر في المعنى العشرين من معاني اللام أنَّ ابن مالك في "كافيته" سمّاه لام التعدية ولعلّه يريد تعدية خاصة))[٥]، وما ذكره المفسران يمكن أنْ يعد قبولاً لمذهب ابن مالك إذ لم يصرّحا برفضه وإنما عرضاه عرضاً من غير تعليق إلا أنَّ ابن عاشور نقله عن مغني اللبيب ولم ينقله عن مصدره.

المسألة الرابعة: في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

شاعَ في فكر النحاة أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فالمضاف يكتسب التذكير والتأنيث من المضاف إليه، وهو يتخصص ويتعرف به، وكما لا يجوز الفصل بين صدر الكلمة وعجزها، لا يجوز الفصل بين المتضايفين لأنّهما بمنزلة الشيءِ الواحد[٦]، ومع ذلك فقد وردتْ تراكيب عربية فصيحة فُصلَ فيها بين المضاف والمضاف إليه، اختلف النحويون في توجيهها، فمنهم من حمل ذلك على ظاهره وجوَّز الفصل بين المتضايفين، ومنهم من رفض ذلك، ونعت ما ورد منه بالضعف، وخلاصة ذلك مذهبان:

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٢/١

(٢) الجواهر الحسان: ٨/٤

(٣) الروم: ٢١

(٤) النحل: ٧٢

(٥) التحرير والتنوير: ٧٢/٢١

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: م(٦٠) ٣٤٩/٢-٣٥٦

المذهب الأوّل: ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا في ضرورة الشعر، سواء أكان الفصل بالظرف والجار والمجرور أم بغير ذلك (1).

أمّا في النثر فذهب جماعة من النحويين إلى أنَّه لا يجوز الفصل فيه مطلقاً، لذا نجدهم لم يتقبلوا قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾(2)، وقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾(3)، وذهبوا إلى ضعفها، وإليك بعض أقوالهم فيها:

1- قال الفرّاء: ((وليس قولُ من قال: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ و﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بشيء))(4).

2- قال النحاس(ت338هـ): ((فأمَّا ما حكاه أبو عبيدة عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر))(5).

3- قال أبو على الفارسي: ((وهذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدلَ عنها كان أولى))(6).

4- قال الزمخشري: ((... وأمَّا قراءة ابن عامر... فشيءٌ لو كان مكان الضرورات، وهو الشعر لكانَ سمجاً ومردوداً))(7).

وهذه الأقوال نسبها أبو البركات الانباري إلى البصريين، إذ قال: ((والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة، ووهم القارئ؛ إذ لو كانتْ صحيحةً لكانَ ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليلٌ على وَهْي القراءة))(8).

---

(1) الكتاب: 1/176-180

(2)الأنعام: 137، وتنظر قراءة ابن عامر في الحجة في القراءات السبع:1/150، والحجة للقرّاء السبعة: 3/409، والمحتسب: 1/33، ومعجم القراءات: 2/552-554.

(3) إبراهيم: 47 وهي قراءة الجمهور وتخريجها أن يكون (رسله) مفعولاً به أوّلاً، و(وعده) مفعولاً ثانياً، ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/265، ومعجم القراءات: 4/518

(4) معاني القرآن: 2/81

(5) إعراب القرآن للنحاس: 2/98

(6) الحجة للقرّاء السبعة: 3/411

(7) الكشاف: 2/401

(8)الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/355 م(60)

ولعلَّ السبب في منعهم يعود إلى ما ذكرته سلفاً من أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ واحد، لذا لا يجوزُ الفصلُ بينهما.

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلّا الفراء إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور، وغيرهما في الشعر والنثر على السواء، واستدلّوا على ذلك بشواهدَ شعرّية ونثرّية، فمن شواهدهم الشعرية قول الطرماح(١):

يـ ُطِفنَ بحُوزي المَراتـِعِ لمْ يُـرَعْ   بـِواديه مِنْ قـَرْعِ القِسيِّ الكنائـِنِ

والتقدير: مِنْ قـَرْعِ الكنائـِنِ القِسّي، ففصلَ بين المضاف الذي هو"قـَرْعِ" والمضاف إليه الذي هو "الكنائـِنِ".

ومن شواهدهم النثرّية ما حكاه الكسائي: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وقد استدلّوا أيضاً بقراءة ابن عامر(٢).

أمّا ابن مالك فقد خطّ لنفسه مذهباً ثالثاً تبعه فيه بعض المتأخرين(٣)، إذ فّرقَ بين نوعين من الفواصل؛ فواصل أجنبية، أي: ليس لها أيّ علاقة لفظّية أو معنوّية بالمضاف أو بالمضاف إليه، وأُخرى لها علاقة لفظّية أو معنوّية بالمضاف أو بالمضاف إليه، فالأّول لا يجوزُ الفصلُ فيه بين المضاف والمضاف إليه إلّا في الشعر، والآخر يجوز الفصل فيه في النثر والشعر.

فإذا كان المضاف مصدراً أو صفةً عاملةً، وأُضيفَ إلى فاعله، وفُصِلَ بينه وبين "فاعله" المضاف إليه بفاصل، فإنْ كانَ هذا الفاصل أحد معمولاته الأُخرى جازَ الفصلُ لوجود العلاقة، وإلّا فلا.

ومن هنا فّرقَ ابن مالك بين المضاف الذي له علاقة بالفاصل، والمضاف الذي ليس له تلك العلاقة، فأجازَ الأّول، ومنَع الثاني كما فرَّقَ بين ما يكثر استعماله في الكلام،

(١) البيت في ديوانه: ٢٦٩

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٩/٢-٣٥٦ م(٦٠)، وهمع الهوامع: ٢٩٥/٤

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣ /٢٧٣-٢٧٧، وشرح الكافية الشافية: ٩٨١/٢-٩٨٩، وأوضح المسالك: ١٧٧/٣-١٩٤، والمساعد: ٣٦٧/٢-٣٧٣، وشفاء العليل: ٧٢٤/٢- ٧٢٨، وشرح التصريح: ١٩٥/٣-٢٠٥.

وما لم يكثر؛ فما كثَر استعماله في الكلام كالقسم أجاز أنْ يُفصلَ به بين المضاف والمضاف إليه، وما لم يكثْرنع َ أنْ يفصل به إلّا في ضرورة الشعر.

هذه خلاصة ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أّما عن قراءة ابن عامر فهو يرى أنّها واجبةُ القبول حتى لو كانت مخالفة القياس، إذ قال في كافيته(١):

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضدٍ وناصر

وقال في شرحها: ((... فعلم بهذا إنَّ قراءة ابن عامر – رحمه الله – غير منافية لقياس العربّية. على أنّها لو كانتْ منافية له لوجب قبولها، كما قبُلتْ أشياء تنافي القياس بالنقل، وإنْ لم تساوِ صحّتها صحّةَ القراءةِ المذكورة ولا قاربتها، كقولهم "استحوذ" وقياسه: "استحاذ"))(٢).

وما ذكره ابن مالك في هذه المسألة نقله محمد الشربيني في حديثه عن قراءة ابن عامر، وذلك بقوله: ((... وقد أنكَر جماعة على الزمخشري في ذلك بأنَّ القراءة المذكورة صحيحة متواترة وتركيبُها صحيحٌ في العربّية فلا يجوز الطعن فيها ولا في ناقلها ... وقال ابن مالك في كافيته: إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولاً بينهما بمفعول المصدر جائزة في الاختيار إذ لا محذور فيها مع أنَّ الفاعل كجزء من عامله فلا يضرّ فصله وإضافة القتل إلى الشركاء))(٣).

أّما الآلوسي فقد أطال الكلام على هذه المسألة وذكر آراء النحويين فيها، ولاسيما ما ورد في كافية ابن مالك وشرحها، إذ قال: ((... ومحققو النحاة قد فّرقوا بينها بأنَّ الثاني يفصل فيه بالظرف والأّول إذا كانَ مصدراً أو نحوه يفصل بمعموله مطلقاً لأنَّ إضافته في نّيةِ الانفصال ومعموله مؤخر رتبةً ... وممّن صرَّحَ بذلك ابن مالك وخطّأَ الزمخشري بعدم التفرقة وقالَ في كافّيته:

وظرف أو شبيهه قد يفصل جزئي إضافة وقد يستعمل

(١) شرح الكافية الشافية: ٢/٩٧٩

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢/٩٨١–٩٨٢

(٣) السراج المنير: ١/٥٢٠

فصلان في اضطرار بعض الشعرا ... وفي اختيار قد أضافوا المصدرا
لفاعل من بعد مفعول حجز ... كقول بعض القائلين للرجز
بفركِ حبَّ السنبلِ الكُنافجِ ... بالقاعِ فركَ القطنَ المحالجِ
وعمدتي قراءة ابن عامر ... وكم لها من عاضد وناصر

... وبعد هذا كلّه لو سلّمنا أنَّ قراءة ابن عامر منافية لقياسِ العربّية لوجبَ قبولها أيضاً بعد أنْتحقّق صحة نقلها كما قبلت أشياء نافت القياس مع أنَّ صحة نقلها دون صحة القراءة المذكورة بكثير))[1].

الذي يتضح من النصّين السابقين أنَّ الشربيني عرض مذهب ابن مالك عرضاً من غير تأييد أو رفض أمّا الآلوسي فلم يذكر كلام ابن مالك فحسب، بل فصَّلَ في المسألة حتى ذكر آراء النحويين فيها، ثمَّ نقل كلام ابن مالك من الكافية الشافية، وشرحها مصرحاً بقبوله وارتضائه.

المسألة الخامسة: في دلالة (بل)على الإضراب إذا جاءت بعدها جملة.

"بل" من الحروف التي تدخل على المفرد والجملة، فإنْ دخلت على المفرد فهي حرف عطف، ولها معه معنيان؛ أحدهما: أنْ تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، وتنقل حكمه لما بعدها، وذلك إذا تقدمها أمر أو إيجاب، تقول: اضرب زيداً بل عمراً، وجاءَزيدٌ بل عمرو، فالمعطوف عليه (زيد) في الجملتين السابقتين كانَ كالمسكوت عنه، وكانَ الضربُ واقعاً على المعطوف (عمرو) في الجملة الأولى، وهو فاعل المجيء في الثانية.
والآخر: أنْ تتركَ ما قبلها على حاله، وتجعل ضدَّ حكمه لما بعدها، وذلك إذا تقدّمها نفيٌ أو نهي، تقول: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا تضربْزيداً بل عمراً، فالمعطوف عليه "زيد" في الجملتين السابقتين بقي على حاله من نفي أو نهي، وثبتَ ضدُّ ذلك للمعطوف (عمرو)، فهو الذي حصل منه القيام في الجملة الأولى، وهو الذي وقع عليه فعل الضرب في الثانية[2].

---

(١) روح المعاني: ٣٣/٨

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٠٤/٨–١٠٥، وشرح التسهيل: ٣٦٨/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٨٣–٣٨٤، والجني الداني: ٢٣٥، ومغني اللبيب: ١٣٣/١،و شرح الاشموني: ٤٢٨/٢، وهمع الهوامع:٢٥٦/٥

أمّا إذا دخلتْ على الجملة فهي حرف إضراب، ولها معنيان أيضاً ؛ أحدهما: الإبطال؛ أي: إبطالُ الحكم المتقدم، وتقريرُ حكم مخالف له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾(١)، فأبطلتْ حكم ما قبلها، وقرّرت حكم ما بعدها.

والآخر: الانتقال؛ أي: انتقال المتكلم من غرض إلى آخر اثناء كلامه(٢)، كقوله تعالى: ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٣).

واختلف النحويون في "بل" التي تدخل على الجمل، أهي حرف عطف أم حرف ابتداء يفيد الإضراب؟ فذهب ابن مالك إلى أنَّ "بل" الداخلة على الجمل حرف ابتداء لا حرف عطف، وهذا ما نستشفه ممّا ذكره في كافيته، إذ قال: ((وأمّا "بل" فللإضراب وحالها فيه مختلفٌ، فإنْ كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض وابتداء غيره، ولا تكون في القرآن إلّا على هذا الوجه))(٤)، وهذا تصريحٌ منه بكونها حرف ابتداء، وصرح ابنه بدر الدين(ت٦٨٦هـ) في شرحه على الألفية بخلاف ذلك، إذ قال: ((فإنْ كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف، كما تقول: زيدٌ شاعرٌ بل فقيه))(٥).

أما ابن هشام فقد ردَّ ما جاء به ابن مالك من أنها لا تقع في التنزيل إلّا على هذا الوجه بقوله: ((ووَهَمَ ابن مالك في شرح كافيته أنَّها لا تقع في التنزيل إلّا على هذا الوجه ومثاله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾، ونحو:(٦)﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾، وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح))(٧)، وهذا ما ذكره الاشموني أيضاً ، إذ قال:

(١) الأنبياء:٢٦

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٠٥/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٢٣٤/٣، وأسرار النحو: ٢٩١.

(٣) الاعلى: ١٥و١٦

(٤) شرح الكافية الشافية: ١٢٣٤/٣

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية: ٣٨٣

(٦) المؤمنون: ٦٢، ٦٣

(٧) مغني اللبيب: ١٥٢/١

((ولابدَّ لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت، فإنْ تلاها جملة كانت حرف ابتداء، لا عاطفة على الصحيح))(١).

يتّضحُ مما تقدم أنَّ ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية نقله النحويون–وإنْ رفضه بعضهم– ونقله الآلوسي أيضاً ، إذ جاء في تفسيره: ((... وفي وقوعها للإبطال في كلام الله تعالى خلاف فأثبته ابن هشام ومثّلَ له بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ ، ووهم ابن مالك في شرح الكافية فنفاه، والحقُّ أنَّ الإبطال إنْ كانَ لما صدرَ عن الغير فهو واقع في القرآن وإنْ كان لما صدرَ عنه تعالى فغير واقع بل هو محال لأنّه بداء))(٢)، وما ذكره الآلوسي في هذه المسألة نقله عن مغني اللبيب، و صرّحَ برفضه كما فعل ذلك ابن هشام.

المسألة السادسة: في جواز حذف لام الأمر وإبقاء عملها.

اختلف النحويون في جواز حذف "لام" الأمر في الكلام مع بقاء عملها، وخلاصة ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يجوزُ حذفُ لام الأمر وإبقاء عملها، وهذا ما ذهب إليه جماعة من النحاة، إلّا أنّهم اختلفوا في ذلك أيضاً ، فمنهم من جعله مختصّاً بضرورة الشعر وهذا ما ذهب إليه سيبويه إذ قال: ((و اعلم أنّ هذهِ اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنّهم شبّهوها بأَنْ إذ أعملوها مضمرة))(٣). واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر(٤):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا

وقول الآخر(٥):

على مِثْلِ أَصْحابِ البَعوضةِ فاخْمُشِي   لَكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى

والتقدير "لِتَفْدِ" في البيت الأول، و" لِيَبْكِ" في البيت الآخر.

(١) شرح الاشموني: ٤٢٨/٢

(٢) روح المعاني: ١٠/١٧

(٣) الكتاب: ٨/٣

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٨/٣، و المقتضب: ٢ / ١٣٢، و الإنصاف: ٢ / ٤٣٣، والمقرب: ٢٧٢/١، وهو متنازع النسبة بين أبي طالب والأعشى وحسان بن ثابت عند البغدادي في خزانة الادب: ١٤/٩

(٥) البيت لمتمم بن نويرة في الكتاب: ٣/ ٨، والمقتضب: ٢ / ١٣٢

ومنهم من لم يجعله مختصّاً بالشعر وجّوز مجيئه في النثر، بشرط أنْ تكونَ اللام مسبوقة بفعل الأمر "قُلْ" وهذا ما ذهب إليه الكسائي[١]، وتبعه في ذلك الفرّاء إلّا أنّه لم يشترط ما اشترطه الكسائي؛ إذ قال في توجيه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾[٢]: ((جُزِمت "يُقيموا" بتأويل الجزاء . ومعناه – والله أعلم – معنى أمر، كقولك: قُلْ لعبد الله يذهبْ عنّا، تريد: إذهب عنّا فجُزِم بنّية الجواب للجزم، و تأويله الأمر، ولم يُجزم على الحكاية . ولو كان جَزْمُه على محض الحكاية لجاز أنْ تقول: قلت لكَ تذهب يا هذا وإنّما جُزِم كما جُزِم قوله: دَعْه ينَمْ، "فَذَرُوهَا تَأْكُلْ"[٣] و التأويل – والله أعلم – ذَروها فَلْتَأْكُل))[٤] .

المذهب الثاني: لا يجوز حذف لام الأمر وإبقاء عملها سواء أكان ذلك في الشعر أم في النثر، و ذلك أنَّ عوامل الأفعال لا تضمر لا سيما الجوازم منها، وهذا ما ذهب إليه المبرد إذ قال: ((والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطّر... فلا أرى ذلك على ما قالوا، لأنَّ عواملَ الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة، لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء))[٥].

المذهب الثالث: أنَّ الفعل يُقِيموا في قوله تعال: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾، هو فعل مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الأمر، والمعنى: أقيموا، فبُني على حذف النون كما بني فعل الأمر، وهذا ما نسبه بعض المتأخرين إلى أبي علي[٦].

وقد ذهب الدكتور قيس الآوسي إلى أنَّ هذا الرأي هو المفتاح لهذه القضية، فهو يُعين على تفسير كلِّ الشواهد التي جاء فيها المضارع مبنيا أو ساكن الحركة، ويخلّص من تقديرات النحويين، وتأويلاتهم، وخلافاتهم فيها[٧].

أمَّا ابن مالك فقد ذهب إلى جواز حذف "لام الآمر"، وإبقاء عملها؛ قال في كافيته[١]:

---

(١) ينظر: كتاب الشعر: ٥٣/١، ومغني اللبيب: ٢٤٢/١

(٢) ابراهيم: ٣١

(٣) الأعراف: ٧٣

(٤) معاني القرآن: ٢ / ٧٧، وينظر: ١٦٠/١

(٥) المقتضب: ١٣٢/٢-١٣٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٤١٥/٥، ومغني اللبيب: ٢٤٣/١، إلّا أنَّ ابن هشام ذكره من غير أنْ ينسبه الى أحد.

(٧) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٥٢

وحذف هذي(اللام) بعد(قل) كثُر   وبعد قول غير امر قد نزر
ودون قول في اضطرار حذفا   نحو: (يكن للخير منك) فاعرفا

وبّيَن في شرحها أنَّ حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب(٢):

الأوّل: الكثير المطرد وهو الحذف بعد أمر بقول، كقوله تعالى: ((قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ))، أي: ليقيموا فحذفت اللام بعد "قل".

والثاني: القليل الجائز في الاختيار: وهو ما كان بعد قول غير أمر كقول الراجز(٣):

قلتُ لبوابٍ لديه دارُها   تِيذن فإنِّي حموها وجارها

يريد: لتيذن، فحذفت اللام وأبقى عملها، وليس مضطراً لأنَّ له أنْ يقول: أيذن.

والثالث: القليل المخصوص بالاضطرار: وهو الحذف دون تقدّمِ قولٍ بصيغةِ أمر، ولا بغيرها كقول الشاعر(٤):

فلا تستطل مني بقائي ومدتي   ولكن يكن للخير منك نصيب

يريد: ولكن ليكن، فحذف اللام مضطراً ، وأبقى عملها.

وما ذكره ابن مالك في هذه المسألة نقله المفسرون في تفاسيرهم، إذ ذكره ابن عاشور في تفسيره من غير تأييد أو رفض، وذلك بقوله: ((... ولذلك نوقن بأنَّ الأفعال هذه معمولة للام أمرٍ محذوفة. وهذا قول الكسائي إذا وقع الفعل المجزوم بلام الأمر محذوفة بعد تقدم فعل "قل"، كما في "مغني اللبيب" ووافقه ابن مالك في "شرح الكافية" .))(٥).

وأّما الآلوسي فعرض آراء القدماء في جواز حذف لام الأمر وفصّلَ فيها، وذكر رأي ابن مالك أيضاً إلّا أنّه لم يصرّح بمصدره، إذ قال: ((... وعن ابن مالك أنّه جعل حذف هذه اللام على أضرب قليل وكثير ومتوسط؛ فالكثير أنْ يكون قبله قول بصيغة الأمر...))(٦).

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٥٦٠/٣

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١٥٦٩/٢-١٥٧٢

(٣) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب: ٢٤٢/١، ولسان العرب: (حما).

(٤) شرح الكافية الشافية: ١٥٦٠/٣

(٥) التحرير والتنوير: ٢٣٢/١٣

(٦) روح المعاني: ٢٢١/١٣

ويبدو أنَّ ما ذكره أصحاب المذهب الأوّل، وابن مالك أقرب إلى الصواب من غيره، لأنَّهم لو أجازوا حذف لام الأمر وإبقاء عملها، لأراحوا أنفسهم من عناء التأويلات والتقديرات لاسيما أنَّ باب الإضمار واسعٌ في العربيّة، فكما يجوز حذف "إنْ" الجازمة مع بقاء عملها، يجوزُ حذف لام الأمر مع بقاء عملها.



المبحث الثالث

ما صرّح المفسرون بنقله عن ألفية ابن مالك

تعُد ألفية ابن مالك من أبرز المصادر النحويّة التي نقل عنها الشنقيطي في تفسيره؛ إذ اعتمد عليها اعتماداً كاملاً في توجيه النصِّ القرآني، ونقل عنها في أغلب مسائله النحوّية حتى أنَّه كان –في الأغلب– يقتصر على ما جاء فيها من غير أنْ يستعرضَ آراءَ النحويين في المسألة، وكان يكرُر الاستدلالَ بها في الآيةِ الواحدةِ أكثر من مرّة، وفي توجيه أكثر من مسألة، وفيما يأتي دراسةٌ للمسائلِ النحوّية التي نقلها الشنقيطي عنها.

المسألة الأولى: في جواز الإشارة بـ"أولئك" إلى جمع غير العاقل.

اختلف النحويون في جواز مجيء "أولئك" مشاراً به إلى غير العاقل، ولعلَّ هذا الخلاف ناتٌج عن خلافهم في توجيه "أولئك" من قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[1]، فمنهم من ذهب إلى أنَّ "أولئك" يشار به إلى العاقل وغيره، لذا أشير بها إلى السمع والبصر في النصِّ القرآني، وهذا ما ذكره الزجاج[2]، واستدلَّ على مجيء "أولئك" مشاراً به إلى غير العقلاء بقول الشاعر[3]:

ذُمَّ المَنازِلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى   والعيشَ بعدَ أولئِكَ الأيَّامِ

إذ أشار بأولئك إلى الأيام، والأيام جمع يوم، وهو من غير العقلاء، وتبعه في ذلك النحاس[4]، والزمخشري[5].

ومنهم من رفض ذلك ذاهباً إلى أنَّ "أولئك" لا يشار به إلّا إلى العاقل، وهذا ما ذهب إليه ابن عطية[6]، فهو يرى أنَّه قد عّبر بـ"أولئك" عن السمع والبصر، لأنَّها أجريت مجرى العقلاء، لّما كانت مسؤولة عن أصحابها، وشاهدة عليهم، فهي حواس لها إدراك،

(١) الإسراء: ٣٦

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٩/٣–٢٤٠

(٣) البيت بلا نسبة في جامع البيان: ٦٤٥/١٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٢٤/٢، وهو لجرير في المفصل: ١٧٦، و٤٦٦، وخزانة الأدب: ٤٣٠/٥، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٤) اعراب القرآن:٢ /٤٢٤

(٥) ينظر: الكشاف: ٥١٨/٣–٥١٩، والمفصل: ١٧٦

(٦) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤٥٦/٣

وذهب إلى أنَّ الرواية الصحيحة للبيت "وأولئك الأقوام" فعلى ذلك لا شاهَد لما ذكره الزجاج.

ومن المتأخرين من ذهب إلى أنَّ الغالب في "أولئك" أنْ يشارَ به إلى العقلاء، ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام مستدلاً بالبيت السابق(١) ، أمّا ابن مالك فقد أشار في ألفيته إلى جواز الأمرين دون تغليب أحدهما على الآخر، وذلك بقوله(٢):

وبـ(أولى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً والمدّ أولى، ولدى البعد انطقا

وهذا البيت ذكره ابن مخلوف الثعالبي في تفسير الآية نفسها مصرّحاً بقبوله، ورفضَ ما ذكره ابن عطية، وذلك بقوله: ((... وما توهمه ابنُ عطية " أولئك" تختصُّ بمن يعقل ليس كذلك؛ إذ لا خلافَ بين النحاة في جواز إطلاق "أولاء" و "أولئك" على مَنْ لا يعقل ... وفي أَلِفِيَّةِ ابْنِ مالك:

وبأولى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ...))(٣).

المسألة الثانية: في جواز حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان منصوباً.

ذهب بعض النحويين(٤) إلى جواز حذف العائد على الاسم الموصول إذا كان منصوباً بفعل أو وصف، كقوله تعالى: ﴿ وَآمِنُواْ بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا﴾(٥)؛ أي: أنزلته، وقوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾(٦)، أي: بعثه.

وهذه المسألة من المسائل التي لخَّصها ابن مالك في ألفيته، إذ قال(٧):

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١٣٤/١

(٢) متن ألفية ابن مالك: ٦

(٣) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٤٧٣/٣

(٤) ينظر: شرح التسهيل:٢٠٤/١-٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٠/١، والتذييل والتكميل: ٧١/٣-٧٤ ، وارتشاف الضرب: ١٠١٩/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٦١، وشرح التصريح: ٤٩١/١

(٥) البقرة: ٤١

(٦) الفرقان: ٤١

(٧) متن ألفية ابن مالك: ٧

.... والحــذف عندهم كثير منجلي

في عائدٍ مُتَّصل إنْ انتصب بفعلٍ أو وصفٍ كـ(من نرجو يهب)

والذي يُفهم من ذلك أنَّ ابن مالك قد سوّى في جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل والوصف، وهذا ما رفضه أبو حيان إذ قال: ((.. وقد سوّى المصنف في جواز الحذف في الضمير المنصوب بالفعل والوصف، وليسا بسيين، هو بالفعل كثيرٌ جداً ، وفي الوصف نزرٌ جداً))(١).

وذكر أنَّ ابن مالك أغفل شرطين في جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل؛ أحدهما: أنْ يكونَ الضمير متعّين الربط به نحو: جاءني الذي ضربته، وإلّا لم يجز حذفه نحو: جاءَ الذي ضربته في دارِه، فلو قيل: جاءني الذي ضربت في داره، لم يُعلم أهو المضروب أم غيره(٢).

والثاني: أنْ يكون الفعل تاماً، فإنْ كان ناقصاً لم يجز حذفُ الضمير المنصوب نحو: جاءني الذي ليسه زيدٌ، فلا يجوز أنْ تقول: ليس زيدٌ.

وما ذكره ابن مالك في ألفيته، وإنْ كان بحاجةٍ إلى التفصيل – كما سبق – ذكره الشنقيطي في توجيه قوله تعالى:﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾(٣)، وذلك بقوله: ((... وقوله: "مَّنْ هَدَى اللّهُ" أي وفقه لإتباع ما جاءت به الرسل. والضمير المنصوب الذي هو رابط الصلة بالموصول محذوف. أي: فمنهم من هداه الله. على حدّ قوله في الخلاصة:

.... والحــذف عندهم كثير منجلي

في عائدٍ مُتَّصل إن انتصب ....))(٤).

---

(١) التذييل والتكميل: ٧٤/٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٠١٩/٢

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٧٤/٣

(٣) النحل: ٣٦

(٤) أضواء البيان: ٣٧٥/٢

وذكره أيضاً في توجيه قوله تعال: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ...﴾[1] ، إذ قال: ((...وقوله تعالى "عَمَّآ أَرْضَعَتْ" الظاهر أنّ ما: موصولة، والعائد محذوف: أي أرضعته على حد قوله في الخلاصة:

والحذف عندهم كثير منجلي

في عائدٍ مُتَّصل إن انتصب بفعلٍ أو وصفٍ كمن نرجو يهب))[2].

المسألة الثالثة: في إعراب(ذا) بعد (ما ومن) الاستفهاميتين.

اختصّتْ "ذا" من بين سائر أسماء الإشارة بأنَّها تكون موصولة بمعنى: "الّذي" وتكون مثل "ما" في أنّها تستعمل بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وذلك يكون بشرطين[3]:

الأوّل: أنْ تُسبقَ بـ "ما أو من" الاستفهاميتين.

الثاني: ألّا تكونَ ملغاة، وإلغاؤها هو أنْ تركَبَ مع "ما أو من"، فيصيرُ المجموع اسم استفهام، نحو: ماذا صنعت، وماذا عندك، فيعرب اسم الاستفهام مبتدأ، أو مفعولا به مقدما.

وهذه المسألة من المسائل المتفق عليها، وقد نقل هذا الاتفاق غيرُ واحدٍ من النحويين، ومن ذلك ما نقله الزجاج في توجيه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾[4]، إذ قال: ((ومعنى "ماذا" في اللغة على ضربين، فأحدهما أنْ يكونَ "ذا" في معنى الذي، ويكون ينفقون من صلته، المعنى يسألونك أي شيء الذي ينفقون ... وجائز أنْ يكون "ما" مع "ذا" بمنزلة اسم واحد، ويكون الموضعُ نصباً بـ ينفقون، المعنى يسألونك أي شيء ينفقون، وهذا إجماع النحويين، وكذلك الوجه الأول إجماع أيضا))[5].

---

(١) الحج: ٢

(٢) أضواء البيان: ٢٥٦/٤

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ١٠٥/١،و٢٨٧، وشرح التسهيل: ١٩٦/١، والتذييل والتكميل: ٤٢/٣، والمساعد: ١٤٧/١، وهمع الهوامع: ٢٧٣/١

(٤) البقرة: ٢١٥

(٥) معاني القرآن للزجاج: ٢٨٧/١-٢٨٨

ونقله أبو حيان أيضاً ، إذ قال: ((أما جعل "ذا" موصولة بعد "ما" الاستفهامية فلا نعلم خلافاً في جواز ذلك ...))[١]، ونقل ذلك ابن هشام[٢] والسيوطي [٣].

أما ابن مالك فقد لخّص هذه المسألة في ألفيته من دون أنْ يشير إلى إتفاق النحويين فيها، إذ قال[٤]:

ومثل (ما): (ذا) بعد (ما) استفهام   أو (من) إذا لم تلغَ في الكلام

وهذا البيت ذكره الشنقيطي في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[٥] إذ قال: ((...وقوله: "ماذا" يحتمل أنْ تكون "ذا" موصولة و"ما" مبتدأ، وجملة "أنزل" صلة الموصول، والموصول وصلته خبر المبتدأ. ويحتمل أنْ يكون مجموعهما اسماً واحداً في محلّ نصب، على أنّه مفعولٌ "أنزل" كما أشار له في الخلاصة بقوله:

ومثل ماذا بعد ما استفهام   أو من إذا لم تلغَ في الكلام))[٦].

المسألة الرابعة: في كون تقديم الخبر مسوغاً للابتداء بالنكرة.

يرى النحاة أنَّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، لأنَّ الإسناد إلى مجهول لا يفيد المخاطب، إلا أنّهم جوزوا مجيئه نكرة واشترطوا في ذلك حصول الفائدة، وذكروا عدداً من مسوغات الابتداء بالنكرة التي تتم بها الفائدة[٧]، ومن بين تلك المسوغات أنْ يكون خبرها مختصاً ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها، نحو: في الدارِ رجلٌ، وعندي درهمٌ، وهذا ما لخّصه ابن مالك في ألفيته، إذ قال[٨]:

---

(١) التذييل والتكميل: ٤٢/٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٠٨/٢.
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٥٩/١
(٣) ينظر: همع الهوامع: ٢٧٣/١
(٤) متن ألفية ابن مالك: ٧
(٥) النحل: ٢٤
(٦) أضواء البيان: ٣٦١/٢-٣٦٢
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٩/١، والتذييل والتكميل: ٣٢٢/٣، وأوضح المسالك:٢٠٣/١، والمساعد: ٢١٧/١.
(٨) متن ألفية ابن مالك: ٩

ونحو"عندي درهمٌ" و"لي وطر"   مُلتزَمٌ فيه تقدُم الخبر

وهذا البيت ذكره الشنقيطي في توجيه قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(١)، وذلك بقوله: ((... و"على أبصارهم" استئناف والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو "غشاوة " وسوغ الابتداء بالنكرة فيه اعتمادها على الجار والمجرور قبلها . ولذلك يجب تقديم هذا الخبر لأنّه هو الذي سوغ الابتداء بالمبتدأ كما عقده في "الخلاصة" بقوله:

ونحو عندي درهمٌ ولي وطر   مُلتزَمٌ فيه تقدُم الخبر))(٢).

المسألة الخامسة: في تقديم خبر كان على اسمها.

إنَّ الأصل في خبر كان وأخواتها أنْ يكونَ متأخراً تقول: كانَ زيدٌ قائماً ، وقد ذكر النحاة جواز توسطه بين كان واسمها(٣)، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤)، وقال ابن مالك: ((وتوسيط أخبارها كلّها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجب))(٥)، واستدلّ على ذلك بقوله: ((فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا))(٦)، وبّين أنَّ الاستشهاد بهذه الآية القرآنّية أولى من الاستشهاد بالآية السابقة، وذلك أنَّ بعضَ القرّاء أجازَ الوقف على "حقا" ناوياً في كان ضميراً (٧).

وقد ذكر هذه المسألة ملخّصةً في ألفيته إذ قال(٨):

وفي جميعها توسط الخبر   أجز، وكلّ سبقه كان حظر

---

(١) سورة البقرة: ٧

(٢) أضواء البيان: ١٢/١

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم:٩٥-٩٦، والتذييل والتكميل: ١٦٩/٤، وأوضح المسالك: ٢٤٢/١، والمساعد: ٢٦٠/١-٢٦١، وشرح الاشموني: ١١٢/١-١١٣

(٤) الروم: ٤٧

(٥) شرح التسهيل: ٢٤٨/١

(٦) النمل: ٥٦، العنكبوت: ٢٤، ٢٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٨/١-٣٤٩

(٨) متن ألفية ابن مالك: ١٠

وهذا البيت ذكره الشنقيطي[1] في توجيه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِؤُون﴾[2]، وبين أنَّ كلمة "عاقبة" على قراءة الرفع[3] تكون اسم كان وخبرها السوأى، وعلى قراءة النصب تكون خبَر كان مقدماً على اسمها واستدلّ على ذلك بما لخّصه ابن مالك في ألفيته.

المسألة السادسة: في توجيه الاسم المرفوع المعطوف بعد تمام جملة إنَّ.

ذهب النحويون إلى أنَّ الاسم المرفوع الواقع بعدَ تمامِ جملة "إنَّ" من قبيل عطف المفردات وليس من قبيل عطف الجمل، ومن ذلك ما ذكره سيبويه؛ إذ قال: ((هذا باب ما يكون محمولاً على إنَّ، فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكونُ محمولاً على الابتداء . فأمّا ما حُمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرو، وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ والآخر ضعيف .

فأمّا الوجه الحسن فأنْ يكونَ محمولاً على الابتداء، لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإنَّ دخلتْ توكيداً، كأنَّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرو. وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[4] .

وأمَّا الوجه الآخر الضعيف فأنْ يكونَ محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف...))[5]، يتّضح من كلام سيبويه أنَّه جعل ذلك من باب عطف المفردات غير أنَّه ذكر وجهاً ثانياً مصرّحاً بضعفِهِ، وهو العطفُ على الضمير المرفوع في الخبر .

وتبعه في ذلك المبّرد؛ إذ قال: ((... وأحدُ وجهي الرفع وهو الأجود منهما أنْ تحمله على موضع "إنَّ"؛ لأنَّ موضعها الابتداء ... والوجه الآخر في الرفع إنَّ زيداً منطلقٌ، وعمرو: أنْ يكونَ محمولاً على المضمر في منطلق، وهذا أبعد الوجهين...))[1].

(١) ينظر: أضواء البيان: ٦/١٧٠

(٢) الروم: ١٠

(٣) وهي قراءة نافع وأبو جعفر وابن كثير، ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٥/٤٤٣، و البيان في اعراب غريب القرآن:٢/٢٤٩، والبحر المحيط: ٧/١٥٩

(٤) التوبة: ٤

(٥) الكتاب: ٢/١٤٤

أّما ابن مالك فذكر جواز رفع المعطوف على اسم "إنَّ" بعد الخبر بالإجماع، وبين أنَّ ذلك ليس من باب عطف المفردات، وإنّما هو من باب عطف الجمل، ولذلك لم يُ ستعمل إلّا بعدَ تمام الجملة أو تقدير تمامها، ولو كان من باب عطف المفردات، لكانَ وقوعُهُ قبل التمام أولى، وذلك أنَّ وصلَ المعطوفِ بالمعطوفِ عليه أجودُ من فصله(٢).

وقد ردَّه في ذلك أبو حيان، إذ بين أنَّفي قوله مناقشةً من وجهين:

أحدهما: في قوله "رفع معطوف على اسم إنَّ"، واسم إنَّ منصوب، فكيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب، وقد صحّ في ألفيته بأَن المعطوفَ المرفوع هو بالعطف على اسم "إنَّ"، إذ قال فيها(٣):

وجائزٌ رفُعك معطوفاً على   منصوب إنَّ بعد أنْ تستكملا

وذكر أنَّ إصلاحه أنْ يقولَ "على اسم إنَّ ولكن باعتبار الموضع"، أو "على موضع اسم إنَّ " لأنَّ موضعه الرفع قبل دخول إنَّ.

والثاني: في قوله "بالإجماع". وليس بصحيح، وذلك أنَّ العطف بالرفع على موضع اسم "إنَّ" فيه خلاف، والصحيح عدم جوازه، والرفع إنّما هو على الابتداء، والخبر محذوف.

وبّين أنَّ في توجيه الاسم المرفوع المعطوف بعد تمام جملة "إنَّ" أربعة مذاهب، الأول: أّنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والثاني: أنَّه معطوف على موضع اسم "أن"، وذلك أنَّه قبل دخول "إنَّ" عليه كان في موضع رفع، والثالث: أنَّه معطوف على "إنّ" وما عملت فيه، والرابع: أّنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إنْ كان مما يتحمل الضمير، وكلٌّ من قال بهذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الأول(٤).

---

(١) المقتضب: ٤/١١١-١١٢

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٤٧-٤٩

(٣) متن ألفية ابن مالك: ١٣

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/١٨٤-١٨٦

وما لخّصه ابن مالك في ألفيته وإنْ رفضه أبو حيان وصحّحه، فقد ذكره الشنقيطي في توجيه قوله تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ، أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾(١)، إذ قال: ((..."آبَاؤُنَا"، معطوف على محلّ المنصوب الذي هو اسم إنَّ، لأنَّ عطف المرفوع على منصوب "إنَّ" بعد ذكر خبرها جائز بلا نزاع، لأنَّ اسمها وإنْ كان منصوباً فأصله الرفع لأنّه مبتدأ في الأصل، كما قال ابن مالك في الخلاصة:

وجائزٌ رفُعك معطوفاً على منصوبِ إنَّ بعد أنْ تستكملا))(٢).

المسألة السابعة: في توجيه "إنْ واللام" في قولنا: "إنْ زيدٌ لذاهبٌ".

اختلف النحويون في معنى "إنْ واللام" في قولنا: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وخلاصة ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنْ" بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلّا"، وأشاروا إلى كثرة مجيء ذلك في القرآن الكريم، و كلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾(٣) أي: ما كادوا إلّا يستفزونك، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾(٤)، أي: وما كانوا إلّا يقولون(٥).

المذهب الثاني: ذهب البصريون إلى أنَّ "إنْ" حرفٌ يفيدُ التوكيدَ مخففٌ من "إنَّ" الثقيلة فهي للتوكيد سواء أكانت ثقيلة أم مخففة، وهذا ما أكّده سيبويه بقوله: ((واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإنْ عمرو لخيرٌ منك، لّما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام، لئلّا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها.

ومثلُ ذلك: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٦) إّنما هي لعليها حافظ ...))(٧)، وقال أيضاً : ((وإنْ توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلقٌ، فهي كذلك، تؤكّد ما يتكلّم به، وليثبت الكلام غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً ممّا ذهب منها))(٨).

---

(١) الصافات: ١٦، ١٧

(٢) أضواء البيان: ٥٢٣/٧

(٣) الإسراء: ٧٦

(٤) الصافات: ١٦٧

(٥) ينظر: الإنصاف: م(٩٠) ٥٢٦/٢-٥٢٨

(٦) الطارق: ٤

(٧) الكتاب: ١٣٩/٢

(٨) المصدر السابق: ٢٣٣/٤

وتبعه في ذلك ابن السراج إذ قال: ((... الرابع أنْ تكون مخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أنْ تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك))(١). وذكر أبو البركات الانباري أنَّ البصريين قد استدلّوا على ما ذهبوا إليه بأمرين؛ أحدهما: أنَّ ما ذهبوا إليه في كون "إنْ" مخففة من الثقيلة له نظير في كلام العرب، وما له نظير أولى ممّا ليس له نظير، والثاني: أنَّ القول بأنَّ اللام للتوكيد له نظيرٌ أيضاً في كلام العرب، فكون اللام للتوكيد ممّا لا ينكر لكثرته في كلامهم .

وذهبوا إلى أنَّ ما جاء به الكوفيون فيه نظر، وذلك أنَّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا تجيء اللام معها كقوله تعالى: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾(٢)، وقوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ﴾(٣)، وإنَّ قولهم: إنَّ اللام بمعنى "إلّا" فاسد، لأنَّه لو جازَ ذلك لجازَ أن تقول: جاءني القومُ لزيداً، تريد إلّازيداً، وعدم جواز ذلك يدلُّ على فسادِ القولِ به(٤).

المذهب الثالث: نقلَ الرضي(ت٦٨٦هـ) عن الكسائي أنَّه فرّقَ بينَ "إنْ واللام" في الأسماء، وبينهما في الأفعال، فإنْ دخلت على الأسماء فهي مخففة من الثقيلة، واللام للتوكيد، وإنْ دخلت على الأفعال؛ فهي نافية واللام بمعنى "إلا"، وذلك أنَّ المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأنَّ معنى النفي راجعٌ إلى الفعل(٥) .

أمّا ابن مالك ذكر في ألفيته ما يُمكن أنْ نستشفَ منه تقبله لمذهب البصريين، إذ قال(٦):

وخففت إنَّ فقلّ العمل　　　　وتلزم اللام إذا ما تهمل

وما ذهب إليه البصريون ذكره الشنقيطي في توجيه قوله تعالى: ﴿وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾(٧)، إلا أنّه لم يصرّح بنسبته إليهم وإنّما اكتفى بنقله عن ألفية ابن مالك؛ إذ قال: ((... فـ : "إنْ" هي المخففة، من الثقيلة، واللام هي الفارقة بين "إنْ" المخففة من الثقيلة، و"إنْ" النافية المشار إليها بقوله في الخلاصة:

(١) الأصول في النحو: ٢٣٧/١
(٢) الملك: ٢٠
(٣) الفرقان: ٤
(٤) ينظر: الإنصاف: م(٩٠) ٥٢٦/٢-٥٢٨
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٧/٤
(٦) متن ألفية ابن مالك: ١٣
(٧) الزخرف: ٣٥

وخففت إن فقلّ العمل   وتلزم اللام إذا ما تهمل))[1].

المسألة الثامنة: في جواز حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها.

ذهب النحويون إلى أنَّ الأصلَ في مفعولي "ظنَّ وأخواتها" أنْ يكونا مذكورين نحو: ظننتُزيداً قائماً، ولم يجز أنْ يُ حذف أحدهما أو كلاهما دون دليل، لئلا يذكر خبر دون مخبر، أو مخبر دون خبر، أمّا إذا دلَّ عليهما دليل فيجوز حذفهما بالإجماع[2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[3]، فحذف مفعولي "زعم" والتقدير: تزعمونهم شركاء، ومنه قول الشاعر[4]:

بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ   ترى حبَّهم عاراً عليَّ وتحْسبُ

فحذف مفعولي حسب، والتقدير: وتحسبه عاراً .

وهذا ما لخّصه ابن مالك في ألفيته، إذ قال[5]:

ولا تجز هنا بلا دليل   سقوطَ مفعولين أو مفعول

وما ذكره ابن مالك في ألفيته ذكره الشنقيطي في توجيه قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[6]، إذ قال في توجيه القراءات في الفعل يحسبن: ((...وأمّا على قراءة: "وَلاَ يَحْسَبَنَّ" بالياء التحتية، ففي الآية إشكالٌ معروفٌ، وذكر القرطبي الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ قوله ﴿الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في محلِّ رفع فاعل "يَحْسَبَنَّ"، والمفعول الأوّل محذوف، تقديره: أنفسهم. و"مُعجِزِينَ" مفعول ثانٍ أي: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين اللّه في الأرض وعزا هذا القول للزجاج، والمفعول المحذوف قد تدلّ عليه قراءة من قرأ بالتاء

(١) أضواء البيان: ١١٩/٧

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٥٥/٤، وشرح التسهيل: ٧٣/٢، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٢٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ١٥١، وأوضح المسالك: ٦٩/٢، والصفوة الصفية في شرح الدرة الالفية: ٤٢٣/٢، وشرح التصريح: ٢٢٤/٢-٢٢٥، وشرح الاشموني: ١٦٤/٢

(٣) القصص: ٦٢

(٤) البيت للكميت في ديوانه: ٥١٦

(٥) متن ألفية ابن مالك: ١٤

(٦) النور: ٥٧

الفوقية(١)، كما لا يخفى. ومفعولا الفعل القلبي يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إنْ قام عليه دليلٌ؛ كما أشار له ابن مالك في "الخلاصة" بقوله:

ولا تجز هنا بلا دليل   سقوط مفعولين أو مفعول))(٢)

المسألة التاسعة: في عامل المفعول المطلق.

المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو لعدده(٣) كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾(٤)، و﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾(٥)، و﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾(٦) ، والعامل فيه؛ إمّا مصدر نحو: سيرُك السيرَ الحثيث متعبٌ، وإمّا فعل من لفظه نحو: قمتُ قياماً، وإمّا وصف نحو: زيدٌ قائمٌ قياماً، وهذا ما لخّصه ابن مالك في ألفيته، إذ قال(٧):

بمثله أو فعل أو وصف نصب   وكونه أصلاً لهذين انتخب

وهذا البيت ذكره الشنقيطي في توجيه قوله تعالى: ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا ﴾(٨) وذلك بقوله: ((... وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة "جَزَاء" مفعول مطلق منصوب بالمصدر قبله . على حدّ قول ابن مالك في الخلاصة:

بمثله أو فعل أو وصف نصب   وكونه أصلاً لهذين انتخب))(٩).

---

(١) ينظر: البحر المحيط:٧٤/٦

(٢) أضواء البيان: ٥٥٥/٥

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٨٣/٣، وشرح التسهيل: ١٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٥٤/٢، وأوضح المسالك: ٢٠٨/٢، والمساعد في شرح التسهيل: ٤٦٤/١، وحاشية الصبان: ١٥٩/٢، وحاشية الخضري: ٣٧٥/١، وشرح المكودي: ٨٦٨/٢.

(٤) النساء: ١٦٤

(٥) القمر: ٤٢

(٦) الحاقة: ١٤

(٧) متن ألفية ابن مالك: ١٩

(٨) الإسراء: ٦٣

(٩) أضواء البيان: ١٦٨/٣

المسألة العاشرة: في مجيءِ المصدر المنكر حالاً.

اختلف النحويون في توجيهِ المصدرِ في مثلِ قولنا: طلعَ زيدٌ بغتةً، وخلاصةُ ما ذهبوا إليه أربعةُ آراء:

الأول: أنَّه في موضعِ نصب حال، وهذا ما ذهبَ إليه سيبويه وذلك بقوله: ((هذا بابُ ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنّه موقوعٌ فيه الأمْر. وذلك قولك: قتلتُه صبراً، ولقيتُه فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيتُه عِياناً وكلّمتُه مشافهةً، وأتيتُه ركْضاً وعَدْواً ومَشْياً، و أخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً.))[1].

الثاني: أنّ المصدرَ معمولٌ لفعلٍ محذوف، والفعلُ المحذوفُ هو الحال، والتقدير: طلَعَ زيدٌ يبغتُ بغتةً، فـ"بغتة" مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ المحذوف، والجملةُ الفعلية من الفعل المحذوف ومتعلقاته في محلِّ نصبٍ حال، وهذا ما نُسب إلى الأخفش[2]، وذهبَ إليه المبرّد[3].

الثالث: أنَّه مفعولٌ مطلق، وعاملُه وصفٌ محذوف، وهو الحال، فيكونُ التقديرُ: طلعَ زيدٌ باغتاً بغتةً، وهذا ما نسب إلى الفارسي[4].

الرابع: أنّه مفعولٌ مطلق مبيّنٌ لنوعِ عاملِهِ، وعاملُه ما يتقدُم عليه من فعلٍ أو وصفٍ، وليس في الكلام حذف، نحو: طلعَ زيدٌ بغتةً، فـ"بغتة" مفعولٌ مطلق للفعلِ "طلع"، وهذا ما نسب إلى الكوفيين[5]، فهم يؤولون الفعل "طلع" معنى "بغت" أو "يبغت".

أمّا ابن مالك فقد فتابع مذهب سيبويه، إذ ذهبَ الى أنَّ المصدَر المُنكر منصوبٌ على الحال[6]، ولخّصَ ذلك في ألفيتِهِ مشيراً إلى أنَّ وقوعَ المصدر المُنكر حالاً كثيٌر في العربيّة، وذلك بقوله[1]:

---

(١) الكتاب: ٣٧٠/١

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٣٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩/٢، والمساعد: ١٣/٢، وشرح المفصل: ٥٩/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٣٤/٣

(٤) ينظر: حاشية أوضح المسالك المسماة بـ(عدّة السالك): ٣٠٦/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٧٤/١

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٨/٢-٣٢٩، وشرح الكافية الشافية: ٧٣٥/٢

ومصدر مُنكّر حالاً يقع   بكثرةٍ كبغتةً زيدٌ طلع

وهذا البيت ذكره الشنقيطي في أربعة مواضعٍ في تفسيره[٢]؛ ومن ذلك ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[٣]، إذ ذهب إلى أنَّ المصدر "تِبْيَانًا" حال، وذلك بقوله: ((...وفي قوله تعالى: ﴿ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ وجهان من الإعراب: أحدهما أنَّه مفعولٌ من أجله. والثاني أنَّه مصدرٌ منكرٌ واقعٌ حالاً. على حدِّ قوله في الخلاصة:

ومصدر منكّر حالاً يقع   بكثرةٍكبغتةً زيدٌ طلع))[٤].

وما نقله الشنقيطي هو مذهب سيبويه إلا أنَّه نقله عن ألفية ابن مالك واستدل به على توجيه النصّ القرآني، وكان صائباً في اختياره لأنَّ المصدرَ المُنكرَ لا يمكنُ أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً لفعلٍ أو وصف محذوفٍ، وذلك أنَّه لا يجوز حذفُ عاملِ المصدر المؤكّد لعاملِهِ، لأنَّ الحذفَ يكونُ للاختصار والإيجاز، والتوكيد يقتضي الإطناب والإسهاب[٥].

المسألة الحادية عشرة: في تمييز أفعل التفضيل.

ذهب سيبويه إلى أنَّ معمولَ تمييز أفعل التفضيل لا يكونُ إلا من سببه، كقولك: هو خيرٌ منك أباً، وهو أحسنُ منك وجها [٦]، ومعنى أنْ يكونَ سبباً هو أنْ يكونَ فاعلاً في المعنى[٧]. وعلامةُ الفاعل في المعنى أنْ يصلَح أنْ يكون فاعلاً عند جعل أفعل التفضيل فعلاً له، وألا يكون المفضّلُ بعضاً من التمييز فإنْ كان المفضّلُ بعضاً من التمييز لم يكن فاعلاً في المعنى، فقولك: محمد أكثر مالاً، يصحّ فيه أنْ يكون "مالا"

---

(١) متن ألفية ابن مالك: ٢٢

(٢) ينظر: أضواء البيان: ٣/٢٠٢، و٦/٣٩٢، و٧/٢٢٣

(٣) النحل: ٨٩

(٤) أضواء البيان: ٢/٤٣٤

(٥) ينظر: الخصائص: ٢٣٥، وما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي للاتفاق في المعنى أو للتضاد أو للتعويض: ٢١٩

(٦) ينظر: الكتاب: ١/٢٠٢.

(٧) ينظر: النحو الوافي: ٢/٣٩٣.

تمييزاً لأفعل التفضيل، وذلك أنّه يصح أنْ يكون فاعلاً في المعنى، فتقول: محمد كَثَر مالهُ، وليس المالُ فيه بعضاً من محمد، والمقصود بالبعض هنا الجنس أو النوع(١).

يتّضح ممّا تقدّم أنَّ تمييزَ "أفعل التفضيل" ينُصب إذا كان فاعلاً في المعنى، وإلّا يُجر الاسم بعده، وهذا ما أشار له ابن مالك في ألفيته، إذ قال(٢):

والفاعلُ المعنى انصبْنَ بأفعلا مفضلاً كـ(أنت أعلى منزلا)

وما ذكره ابن مالك في ألفيته نقله الشنقيطي في توجيه قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾(٣)، وذلك بقوله: ((... وقوله "ثواباً" وقوله "عقباً" كلاهما منصوب على التمييز بعد صيغة التفضيل التي هي "خير"كما قال في الخلاصة :

والفاعلُ المعنى انصبْنَ بأفعلا مفضلاً كأنت أعلى منزلا))(٤).

وذكره أيضاً في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا، وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا، قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾(٥)، إذ قال: ((وقوله في هذه الآيات المذكورة "مقاماً"، و"نديًّا"، و"أثاثاً"، و"مكاناً" و"جُنداً" كلّ واحدٍ منها تمييز محوّل عن الفاعل، كما أشار له في الخلاصة بقوله:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلاً كأنت أعلى منزلا))(٦) .

وذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا وَمَضَى مَثَلُ الْأَوَّلِينَ﴾(٧)، إذ قال: ((وقوله "بطشاً" تمييز محول من الفاعل على حدّ قوله في الخلاصة:

والفاعل المعنى انصبن بأفعَلا مفضّلاً كأنت أعلا منزِلاَ))(٨).

---

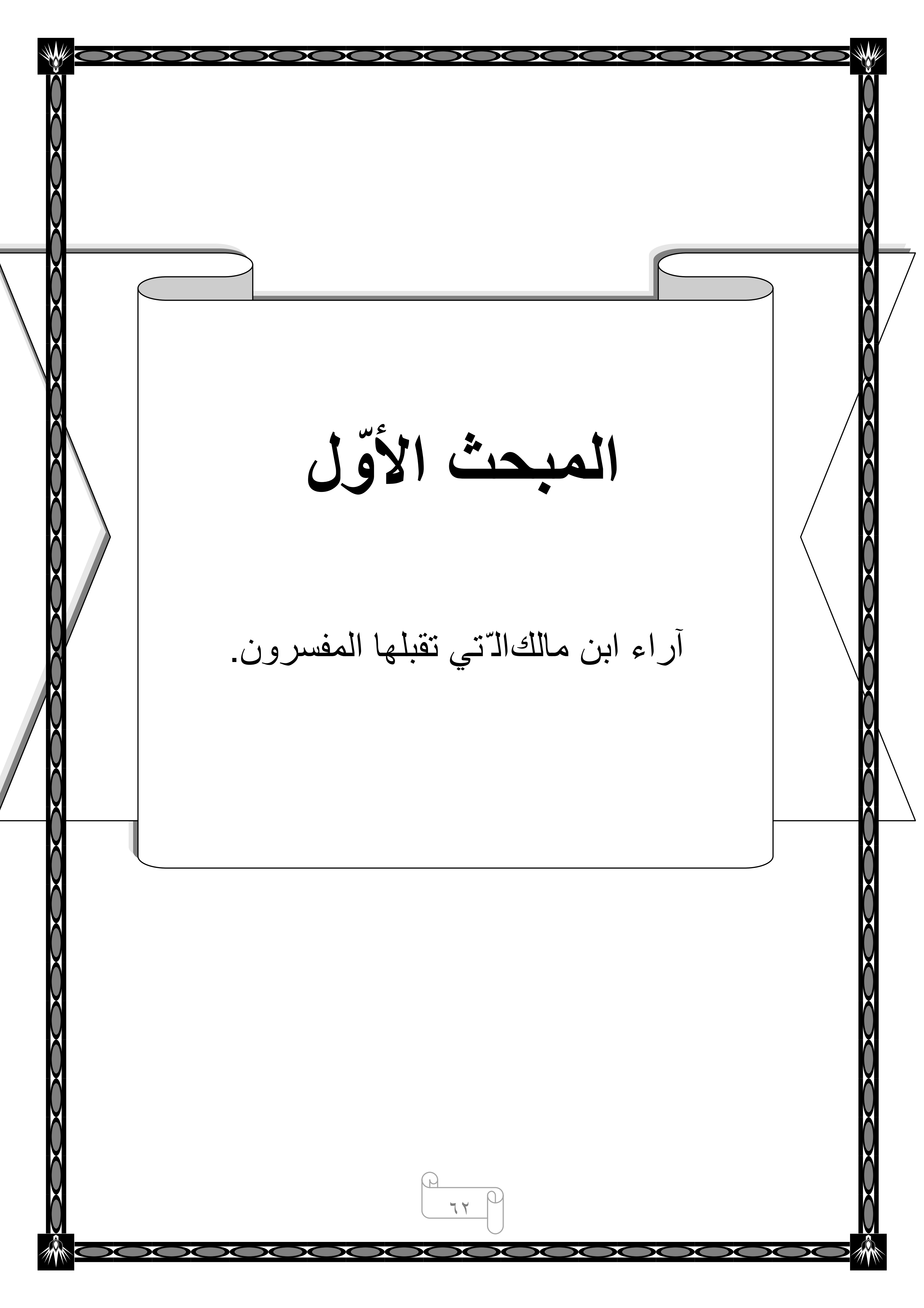
(١) ينظر: معاني النحو: ٧٦٣/٢.
(٢) متن ألفية ابن مالك: ٢٤
(٣) سورة الكهف: ٤٤
(٤) أضواء البيان: ٢٨٠/٣
(٥) مريم: ٧٣، ٧٤، ٧٥.
(٦) أضواء البيان: ٤٨٩/٣
(٧) الزخرف: ٨
(٨) أضواء البيان: ٨٢/٧

الفصل الثاني
مواقف المفسرين من آراء ابن مالك

المبحث الأول : آراء ابن مالك التي تقبلها المفسرون.

المبحث الثاني : آراء ابن مالك التي رفضها المفسرون.

المبحث الثالث : آراء ابن مالك التي عرضها المفسرون دون ترجيح أو رفض.



المبحث الأوّل

آراء ابن مالكالّتي تقبلها المفسرون.

كانَ المفسرون كثيراً ما يعتمدون على آراءِ النحويينَ في توجيهِ النصِّ القرآنّي، وكان لكلِّ مفسّرٍ موقفُهُ الخاصُّ به تجّاه الآراء النحويّة، فالمفسر – كما هو معلوم – ينبغي أنْ يكون ملّماً بجوانب علوم اللغة وفروعها، ومن تلك العلوم علم النحو، فلو اطّلعنا على أحدٍ تفاسير القرآن الكريم وقرأناه قراءةً متأنيةً، لوجدناه يردُّ الرأي النحويّ ويرفضه تارةً مستدلاً بما يملكُ من دليلٍ، ونشمُّ منه رائحةَ القبولِ؛ أي: قبول الرأي النحويّ تارةً أُخرى سواء أكانَ ذلك في التصريح بقبولِهِ، أم بتركِهِ دون ترجيح أو رفض.

يتّضح ذلك بصورةٍ أوضح لو دقّقنا النظر في موقفِ المفسرينَ من آراءِ ابن مالك؛ فنجدهم يميلونَ إلى آرائِهِ ويرغبونَ فيها في توجيهِ النصِّ القرآنيِّ تارةً، ويميلونَ ويرغبونَ عنها تارةً أخرى، إذ كانَ المفسرونَ يصرّحونَ بعباراتٍ يمكن أنْ نستشفَ منها أنَّهم قد تقّبلوا هذا الرأي وارتضوه إلا أنهم لم يكونوا متساوين في موقفِهم من آرائه، فمنهم من حاولَ أنْ يرفضَ أغلبَ آرائه، ومنهم من كانَ كثيراً ما يتقبل آراءه ويؤيدها بما يثبتها، لذا لا يمكن أنْ نحكَم بموقفهم من آرائِهِ على وجه العموم، فنحدّد نسبةَ القبولِ أو الرفضِ، إلّا أنّنا يمكنُ أنْ نبيّنَ موقفَهم على وجه الخصوص، وذلك أنَّ لكلِّ مفسّرٍ طريقتُهُ الخاصّةَ في عرض آراء ابن مالك، ويمكن أنْ نُصنّفَ المفسرين حسب مواقفهم من آراء ابن مالك على أربعة أصناف:

١– من المفسرين من حاولَ رفضَ أغلب آراء ابن مالك النحويّة، ولم يتقبل منها إلّا القليل، ولم يصرّح بقبوله واستحسانه لها في مواضع القبول والاستحسان إلّا ما ندر؛ وهذا ما نجده عند أبي حيان، إذ كان كثيراً ما ينعت آراء ابن مالك بعبارات الرفض وعدم القبول، أّما قبوله – مع قلته – فلم يصرّح به في تفسيره.

٢– منهم من قام بعرض آراء ابن مالك دون ترجيح أو رفض، إلّا أنَّه اعتمد عليها اعتماداً كاملاً في تفسيره، وهذا ما نجده عند الشنقيطي.

٣–منهم من كان يقوم بنقل آراء النحويين ولاسيما آراء ابن مالك عن التفاسير السابقة له، ولم ينقلها –غالباً– عن مصادرها، وهذا ما نجده عند الآلوسي.

٤– منهم من كان يقوم بعرض رأي ابن مالك في المسألة، ويبّين موقفه منه، ولم يغلب عليه الرفض، أو القبول، فهو تارةً يصرّح بقبولها، وأُخرى يقوم برفضها معزّزاً ذلك بما يملك من دليل، وهذا ما نجده عند محمد يوسف أباضي، وابن عادل، وابن عاشور.

وفيما يأتي دراسة للمسائل النحوّية التي ذكرها المفسرون، وصرّحوا بما يمكن أنْ نستشف منه تقّبلهم لآراء ابن مالك فيها، ووجهوا إزاءها النصوص القرآنّية .

المسألة الأولى: في زمن الفعل المضارع المسبوق بلام الابتداء.

قالَ ابن مالك في بابِ علاماتِ الأفعال: ((وأّما لام الابتداء فمخلّصة للحال عند أكثرهم، وليسَ كما ظنّوا بل جائز أنْ يُراد الاستقبال بالمقرون بها))[١]، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[٢]، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ﴾[٣] ، وبّين أنَّ الفعلَ "يحزن" مقرونٌ بلامِ الابتداء، وفاعله الذهاب، وهو عند نطقِ يعقوب "عليه السلام" غيرُ موجود، فلو أُريد به الحال وجبَ سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهذا محال[٤]. وهذه إشارةٌ واضحةٌ إلى جواز دخول لام الابتداء على الفعل المضارع الدالّ على الاستقبال .

وعلّق أبو حيان على ما ذكره ابن مالك مبّيناً أنَّ ما ردَّ به ليس صحيحاً بالاستدلال؛ لأنَّ مَن قالَ إنَّها تخلّصه للحال أراد إذا لم تقترن به قرينة تخلّصه للاستقبال، وخالفه في كون الفعل المضارع "يحزن" دالّاً على الاستقبال، إذ يحتمل أنْ يكونَ في الكلام حذفُ فاعل تقديره: نيتكم أو قصدكم، وهذا الفاعلُ يدلُّ على الحالِ؛ نحو: انوي ألآن أنْ أجيئك غداً ، ثم حذفَ المضافَ، ونابَ المضافُ إليه منابه[٥]، وهذا تكلّفٌ واضحٌ من أبي حيان في هذه المسألة، وقد ردَّه ابن هشام فيه بقوله: ((وتقدير أبي حيان قصدكم أنْ تذهبوا مردودٌ لأنّه يقتضي حذف الفاعل لأنَّ "أنْ تذهبوا" على تقديره منصوب))[٦]، وقد عارضَ أبو حيان كلامَه في البحرِ المحيط، وذكر أنَّ "يحزنني" مضارعٌ مستقبلٌ لا حال؛ لأنَّ المضارعَ إذا أُسند إلى متوقعٍ تخلّص للاستقبال[٧] .

يتّضح أنَّ الفعل المضارع المسبوق بلام الابتداء – كما قال ابن مالك – يجوزُ أنْ يدلَّ على الاستقبال، ولا تخلّصه اللام للحالِ غالباً، وقد تقترن بالفعل قرينةٌ أُخرى تخلّصه

---

(١) شرح التسهيل: ٢٢/١

(٢) النحل: ١٢٤

(٣) يوسف: ١٣

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢/١

(٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٩٢–٩٣

(٦) مغني اللبيب: ٢٤٤/١

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢٨٧/٥

للاستقبال كقوله تعالى: ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[١]، قالَ الزمخشري في تفسير هذه الآية: ((فإنْ قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى: الحال، فكيف جامعتْ حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلّا مخلّصة للتوكيد))[٢]، وذكَر ذلك أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[٣]، إذ قال: ((فإنْ قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة))[٤] لكنّه قدّر الآية: ولأنت سوف يعطيك، وبهذا يكون قد رفضَ أنْ يرادَ بالفعل المضارع الاستقبال، إذا سبق بلام الابتداء، وقد ردّه أبو حيان في تفسيره وأوّل ما ذهب إليه[٥] .

أمّا السيوطي فقد ذكر رأي ابن مالك في المسالة، إذ قال: ((وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أنَّ لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً))[٦]، والحقُّ أنَّ ابن مالك لم ينعت ذلك بالقلة كما سبق، وبهذا يكون قد نسب إلى ابن مالك وقوَّله ما لم يقل، وهذا ما اتكأ عليه بعض الباحثين، إذ درس هذه المسألة تحت عنوان: ما وصفه النحويون بالقلة مع وروده في القرآن الكريم في مواضع عدّة[٧]، ولم يقل ابن مالك بقلّته -كما سبق- بل قال بجواز ذلك معترضاً على سابقيه، ولعلَّ هذا الوهم ناشئ من الاتكاء على قول السيوطي من غير الرجوع إلى المصادر المعتبرة التي فيها تنقيح المطلب بتمامه.

والذي يعني البحث من هذه المسألة ما ذكره ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[٨]، إذ ذكر دخول لام الابتداء على الفعل المضارع المستقبل مع وجود حرف الاستقبال، وقال: ((وذلك حجّةٌ لقول ابن مالك بانَّ لام الابتداء تدخل على المضارع المراد به الاستقبال ولا تخلّصه للحال))[٩]، وبهذا يكون قد صرّح بصحةِ ما ذهب إليه ابن مالك، واستدلَّ له بما يؤكّد مذهبه .

---

(١) مريم: ٦٦ .

(٢) الكشاف: ٤/٣٩-٤٠

(٣) الضحى: ٥

(٤) الكشاف: ٦/٣٩١-٣٩٢

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٦/١٩٥

(٦) همع الهوامع: ١/٢٠ .

(٧) ينظر: النحويون والقرآن: ١٢٢.

(٨) مريم: ٦٦.

(٩) التحرير والتنوير: ١٦/١٤٥

المسألة الثانية: في جواز إضمار الاسم الموصول.

اختلف النحويون في جواز إضمار الاسم الموصول، وخلاصة ذلك ثلاثة مذاهب.

المذهب الأول: يجوز حذف الموصول الاسمي غير "أل" مطلقاً، سواء أُعطف على مثله، أم لم يعطف، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون[١]، ومنه ما ذكره الفراء في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً ﴾[٢]، إذ قال: ((إذا رأيت ما ثّم رأيت نعيماً ، وصلح إضمار "ما" كما قيل: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٣]. والمعنى: ما بينكم، واللّه أعلم))[٤]، وقد ذكر ابن مالك[٥] أنَّ الكوفيين جّوزوا الحذف إذا ُعلم الموصول، ولم أجد هذا القيد(إذا ُعلم الموصول) فيما رجعت إليه من مصنفاتهم.

المذهب الثاني: لا يجوز حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته، وهذا ما نسب إلى البصريين[٦]، وهو ظاهر كلام المبرد إذ قال: ((... وقالوا في بيت حسان:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

إنَّما المعنى: ومن يمدحه وينصره. وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكّنه جعل "من" نكرة وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف، فكأّنه قال: وواحدٌ يمدحه وينصره...))[٧].

المذهب الثالث: يجوز حذف الموصول الاسمي إذا ُعطف على مثله، أو دلَّ عليه دليل، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك، إذ قال في الكافية[٨]:

ورُبَّما أُسقط موصول عرف بسابق عليه ساقط عرف

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤٦/٣، وشرح المفصل: ٦١/٣، ومغني اللبيب: ٢٨٠/٢، والمساعد: ١٧٨/١، وتعليق الفرائد: ٢٩٧/٢

(٢) الإنسان: ٢٠

(٣) الأنعام: ٩٤

(٤) معاني القرآن للفّراء: ٢١٨/٣

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٥/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٥/١، وشرح الكافية: ٧٠/٣، والمساعد: ١٧٨/١، وتعليق الفرائد: ٢٩٧/٢، وهمع الهوامع: ٣٠٦/١

(٧) المقتضب: ١٣٧/٢

(٨) شرح الكافية الشافية: ٣٠٨/١

وبيَّنَ في شرحها[١] أنَّ الموصول يجوز إضماره إذا عُطف على موصول آخر، واستدلَّ على ذلك بقول حسان.

وقال في شرح التسهيل: ((إذا كانَ الموصول اسماً فقد أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول ، وإنْ كانَ خلافَ قولِ البصريين إلّا الأخفش، لأنَّ ذلك ثابتٌ بالقياس والسماع))[٢].

ولعلَّ ما ذهب إليه ابن مالك من جوازُ حذفِ الموصول أقرب إلى الصواب، وما جاَء في القرآنِ الكريمِ يمكنُ أنْ يكونَ حجةً لذلك، فقد ورَد الموصولُ محذوفاً في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[٣]، أي:والّذي أنزلَ إليكم، وقد ورَدَ محذوفاً مع صدرِ صلتِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴾[٤]، أي: ومنّا مَن هم دون ذلك[٥] .

وهذا مايُفهم بدلالةِ السياق، لذا نجدُ أنَّ من المفسرين مَن أعتمَدَ رأي الكوفيين وابن مالك في توجيه النصِّ القرآني، ومن ذلك ما ذكره محمد يوسف أباضي في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[٦]، إذ : ((﴿الّذي جاَء بالصدق﴾ النبّي والمصدق به غيره مراد به الفريق وأبو بكر، أي الذي صدّق به فحذف الموصول دون صلته بدلالة المذكور أجازه ابنُ مالك إذا عُطف على مثله والكوفيون مطلقاً ...))[٧].

وما ذكره محمد يوسف أباضي في هذه المسألة يمكن أنْ يُعَدَّ تصريحاً منه بقبول مذهب ابن مالك، وذلك أنّه ذكر مذهب ابن مالك بعدما وجّه النصَّ القرآني على تقدير محذوف، وهذا هو الراجح عنده.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣١٣-٣١٤.

(٢) شرح التسهيل: ١/٢٣٥.

(٣) العنكبوت: ٤٦.

(٤) الجن: ١١

(٥) ينظر: النحويون والقرآن:١٠٤

(٦) الزمر: ٣٣

(٧) هميان الزاد: ١٢/٥٨

المسألة الثالثة: في جواز تعدد الخبر.

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر على أربعة مذاهب، يمكن أنْ نحصرها فيما يأتي:

المذهب الأول: يجوز أنْ يكونَ للمبتدأ أكثُر من خبرٍ، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحاة[١]، واستدلّوا على جواز تعدده بنصوص قرآنية كريمة منها قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى، نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾[٢].

وبما ورد عن العرب كقول الشاعر[٣]:

من يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي   مقّيِضٌ مصّيفٌ مشتّي

المذهب الثاني: لا يجوز تعدد الخبر إلّا إذا كان مجموع اللفظين يؤدي معنى واحداً نحو: الرمانُ حامضٌ حلُو، أي: مُزٌّ، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) إذ قال: ((واعلم أنَّ المبتدأ لا يقتضي أزيدُ من خبرٍ واحدٍ إلّا بالعطف، نحو قولك: زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ إلّا أنْ تريد أنَّ الخبَر مجموعهما لا كلّ واحدٍ منهما على انفراده فيكون معنى قولك: زيدٌ ضاحكٌ راكب، جامعٌ للضحكِ والركوبِ في حينٍ واحد))[٤]، ونُسب هذا الرأي إلى الكوفيين[٥].

المذهب الثالث: لا يجوز تعدد الخبر مختلفاً إلّا إذا كانَا من جنسٍ واحدٍ؛ أي: أنْ يكونَ الخبران مفردين نحو: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ، أو جملتين نحو: زيدٌ قَامَ ضحكَ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ أحدُهما مفرداً والأخُر جملةً نحو: زيدٌ قائمٌ ضَحَكَ، وهذا ما ذكره ابن عقيل (ت٦٧٩هـ) من غير أنْ يعزوه إلى أحد[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٨٣-٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/٢٢١، والأصول في النحو: ١/١٥٤، وكتاب الشعر: ١/٢٣٩ ، والمفصل: ٥٦، وآمالي ابن الشجري: ٢/٥٨٥، وشرح المفصل: ١/٩٩، وشرح التصريح على التوضيح: ١/٦٢٠، وهمع الهوامع: ٢/٥٣.

(٢) المعارج: ١٥، و١٦

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢/٨٤، وفي شرح المفصل: ١/٩٩، وشرح ابن عقيل: ١/٢٣٩

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٥٩

(٥) ينظر: الأصول: ١/١٥٤-١٥٥

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٤١-٢٤٢

المذهب الرابع: لا يجوزُ تعددُ الخبرِ مطلقاً ، وما وردَ من ذلك جُعل فيه الأوّل خبراً، الثاني صفةً له، أو خبراً لمبتدأ مقدّر، وهذا ما نسبه السيوطي إلى ابن عصفور، وكثير من المغاربة[١]، إلّا أنَّ ما نقلته عن ابن عصفور خلاف ذلك.

أما ابن مالك فقد ذكرَ هذه المسألة في غيرِ واحدٍ من مصنفاته[٢]، إذ صرّحَ في تسهيله بأنَّ تعدد الخبر على ثلاثةِ أضربٍ، أحدُّها: أنْ يتعدد لفظاً ومعًنى لا لتعدِّدِ المبتدأ، وعلامة ذلك صحةُ الاقتصارِ على واحدٍ من الأخبار، والثاني: أنْ يتعدد لفظاً ومعنًى لتعدِّدِ المبتدأ حقيقة، أو حكماً، والثالث: أنْ يتعدّدَ لفظاً لا معًنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ نحو: هذا حامضٌ حلْو[٣]، وقد اختصر ذلك في خلاصته مشيراً إلى جواز تعدِّدِ الخبر بقوله[٤] :

وأخبروا باثنين أو بأكثرا   عن واحد كـ (هم سراة شعرا)

وأما المفسرون فقد ذكروا ظاهرةَ التعددِ قي تفاسيرهم، إذ كانوا يذكرون ذلك في توجيه النصوص القرآنّية، لذا تكررت في كتبهم "خبر ثان"[٥]، "نعت ثان"[٦]، "حال ثانية"[٧]، وكانوا يذكرون في ذلك آراء النحويين، ويعلّقون عليها، ومن ذلك ما ذكره محمد يوسف أباضي في توجيه قوله تعالى:﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[٨]، إذ قالَ في إعراب كلمة خاسئين: ((وهو خبر ثانٍ للكون، لأنَّ الصحيح جواز تعدد الخبر بلا تبعية، وبه قال ابن مالك))[٩]، وبهذا يكون قد صرّحَ بصحةِ ما نقله ابن مالك وتبناه، واستند إليه في توجيهِ النصِّ القرآنّي.

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٥٣/٢، ، ولم استطعْ أنْ أتوصلَ إلى صاحب هذا الرأي في ما رجعت إليه من مصادر.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٦/١ ، شرح الكافية الشافية: ٣٧٢/١-٣٧٣ .
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٦/١
(٤) متن ألفية ابن مالك: ٩
(٥) ينظر: البحر المحيط: ١٦١/١، ٥٠٣/٢
(٦) ينظر: البحر المحيط: ١١٨/٣، أضواء البيان: ١١٩/١
(٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٠٣/١٦، ٣٢٨، ٢١٥/١٧، ٨٦/١٨
(٨) البقرة: ٦٥.
(٩) هميان الزاد: ٣٤٩/١

المسألة الرابعة: في مقدار المستثنى من المستثنى منه.

اختلف النحويون في جواز استثناء الأكثر، وخلاصة ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يجوز أنْ يكون المستثنى قدر نصف المستثنى منه أو أكثر منه، لذا يجب أنْ يكونَ المستثنى أقلَّ من النصف، وهذا ما نسبه بعض المتأخرين إلى البصريين(١)، واختاره ابن عصفور، إذ قال: ((... والصحيح أنَّ المخرج أقل من النصف أبداً، وما قلَّ كان أحسن لما ذكرنا من أَنَّ العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر، ولا تضعه على الأقل))(٢) .

المذهب الثاني: يجوز استثناء النصف والأكثر منه، وهذا ما صرّحَ به ابن مالك في التسهيل إذ قال: ((... ولا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض البصريين، ولا استثناء الأكثر وفاقاً للكوفيين))(٣).

وقال في شرحه: ((... وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وممّن وافقهم ابن خروف))(٤)، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(٥)، وبيّن أن "من سَفِهَ نَفْسَهُ" أكثر ممّن لم يسفه، وأنَّ المراد بمن سفه المخالفون لملة ابراهيم، وهم أكثر من الذين يتبعونها.

المذهب الثالث: يجوز استثناء النصف فما دون، ولا يجوز استثناء الأكثر، وهذا ما نسبه ابن مالك إلى بعض البصريين إذ قال: ((... واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي))(٦).

والذي يعني البحث في هذه المسألة ما ذكره الآلوسي في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾(٧)، إذ جعل هذه الآية دليلاً لمن جوز استثناء الأكثر ولاسيما ابن مالك، وذلك بقوله: ((... وفي الآية دليل لمن جوز

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١١٤/٢، وشرح التسهيل: ٢٩٣/٢، والجامع الصغير: ١٢٨، والمساعد: ٥٧١/١، وهمع الهوامع: ٢٦٨/٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢/٢

(٣) شرح التسهيل: ٢٩٢/٢

(٤) المصدر السابق: ٢٩٣/٢

(٥) البقرة: ١٣٠

(٦) شرح التسهيل: ٢٩٣/٢

(٧) الحجر: ٤٢

استثناء الأكثر، والى ذلك ذهب أبو عبيدة. والسيرافي. وأكثر الكوفية، واختاره ابن خروف. والشلوبين. وابن مالك، وأجاز هؤلاء أيضاً استثناء النصف))(١).

المسألة الخامسة: في مجيء الحال جملة اسمية خالية من الواو.

ذهب النحويون إلى أنَّ الجملة الواقعة حالاً لابُدَّ لها من رابطٍ يربطها بصاحب الحال، وبينوا أنَّ جملة الحال ترتبط بالواو أو بالواو والضمير، واختلفوا في جواز الاكتفاء بالضمير وحده رابطاً لها، وخلاصة ذلك مذهبان.

المذهب الأول: يجوز أنْ يُكتفى بالضميرِ وحده في ربط جملة الحال، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحويين(٢)، ولم ينبهوا على أنَّهُ لابُدَّ من تقدير واو محذوفة، ومن ذلك ما ذكره سيبويه إذ قال: ((... وبعض العرب يقول: كلّمته فوه إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمته وفوه الى فيّ، أي: كلّمته وهذه حاله. فالرفع على قوله: كلّمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلّمته في هذه الحال، فانتصب لأنَّه حال وقع فيه الفعل.))(٣)، فالذي يمكن أنْ نستشفه من كلام سيبويه، أنَّ الجملة الاسمية تقع حالاً ورابطها الضمير، ولم يشر إلى أنَّ ذلك شاذّ.

وهذا ما صرّح به المبرد، إذ قال: ((فلو قلت: كلّمته فوه إلى فيّ، لجاز؛ لأنَّك تريد: كلّمته وفوه إلى فيّ))(٤).

المذهب الثاني: لا يجوز أنْ يُكتفى بالضمير وحده في ربط جملة الحال، وإذا جاء ما ظاهره يدلُّ على أنَّ الرابط الضمير وحده، فلا بدُّ من تقدير واو مضمرة، وهذا ما ذهب إليه الفرّاء في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ، إذ قال: (("أو هم قائلون" واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على نسق، ولو قيل لكانَ جائزاً كما تقول في الكلام: أتيتني والياً أو وأنا معزول، وإنْ قلت: أو أنا معزول، فأنت مضمر للواو))(٥).

---

(١) روح المعاني: ٩/١٠

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣١٨/٢، والتبيان: ٥٣/١، ٩٨٣/٢، وشرح المفصل: ٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٥٨/٢، وشرح التسهيل: ٣٦٣/٢-٣٦٥، والبحر المحيط: ١٦٣/١.

(٣) الكتاب: ٣٩١/١

(٤) المقتضب: ٢٣٦/٣

(٥) معاني القرآن للفراء: ٣٧٢/١

فالفرّاء في نصِّهذا يُقدر واواً مضمرة، ويرى أنَّها أُضمرت لكراهيةِ اجتماعِ أو العطف مع واو الحال.

أمّا الزمخشري فقد اختلف رأيه في المسألة فتارةً يذهب إلى أنَّ الاكتفاء بالضمير وحده شاذٌّ، وذلك بقوله: ((والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أنْ تكونَ اسميةً أو فعليةً فإنْ كانتْ اسميةً فالواو إلّا ما شذّ من قولهم: فوه إلى فيّ))(١).

وتارةً يعارض ذلك ويرجع عنه، وهذا ما نستشفه من إعرابه الجملة الاسمية الخالية من الواو حالاً، ومن ذلك ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾(٢)، إذ قال: ((وقرئ خُشّعٌ إبصارهم(٣)، على الابتداء، والخبر، ومحلّ الجملة النصب على الحال))(٤).

وأمّا ابن مالك، فقد تابع المذهب الأوّل القائل بجواز الاكتفاء بالضمير، إذ قال: ((...وزعم الزمخشري أنَّ قولهم: كلّ مته فوه إلى فيّ نادر. وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزتْ ناصره عن الجواب. وقد تنّبه في الكشاف فجعل قوله تعال: ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾(٥) في موضعِ نصب على الحال ... وعندي أنَّ إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأنَّ إفرادَ الضمير وُجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يُوجد إلّا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو))(٦).

وذكر في شرح الكافية الشافية أنَّه يجوز الاستغناء بالضمير عن الواو إلّا أنَّه لم يكثر كثرةَ الاستغناء بالواو عنه(٧).

(١) المفصل: ١٢٦

(٢) القمر: ٧

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٣٧/١

(٤) الكشاف: ٦٥٥/٥

(٥) الأعراف: ٢٤

(٦) شرح التسهيل: ٣٦٥/٢-٣٦٦

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٥٨/٢

وما ذكَره ابن مالك في هذه المسألة ذكره ابن عاشور في توجيه قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ [1] مصرّحاً بقبوله وارتضائه، إذ قال: ((...وجملة "بعضكم لبعضٍ عدّو" إمّا مستأنفة استئنافاً ابتدائياً وإمّا جملة حال من ضمير "اهبطوا" وهي اسمية خلتْ من الواو، وفي اعتبار الجملة الاسمية الخالية من الواو حالاً خلافٌ بين أئمة العربية، منع ذلك الفراء والزمخشري وأجازه ابن مالك وجماعة، والحقُّ عندي أنَّ الجملة الحالية تستغني بالضمير عن الواو وبالواو عن الضمير ...))[2].

المسألة السادسة: في دلالة (رُبَّ) على التكثير والتقليل.

اختلف النحويون في دلالة (رب) على التقليل والتكثير، وخلاصة ذلك آراء عدّة:

الرأي الأول: أنَّها تدلُّ على التقليل، وهذا ما ذهب إليه المبرّد[3]، وابن السرّاج[4]، وأبو علي الفارسّي[5]، وتبعهم في ذلك ابن عصفور[6].

الرأي الثاني: أنَّها تدلُّ على التكثير؛ وهذا ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه[7]، ولم يصرح سيبويه بمعناها إلا أنه شبهها بـ(كم) وبـ(كأين) وبـ(قد) إذ قال: ((اعلم أنَّ "كم" في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين... والمعنى معنى "رب"))[8]، وقال: ((اعلم أنَّ "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رب"؛ لأن المعنى واحد))[9].

الرأي الثالث: أنَّها تدلُّ على التقليل والتكثير، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه[10]، ونسبه غيره إلى الفارابي[11].

---

(١) طه: ١٢٣

(٢) التحرير والتنوير: ٤٣٦/١-٤٣٧

(٣) ينظر: المقتضب: ١٣٩/٤ – ١٤٠، و ٢٨٩/٤ – ٢٩٠.

(٤) ينظر: الأصول: ٤١٦/١ – ٤١٧.

(٥) ينظر: الإيضاح: ٢٠٠

(٦) ينظر: شرح الجمل لأبن عصفور: ٥٠١/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٤٥/٣ – ٤٦.

(٨) الكتاب: ١٦١/٢، وينظر: ١٥٦/٢.

(٩) الكتاب: ١٦٢/٢.

(١٠) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٠٥.

(١١) ينظر: المسائل والأجوبة: ١٤٠.

الرأي الرابع: أنَّها تدلُّ على التقليل غالباً والتكثير نادراً، وهذا ما ذهب إليه السيوطي[1].

الرأي الخامس: أنَّها تدلُّ على التكثير غالباً، والتقليل نادراً، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك[2].

الرأي السادس: أنَّها لا تدلُّ على تقليلٍ ولا على تكثيرٍ؛ وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، والمرادي[3].

الرأي السابع: أنَّها تدلُّ على التكثير في موضعِ المباهاة والافتخار، وهذا ما نسبه السيوطي للأعلم، وابن السيد[4].

الرأي الثامن: أنَّها لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً؛ وهذا ما نُسب إلى ابن الباذش، وابن طاهر[5].

وما ذكره النحويون ولاسيما ابن مالك أخذ طريقه إلى تفسير الآلوسي[6]، إذ ذكر ذلك في توجيه قوله تعال: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[7]، من غير أيّ ترجيح أو رفض، أمّا محمد يوسف أباضي؛ فقد ذكره في تفسير الآية نفسها مرجّحاً ما ذكره ابن مالك، إذ قال: ((وربَّ في ذلك للتكثير لأنَّ كلَّ كافرٍ يتمنى لو كان مسلماً، والآية مسوقة للتخويف فلا يناسبها التقليل ... واختار ابن مالك أنَّها للتكثير))[8] .

ويبدو من ذلك أنَّ دلالةَ "رُبَّ" على التقليل أو التكثير يحددها السياق، وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين[9]، أي: أنَّها تدلُّ على التقليل أو التكثير على وفق ما تحدده القرائن، وهو ما يمكن أنْ يُحمل عليه قول ابن مالك إذ قال: ((أكثر النحويين يرون أنَّ معنى ربَّ التقليل، وأنَّ معنى ما يصدر بها المضي . والصحيح أنَّ معناها في الغالب

(١) ينظر: همع الهوامع: ١٧٥/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٤٦/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب:٤٥٥/٢، والجني الداني: ٤١٨.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١٧٥/٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١٧٥/٤.

(٦) ينظر: روح المعاني: ٥/١٤

(٧) الحجر: ٢.

(٨) هميان الزاد: ٤٦٥/٦.

(٩) ينظر: النحو الوافي: ٥٢٢/٢، و معاني النحو: ٣٧/٣.

التكثير))[١]، وعلّقَ على ذلك قائلاً: ((واحترزت بقولي "في الغالب" من استعمالها فيما لا تكثير فيه))[٢]، فيمكن أنْ نستشفَ من ذلك أنَّ معناها يحدده السياق.

المسألة السابعة: في إضافة "إذا" إلى الجمل الاسمية .

ذهبَ النحاة إلى أنَّ "إذا" الشرطية من الأسماء الملازمة للإضافة لتضمّنها معنى الظرفية غالباً[٣]، إلّا أنَّهم اختلفوا في جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية على مذهبين:

المذهب الأول: لا يجوز أضافتها إلى الجمل الاسمية، أّما إذا جاء بعدها اسم مرفوع؛ فهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا مذهب البصريين[٤]، وهو ظاهر كلام سيبويه[٥]، إذ استقبح إضافتها إلى الجملة الاسمية، وذهب إلى ذلك المبّرد[٦]، والزمخشري[٧].

المذهب الثاني: يجوز اضافتها إلى الجمل الاسميةوالفعلية على السواء وهذا ما نُسب إلى الكوفيين[٨]، والأخفش[٩]، وصرّح به ابن السراج[١٠]، وابن جني[١١].

أمَّا ابن مالك، فقد ذكر هذه المسألة في غير واحدٍ من مصنفاته وعلى النحو الآتي:

- قال في التسهيل: ((ولا يليها عند سيبويه إلّا فعل ومعمول فعل، فإنْ كانَ اسماً وجب عنده أنْ يرفعَ بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده كقوله تعالى: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ، وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾[١٢]، فالشمس مرفوع بكورت مضمراً، والنجوم مرفوع بانكدرت مضمراً

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٦٤.
(٢) المصدر السابق: ١٦٤
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٤٣/٣، وشرح ابن الناظم: ٢٨٢، و ارتشاف الضرب: ١٨٦٥/٤، والجني الداني: ٣٦٧، ومغني اللبيب: ١١٣/١
(٤) ينظر: الإنصاف: ٥٠٧/٢ م /٨٥
(٥) ينظر: الكتاب: ١٠٦/١
(٦) ينظر: المقتضب: ١٧٧/٣.
(٧) ينظر: المفصل: ١٧٠، والكشاف: ٣٢٠/٦
(٨) ينظر: الإنصاف: ٥٠٧/٢ م /٨٥
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٤٤/٢، ومغني اللبيب: ١١٤/١
(١٠) ينظر: الأصول في النحو: ١٢/٢.
(١١) ينظر: الخصائص: ١١٤
(١٢) التكوير: ١، ٢

وكذا ما أشبهها، لا يجيز سيبويه غير ذلك، واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ، وبقوله أقول ...))[١].

- قال في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ((... ونظير هذا الحذف الواجب في بابي الفاعل والنائب عنه حذف رافعي السماء والأرض في قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾[٢] ﴿إذا الأرض مدّت﴾[٣]... فحقّها أنْ لا يليها إلّا فعل فإنْ وليها اسم فلابُدَّ بعده من فعل يفسر فعلاً مضمراً يوافق الظاهر لفظاً ومعًنى أو معًنى لا لفظاً ....والتقدير إذا انشقتِ السماء انشقت، وإذا مُدّتِ الأرض مدت))[٤].
- قال في شرح الكافية الشافية: ((إذا اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط –غالباً– فلذلك لا يليها إلّا فعل، أو اسم بعده فعل ... وإذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسراً لفعل متقدم رافع للاسم، لا يجيز سيبويه غير هذا وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء))[٥].
- قال في الألفية[٦] :

وألزموا (إذا) إضافة إلى جمل الأفعال كـ(هن إذا اعتلى)

فابن مالك –كما يتّضح من تلك النصوص– تباين موقفه في هذه المسألة، فتارة يذهب إلى جواز إضافة "إذا" إلى الجملة الاسمية والفعلية متابعاً في ذلك الأخفش، وهذا ما يتّضح من نصِّ التسهيل، وأخرى يذهب إلى عدم جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية، أمّا إذا جاء بعدها اسم فهو فاعل لفعل محذوف، وهذا ما يتّضح من كتبه الأخرى، وقد تنبّهَ إلى ذلك بعض الباحثين، إذ ذكر أنْ هذه المسألة من المسائل التي اختلف رأي ابن مالك فيها مستوعباً ذلك ممّا ورد في شرح الاشموني على ألفية ابن مالك[٧].

(١) ٢١٣/٢
(٢) الانشقاق: ١
(٣) الانشقاق: ٣
(٤) ١٩١/١-١٩٢.
(٥) ٩٤٤/٢
(٦) متن ألفية ابن مالك: ٢٦
(٧) ينظر: اختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الاشموني: ١٦٨-١٧٨

وهذه المسألة ذكرها ابن عاشور في تفسيره وذكر رأي ابن مالك القائل بجوازِ إضافتها إلى الجمل الاسمية، ورجّح غيره عليه إلّا أنَّه صرّح بصحة المذهبين؛ إذ قال: ((في ارتفاع الشمس وجهان: أصحهما: أنَّها مرفوعة بفعل مقدر مبني للمفعول حذف وفسره ما بعده على الاشتغال، والرفع على هذا الوجه، أعني: إضمار الفعل واجب عند البصريين، لأنَّهم لا يجيزون أنْ يليها غيره، ويتأولون ما أوهم خلاف ذلك.

والثاني: أنَّها مرفوعة بالابتداء، وهو قول الكوفيين، والأخفش، لظواهر جاءت في الشعر، وانتصر له ابن مالك))[١]، وبهذا يكون قد قبل رأي ابن مالك وإنْ رجَّح غيرَه عليه، وذلك أنَّه صحّح بصحة المذهبين بقوله "أصحهما".

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي حين عرضه لآراء النحويين في هذه المسألة إلى أنَّ ما ذكره البصريون والكوفيون يعود إلى اختلافهم في تحديد الاسمية والفعلية، فإنَّ تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظّي محض؛ لم يلحظوا فيه الفرق بين الجملتين، حتى قصروا الفعلية على ما تقدّم فيها الفعل، ووسعوا الاسمية فادخلوا إليها ما ليس منها، لذا فيُرجح أنْ تكونَ السماءُ فاعلاً مقدماً للفعل المذكور، ويكون ذلك من باب تقدّم الفاعل على فعله[٢]، وليس فاعلاً لفعل محذوف أو مبتدأ، وهذا ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي أيضاً؛ إذ بيّن أنّه إذا قُدّر فعل قبل الأداة فلا يكون ثمة معنى للتقديم، وأصبح معنى: إذا جاء محمدٌ فأكرمه، وإذا محمدٌ جاءك فأكرمه، واحداً، ولم يفد التقديم شيئاً إلا ما يذكرون من التأكيد، وذهب إلى أنَّ الصواب في ذلك أن يكون ما بعد الأداة فاعلاً مقدماً[٣].

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١٧٤/٢٠.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٧

(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٢/٢



المبحث الثاني

آراء ابن مالك الّتي رفضها المفسرون

إنَّ اعتمادَ المفسرينَ على آراءِ ابن مالك واستنادَهم إليها في توجيه النصِّ القرآني لم يمنعهم من إبداءِ بعض الملاحظات عليها وتصحيح ما جاَء فيها من أخطاء؛ لذا نجدهم يرفضون آراءه حين يجدون ما يستدعي ذلك مستدلين بما يُؤيد ما ذهبوا إليه، وفيما يأتي دراسة لآراء ابن مالك التي رفضها المفسرون .

المسألة الأولى: في دلالة "قد" مع الفعل المضارع.

اختلفَ النحويون في توجيهِ دلالةِ "قد" الداخلةِ على الفعلِ المضارعِ، ولعلَّ هذا الخلاف جاء نتيجة عدم فهمهم كلام سيبويه؛ إذ قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: ((وتكونُ قد بمنزلة رّبما. وقال الشاعر الهذلي:[١]

قد أتركُ القِرنَ مصفراً أناملُه كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفرصادِ

كأنَّه قال ربَّما))[٢].

فذهب ابن مالك إلى أنَّها كـ "رّبما" في التقليلِ والصرفِ إلى المضي؛ إذ قال: ((وإذا دخلت "قد" على الفعل المضارع فهي كـ"ربَّما" في التقليل والصرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر كلام سيبويه))[٣]، وردَّه في ذلك أبو حيان، إذ ذكر أنَّ سيبويه لم يبّين الجهة التي فيها "قد" بمنزلةِ "ربَّ ما" وذلك لا يدلُّ على التسويةِ في كلِّ الأحكام، وذهبَ إلى أنَّه يمكن أنْ يستدلَّ بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك، وهو أنَّ "قد" بمنزلة "ربَّما" للتكثير فقط ويدلُّ عليه إنشاد البيت، لأنَّ الإنسانَ لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة، وإنَّما يفتخرُ بما يقع على سبيل الكثرة[٤].

ولعلَّ ما ذكره ابن مالك ورفضه أبو حيان يمكن أنْ يُعَدَّ أساساً نستدلُّ به على تطور آراءِ النحويين، واختلافها، ونضجها في المسألة الواحدة، فهو مع تصريحه بأنَّ معنى "رب" التقليل إلا أنَّه ذهب في مواضع أخرى إلى أنَّها تفيد التكثير ومن ذلك قوله:

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه: ٥٦.

(٢) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩/١

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠٧/١

((والصحيح أنَّ معنى ربَّ التكثير))[1]، وقوله: ((... وقد هدي الزمخشري إلى الحقّ في معنى رُبَّ، فقال في تفسير ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[2] قد نرى: ربَّما نرى، ومعناه كثرة الرؤية، وقال قد في ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾[3] بمعنى ربَّما الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته، وقال في ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[4] أدخل قد لتوكيد علمه بما هم عليه، وذلك أنَّ قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربَّما فوافقت ربَّما في خروجها إلى معنى التكثير نحو قوله[5]:

فإنْ تُمسِ مَهجورَ الفناءِ فربَّما أقَامَ به بعدَ الوفودُ وفودُ

وكلامه في هذا سديد أدّاه إليه ترك التقليد))[6]، ورأي الزمخشري الذي أورده ابن مالك يتعارض مع قوله في المفصل عن "قد" بأنَّها: ((تكون للتقليل بمنزلة "ربَّما" إذا دخلت على المضارع))[7].

فذلك يدلُّ على تغيُّر رأي الزمخشري وابن مالك في المسألة، والذي يدلُّ على تغيُّر رأي أبي حيان ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾؛ إذ ذكر أنَّ دلالة "قد" على التكثير أو التقليل إنَّما تفهم من سياق الكلام[8]، وبهذا تكون هذه المسألة خير شاهد على اختلاف آراء النحويين وتناقضها في المسألة الواحدة.

والذي يعني البحث في هذه المسألة ما ذكره ابن عاشور في تفسيره، إذ ذكر ما يمكن أنْ نستشفَ منه رفضه لمذهبِ ابن مالك، وذلك بقوله: ((...والتحقيق أنَّ كلام سيبويه

(١) شرح التسهيل: ٣/١٧٦
(٢) البقرة: ١٤٤
(٣) الأنعام: ٣٣
(٤) النور: ٦٤
(٥) البيت لأبي عطاء السندي في خزانة الأدب: ٩/٥٣٩، ولسان العرب: (عهد)، وفيه (وإنْ) بدل (فإنْ).
(٦) شرح التسهيل: ٣/١٨٠
(٧) المفصل: ٤١٠.
(٨) ينظر: البحر المحيط: ٤/١١٥

بريء مما حملوه، وما نشأ اضطراب كلام النحاة فيه إلّا من فهم ابن مالك لكلام سيبويه، وقد ردَّه أبو حيان رداً وجيهاً))[١].

ولم يكن التقليل والتكثير هما المعنيان الوحيدان اللذان دارتْ عليهما آراء النحاة؛ بل هناك معانٍ أخرى ذكرها النحويون في توجيه دلالة "قد" الداخلة على المضارع، وقد جمعها الزركشي(ت٧٩٤هـ)، وتوصّل إلى أنَّ " قد" تأتي لأحد أربعة معانٍ[٢]:

الأوَّل: التوقع، وهذا المعنى نقيض معنى "ما" النافية، فعندما تقول في النفي: ما خرج، تقول في قد: قد يخرج، تدلُّ على أنَّ الخروج متوقع.

الثاني: التقليل، إمّا لتقليل وقوع الفعل، نحو: قد يجود البخيل، أو لتقليل المتعلق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٣].

الثالث: التكثير، قال ذلك الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السماء﴾[٤] و﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٥]؛ إذ بيَّنَ أنّ "قد" إذا دخلت على المضارع تكون بمعنى "ربَّما" في دلالتها على معنى التكثير[٦].

الرابع: التحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾[٧].

والذي يبدو في هذه المسألة أنَّ دلالةَ "قد" على التقليل أو التكثير يحددها السياق فتارةً تكون للتقليل، وتارةً تكون للتكثير، وأُخرى للتوقع أو التحقيق، ولا يمكن أنْ نجزَم بدلالتها على معنى دون آخر.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٩٧/٧

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٠٥/٤-٣٩٨.

(٣) النور: ٦٤.

(٤) البقرة: ١٤٤.

(٥) النور: ٦٤.

(٦) ينظر: الكشاف: ١٠/١ و ٢٦٠/٣.

(٧) الأنعام: ٣٣.

المسألة الثانية: في تعدية الفعل (استغاث) بالباء.

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الفعل "استغاث" متعدٍ بنفسه، إذ قالَ: ((... والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه نحو: استغاثَ زيدٌ عمراً ... فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث. والنحويون يقولون: استغاثَ به، فهو مستغا ثٌ به، وكلامُ العرب بخلاف ذلك))[١].

فإنَّ ابن مالك في نصِّه هذا رفضَ مذهب النحويين في جواز تعدية الفعل استغاث بالباء، وذهب إلى أنَّه متعدٍ بنفسه، وقد ردَّه ابن عقيل في ذلك[٢]، إذ ذكر أنَّ سيبويه عدّاه بالباء، واستدلَّ له بقول الشاعر[٣]:

حتى استغاثتْ بأهل الملح ما طعمت   في منزلٍ طعَمنومٍ غير تأويب

وقوله[٤]:

حتى استغاثتْ بماءٍ لا رشاَءله   من الأباطحِ في حافاته البُرَكُ

وما نسبه ابن عقيل إلى سيبويه صحيح النقل، إذ قال في باب ما يكون فيه النداء مضافاً إلى المنادى بحرفِ الإضافةِ: ((... فاستغاثَ بهم لينشروا له كليباً. وهذا منه وعيدٌ وتهدد، وأمّا قوله "يا لبكرٍ أينَ أينَ الفرارُ" فإنّما استغاث بهم لهم ...))[٥]، فما ذكره سيبويه يمكن أنْ نستشفَ منه جواز تعدية الفعل "استغاث" بالباء، وهذا ما رفضه ابن مالك.

أمّا المفسرون فقد ذكروا هذه المسألة في تفاسيرهم، ورفضوا فيها قول ابن مالك وإليك نصوصهم:

قال أبو حيان: ((... واستغاث يتعدى بنفسه كما هو في الآية، ويتعدّى بحرف جرّ كما جاء في لفظ سيبويه في باب الاستغاثة، وفي باب ابن مالك في النحو المستغاث ولا يقول المستغاث به، وكأنَّه لّما رآه في القرآن تعدّ ى بنفسه قال: المستغاث، ولم يعدّه بالباء كما عدّاه سيبويه والنحويون، وزعم أنَّ كلام العرب بخلاف ذلك، وكلامه مسموع من كلام العرب فما جاء مُعَدّى بالباء قول الشاعر:

(١) شرح التسهيل: ٤٠٩/٣

(٢) ينظر: المساعد على شرح التسهيل: ٥٢٥/٢

(٣) البيت للنابغة في ديوانه: ٥٠

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٤٣

(٥) الكتاب: ٢١٥/٢

حتى استغاث بماءٍ لا رشاء له   من الاباطحِ في حافاته البُرَكُ))[1].

وقالَ في مكانٍ آخَر: ((يقال: استغثتُ اللهَ واستغثتُ باللهِ والاستعمالان في لسان العرب. وقد رددنا على ابن مالك إنكار تعديته بالباء ...))[2]

وقال ابن عادل: ((واستغاث: يتعدّى بنفسه، وبالباء، ولم يجيء في القرآن إلّا متعدياً بنفسه، حتَّى نقم ابن مالك على النحويين قولهم: المستغاث له، أو به، والمستغاث من أجله، وقد أنشدوا على تعديه بالحرف قول الشاعر:

حتى استغاثت بماءٍ لا رشاء له   من الاباطحِ في حافاته البُرَكُ
مُكلَّلٌ بأصولِ النجم تنسجه   ريحٌ خريقٌ لضاحي مائه حُبُكُ
كما استغاث بسيءٍ فزُّ غَيْطلةٍ   خَافَ العيونَ ولم يُنظَرْ به الحِشَكُ

فدلَّ هذا على أنَّه يتعدى بالحرف كما استعمله سيبويه وغيره ...))[3].

وقالَ في مكانٍ آخَر: ((... واستغاث يتعدى بنفسه تارة، وبالباء أُخرى، وإنْ كان ابن مالك زعم أنَّه متعدٍ بنفسه، وعابَ قولَ النحاة: مستغاث به ... لكنَّه لم يرد في القرآن إلّا متعدياً بنفسه ... ويجوزُ أنْ يقالَ: حذفَ الباءَ؛ لأنَّه أُريد بالاستغاثة الدعاء، فحذف الجار، لأنَّ الدعاء لا يقتضيه))[4].

وقالَ الآلوسي: ((... وهو متعدٍ بنفسه ولم يقْع في القرآن إلّا كذلك، وقد يتعدى بالحرف كقوله:

حتى استغاثت بماءٍ لا رشاء له   من الاباطحِ في حافاته البُرَكُ

وكذا استعمله سيبويه، وزُعم أنَّه خطأ))[5].

هذه النصوصُ تنقلُ رفضَ المفسرين واعتراضَهم على ما قاله ابن مالك في عدم جواز تعدية استغاث بالباء، وتخطئة النحويين بذلك، ولعلَّ ما قاله المفسرون هو الصواب عينه، وذلك لسببين:

(١) البحر المحيط: ٤/٤٥٩
(٢) المصدر السابق: ٨/٦١
(٣) اللباب في علوم الكتاب: ٩/٤٥٩-٤٦٠
(٤) المصدر السابق: ١٧/٤٠٠
(٥) روح المعاني: ٩/١٧٢

الأول: أنَّ الفعلَ "استغاث" ورَد في المعاجمِ متعدياً بنفسه تارة[١]، وبالباء أُخرى[٢].
الثاني: أنَّه وإنْ لم يردْ في القرآن الكريم إلّا متعدياً بنفسه، فقد ورَد في كلام العرب متعدياً بالباء كقول الشاعر[٣]:

حتى استغاثَ بجونٍ فوقه حُبُكٌ　　　يدعو هديلاً به الورق المثاكيل.

وما قاله ابن مالك في عدم جواز تعدية "استغاث" بالباء لم يرفضه النحويون والمفسرون فقط، بل رفضه أصحاب المعاجم أيضاً، ومن ذلك ما قاله الزبيدي (ت١٢٠٥هـ): ((...ولم يتعدَّ في القرآن إلّا بنفسه كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[٤]، وقد يتعدّى بالحرف كقول الشاعر:

حتى استغاثت بماءٍ لا رشاء له　　　من الاباطحِ في حافاته البُرَكُ

وكذلك استعمله سيبويه فلا عبرة بتخطئة ابن مالك للنحاة في قولهم المستغاث له وبه))[٥].

ومن الغريب أنَّ ابن مالك مع ما اشتهر به من كثرة استشهاده بالحديث الشريف، وقد وردت أحاديث نبوية شريفة تعدّى فيها الفعل "استغاث" بحرف الجر "الباء"، ولم يذكر منها حديثاً مكتفياً بقوله: لم يسمع من العرب، وكأنَّ كلام الرسول "صلى الله عليه واله وسلّم" ليس من كلام العرب، وهو الذي دافع عنه كثيراً !

ومن تلك الأحاديث قوله (صلى الله عليه واله وسلّم): ((... حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ثم موسى...))[٦]، وقوله: ((... ألم تسمع أهل النار لّما استغاثوا بأهل الجنة ...))[٧].

---

(١) ينظر: أساس البلاغة: ٦١٩، والمصباح المنير: ٤٥٦/٢، لسان العرب: (غوث).

(٢) ينظر: المصباح المنير: ٣٣٧/١، و٤٥٦/٢ ، لسان العرب: (نجث).

(٣) البيت للشماخ في ديوانه: ٢٨٢.

(٤) الأنفال: ٩

(٥) تاج العروس: ٣١٤/٥

(٦) الجامع الصحيح: ٥٣٦/٢، و مجمع الزوائد: ٣٧١/١٠

(٧) مجمع الزوائد: ١٣١/٣

المسألة الثالثة: في جواز انتصاب اسم الإشارة على المصدر دون إتباع.

ذهبَ سيبويه إلى جواز انتصابِ اسمِ الإشارةِ على المصدر دون إتباع وذلك بقوله: ((وأمّا ظننت ذاك فإنَّما جازَ السكوتُ عليه لأنَّك قد تقول ظننتُ فتقتصر كما تقول ذهبتُ ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت ظننتك ذاك الظن...))[١]، وقد تبعه الزمخشري في ذلك، إذ ذكر أنَّ العربَ تقول: ظننتُ ذاك، وذاك إشارة إلى الظن[٢]، وبيَّن في توجيه قوله تعالى: ((﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وِإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾[٣] أنَّ "ذلك" إشارة إلى المصدر والتقدير: ذلك الجزاءُ جزيناهم[٤].

أمّا ابن مالك فقد ذهبَ إلى أنَّ اسم الإشارة لا ينتصب مشاراً به إلى المصدر، ولابُدَّ من جعلِ المصدر تابعاً له، وخطّأَ المتنبي بقوله[٥]:

هذي بَرَزْتِ لنا فهِجْت رسِيسَا

على أنَّه أراد: البرزة برزت، وبيّن أنَّ ذلك ممّا لا تستعمله العرب[٦]، وردَّهُ بعضُ شراحِ التسهيل مبيّناً أنَّ اسمَ الإشارة يجوزُ أنْ ينوبَ عن المصدر نحو: ظننت ذلك، يشيرون به إلى الظن، وأشارَ إلى أنَّ ذلك مذهب سيبويه[٧].

وأمّا المفسرون فقد ذكروا هذه المسألة رافضين فيها قول ابن مالك وإليك نصوصهم:

– قال ابن عادل: ((قوله: "ذَلِكَ جزيناهم" فيه أربعة أوجه ... الثالث: أنَّه منْصُوبٌ على المَصْدر، وهو ظاهر كلام الزَّمَخْشَرِي؛ فإنَّه قال: "ذلك الجَزَاء جزيْنَاهُم وتَحْريم الطَّيِّبات"، وإلّا أنَّ هذا قَدْ يَتَخَدَّشُ بما نقله ابن مالك، وهو أنَّ المَصْدَر إذا أشير إليه، وجب أنْ يُتْبع بذلك المَصْدَر؛ فيقال: ضَرَبْتُ ذلك الضَّرْبَ، وقُمْتُ هذا القِيَام ولو قُلْت: ضَرَبْت زَيْداً ذَلِك، وقُمت هذا، لم يَجزْ، ذكر ذلك في الرَّدَّ على من أَجَابَ عن قَوْل المُتَنَبِّي:

(١) الكتاب: ٤٠/١

(٢) ينظر: المفصل: ٣٣٥

(٣) الأنعام: ١٤٦

(٤) ينظر: الكشاف: ٤٠٨/٢

(٥) عجزه: ثُمَّ انْثنيت وَما شَفَيْتِ نَسِيسا، وهو للمتنبي في العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: ١٦٨/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٨١/٢–١٨٢

(٧) ينظر: المساعد على شرح التسهيل: ٤٦٩/١

هَذي، بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسا ثُمَّ انْصَرَفتِ وَما شَفَيْتِ نَسِيسا

... إلا أنَّ ردَّ أبن مالكٍ ليس بِصَحيح؛ لورود اسْم الإشارة مشاراً به إلى المَصْدَرِ غير مَتْبوعٍ به؛ قال الشاعر:

يَا عَمْرو إنَّكَ قَدْ مَلِلْت صَحَابَتِي وصَحَابتِيكَ إخَالُ ذَاكَ قَليل

قال النّحْويُّون: "ذالك" إشارةٌ إلى مَصْدَر "خال" المؤكّد له، وقد أنْشَده هُو عَلَى ذلك))[1].

- قال الآلوسي: ((... وما نُقل عن ابن مالك أنَّ اسم الإشارة لا ينتصب مشاراً به إلى المصدر إلّا ويتبع بالمصدر نحو: قمت هذا القيام، وقعدت ذلك القعود، ولا يجوز قمت هذا ولا قعدت ذلك، وردَّهُ أبو حيان))[2].

- قال محمد يوسف أ باضي: ((هَذي، بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسا ... أي: يا هذه وأجيب بأنَّ هذي مفعول مطلق؛ أي:برزت هذي البرزة، وردَّهُ ابن مالك بأنَّه لا يشار إلى المصدر إلّامنعوتاً بالمصدرِ المشار إليه كضربته ذلك الضرب، ويردُّهُ بيتٌ أنشده هو، وهو قوله:

يا عَمْرو إنَّكَ قَدْ مَلِلْت صَحَابَتِي وصَحَابتِيكَ إخَالُ ذَاكَ قَليل))[3].

هذه النصوص تدلُّنا على أنَّ المفسرين رفضوا رأي ابن مالك، وبّينوا أنَّ الصحيح جواز مجيء اسم الإشارة منصوباً على المصدر، ولعلَّ ما ذهبوا إليه أقرب إلى الصواب، وذلك لأمرين:

الأول: أنَّ ابن مالك نفسه ذكر في شرح الكافيه ما يمكن أنْ يكون دليلاً على جواز ذلك، إذ قال: ((... فلو أُضمر المصدر أو أشير إلى معناه اغتفر ذلك نحو: "زيدٌ ظننته مقيم" أو "ظننت ذاك". ومنه قول الشاعر:

يا عَمْرو إنَّكَ قَدْ مَلِلْت صَحَابَتِي وصَحَابتِيكَ –إخَالُ ذَاكَ– قَليل))[4]،

وبهذا يكون قد خالف قوله في التسهيل.

الثاني: أنَّ ابن مالك في منعه انتصاب اسم الإشارة على المصدر لم يخطّئ به قول المتنبي فقط كما صرَّح بذلك؛ بل خالف فيه ما ذكره القدماء أمثال سيبويه والزمخشري.

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٨/٤٩٤–٤٩٥

(٢) روح المعاني: ٨/٤٨

(٣) هميان الزاد: ١/٤٠٣

(٤) شرح الكافية الشافية: ١/٥٥٩

المسألة الرابعة: في جواز استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف.

ذهب ابن السراج إلى أنَّه لا يستثنى شيئان بأداة واحدة دون عطف، إذ قال: ((...فإنْ استثنيت بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين نحو أعطيت زيداً درهماً قلت أعطيت الناس الدراهم إلّا زيداً ولا يجوز أنْ تقول: إلّا عمراً الدنانير لأنَّ حرف الاستثناء إنَّما تستثني به واحداً فإنْ قلت: ما أعطيت أحداً درهماً إلّا عمراً دانقاً، وأردت الاستثناء أيضا لم يجز فإنْ أردتَ البدل جاز فأبدلت عمراً من أحد ودانقاً من قولك درهماً فكأنك قلت: ما أعطيت إلّا عمراً دانقاً))[1].

وما ذكره ابن السراج في هذه المسألة ضعّفه ابن مالك، وذهب إلى أنَّ البدل في الاستثناء لابُدَّ من اقترانه بـ "إلّا"، وأنَّ أداة الاستثناء أشبه بحرف العطف، فكما لا يقع بعد حرف العطف معطوفان، لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان[2].

وتبعه في ذلك بعض شرّاح كتبه وذهبوا إلى ضعف ما قاله ابن السراج وبيّنوا أنَّ ما بعد "إلّا" لا يجوز أنْ يكونا بدلين، واستدلّوا على ذلك بما استدلَّ به ابن مالك[3]، وذهبَ إلى ذلك أبو حيان أيضاً؛ إذ ذكر أنَّه لا يجوز استثناء شيئين دون عطف بأداة واحدة وعزا ذلك إلى أبي الحسن وأبي علي وعلّله بقوله: ((وأجاز قوم أنْ يقع بعد إلاّ مستثنيان دون عطف، والصحيح أنَّه لا يجوز، لأنَّ إلاّ هي من حيث المعنى معدية، ولولا إلاّ لما جاز للاسم بعدها أنْ يتعلق بما قبلها، فهي كواو مع وكالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل، فكما أنَّه لا تُعدّى واو مع ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلاّ بحرف عطف، فكذلك إلاّ...))[4].

أمّا الآلوسي فذكر ما يمكن أنْ نستشفَ منه رفضه لمذهب ابن مالك إذ قالَ بعد ما ذكر رأيه في المسألة: ((...والذي أميل إليه تقييد إطلاقهم لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان بما إذا كان الشيئان لا يعمل فيهما العامل السابق قبل الإستثناء ... وأرى

(١) الأصول في النحو: ٢٨٣/١

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٢/٢

(٣) ينظر: المساعد على شرح التسهيل: ٥٧٠/١، شفاء العليل: ٥٠٤/١

(٤) البحر المحيط: ١٤٦/٢-١٤٧.

جواز نحو:ما أعطيت أحداً شيئاً إلّا عمراً دانقاً، ونحو: ما ضرب إلّا زيدٌ عمراً من غير حاجة إلى إلتزام إبدال اسمين من اسمين ... وما ذكره إبن مالك في الإحتجاج على الشبه بالعطف حيث قال: كما لا يقدر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقدر بعد حرف الاستثناء مستثنيان لا يتم علينا فإنَّا نقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب زيدٌ عمراً وبكر خالداً قطعاً فنحو ما أعطيت أحداً شيئاً إلّازيداً دانقاً ...))[1].

المسألة الخامسة: في إعراب كلمة "أسباطا".

اختلف النحويون في إعراب كلمة "أسباطاً" في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[2]، وخلاصة ما ذهبوا إليه مذهبان:

الأوّل: أنَّ "أسباطا" بدلٌ من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحاة[3]، ومن قال بذلك رفض أنْ تكون "أسباطا" تمييزاً، واحتجَّ لذلك بحجتين[4] : الأولى: يجب أنْ يكونَ تمييزُ المركبِ مفرداً، ولا يجوزُ أنْ يكونَ جمعاً كما في النصِّ القرآني، والثانية: ورَد العدد "اثْنَتَيْ عَشْرَةَ" مؤنثاً وكانَ حقُّه التذكير فيقال: "اثني عشر"، لأنَّ السبط مذكر، والعدد "اثنا عشر" يوافق معدوده تذكيراً وتأنيثاً.

الثاني: أنَّ "أسباطا" تمييزٌ للعدد المركب؛ لجواز مجيء تمييز العدد المركب جمعاً، وهذا ما نُسب إلى الفرّاء[5]، وورد في معاني القرآن: ((فقال: اثنتي عشرة والسبط ذكر، لأنَّ بعده "أمم" فذهب التأنيث إلى أمم، ولو كان "اثني عشر" لتذكير السبط كانَ جائزاً))[6] وتبعه في ذلك الزمخشري[7]، وابن الناظم(ت ٦٨٦ هـ)[8].

---

(١) روح المعاني: ٢٢/ ٦٧

(٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) ينظر: التكملة :٢٧٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٥٩٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٥/٢، و توضيح المقاصد: ٤/ ١٣٢٧، وارتشاف الضرب: ١٦٣٦/٤، وهمع الهوامع: ٧٦/٤، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ٨٩/٤،

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٠٥/٣، والبحر المحيط: ٤٠٥/٤، وشرح الاشموني: ٦٢٤/٣-٦٢٥.

(٥) ينظر: رأي الفراء في شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤/٦، والمساعد على شرح التسهيل: ٦٨/٢، وهمع الهوامع: ٧٦/٤، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ٨٩/٤-٩١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٣٨/٢.

(٦) معاني القرآن: ٣٩٧/١

(٧) ينظر: الكشاف: ١٦٢/٢

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٢٢

أمَّا ابن مالك فقد اختلف رأيه في توجيه هذه الآية فتارةً يجعل "أسباطاً" تمييزاً ويستدلُّ بها على رجحانِ تأنيث العدد، ويتّضحُ ذلك من قوله: ((ويعتبر التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ فتقول: "ثلاثة أشخص" قاصد نسوة و"ثلاث أعين" قاصد رجال، لأنَّ لفظَ "شخص" مذكّر، ولفظَ عين مؤنث، فإنْ اتّصل بالكلام ما يزاد به المعنى ظهوراً أو يكثر معه قصد معنى التذكير جاز الوجهان، وقد يرجّح اعتبار المعنى كقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ فبذكر "أمم" ترجّح حكم التأنيث ، ولولا ذلك لقيل "اثني عشر أسباطاً" لأنَّ السبط مذكر))[1].

وتارةً ينفي أنْ تكونَ تمييزاً، ويذهب إلى أنَّها بدلٌ من "اثنتي عشرة"، وهذا ما يتّضح من قوله: ((... فعلى هذا معنى قطّعناهم اثنتي عشرة اسباطاً قطّعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة، فلا يصحُّ كونه تمييزاً، وإنَّما هو بدلٌ والتمييز محذوف))[2].

وهذا ما تنبه له الاشموني إذ بيّن أنَّ ابن مالك جعل "أسباطاً" تمييزاً في شرح الكافية الشافية، وخالفه في التسهيل وصرّح بأنَّها بدلٌ لا تمييز، وهذه إشارة واضحة إلى اختلاف رأيه[3].

وقد ذكر هذه المسألة محمد يوسف أباضي في تفسير الآية نفسها وأشار إلى ما يمكن أنْ نستشفَ منه رفضه لرأي ابن مالك، إذ قال: ((... وكذا قال ابن مالك في شرح التسهيل إنّه بدل، وضُعّف بأنَّ المبدل منه في نيّة الطرح غالباً، وليس هنا في نيته، لأنَّه لو طرح لفاتتِ الكمية، ولا يحسن حملُ القرآن على غير الغالب. قلت: ليس كون المبدل منه في نية الطرح بمعنى أنَّه يصحُّ إسقاطه؛ بل بمعنى أنَّ المقصود بالذات هو معنى البدل ... وقال ابن مالك في شرح الكافية، إنَّ أسباطاً تمييز، وإنَّ ذكر أمماً رجّحَ حكَم التأنيثِ في "أسباطاً"، لكونه وصف بـ "أمما" جمع أمة، ويردُّه أنَّ تمييزَ العددِ المركب مفردٌ...))[4].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٦٦٤/٣

(٢) شرح التسهيل: ٣٩٣/٢

(٣) ينظر: شرح الاشموني: ٦٢٥/٣، واختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الاشموني: ٣٠٣

(٤) هميان الزاد: ٢٣١/٥

يتّضح من كلامه هذا أمران؛ الأوّل: أنّه قد اطّلع على كلّ ما كتبه ابن مالك في هذه المسألة حتى توصّلَ إلى جمع آرائه وإظهار الخلاف فيها، الثاني: رفضه لرأي ابن مالك المذكور في شرح الكافية القائل: إنَّ اسباطاً تمييز.

المسألة السادسة: في مجيء "إذا" مجرور بـ "حتى".

اختلف النحويون في معنى "حتى" الداخلة على "إذا" الشرطية، وخلاصة ذلك مذهبان: المذهب الأول: أنّها ابتدائية تفيد الغاية وليست جارة، والغاية تؤخذ من جواب الشرط، و"إذا" بعدها ليست ظرفية، وهذا ما نسب إلى جمهور النحاة(١)، وجّوزه الزمخشري إذ قال: ((﴿ حَتَّى إِذَا جاءوك يُجَادِلُونَكَ﴾(٢) هي حتى التي تقع بعدها الجمل، والجملة قوله: "إذا جاءوك"، "وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ" و"جاءوك يـ يُجَادِلُونَكَ" في موضع الحال، ويجوزُ أنْ تكونَ الجارة ويكون "إِذَا جاءوك" في محلّ الجر، بمعنى: حتى وقت مجيئهم))(٣)، فجوز أن تكون جارة مع كونه ذكر أنها (حتى) التي تقع بعدها الجمل.

المذهب الثاني: أنّها جارة وما بعدها مجرور بها، و"إذا" ظرفية، ولا يكون فيها معنى الشرط، وهذا ما نسبه ابن جنى إلى الأخفش، إذ قال: ((وجاز لـ"إذا" أنْ تفارقَ الظرفية وترتفع بالابتداء، كما جاز لها أنْ تخرج بحرف الجر عن الظرفية كقوله(٤):

حتى إذا ألقتْ يداً في كافرٍ   وأَجَنَّ عَوراتِ الثُّغورِ ظلامُها

وقال الله "سبحانه": ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾(٥)، وإذا مجرور عند أبي الحسن بـ"حتى"، وذلك يخرجها من الظرفية كما ترى))(٦).

أمّا ابن مالك فقد تابع المذهب الثاني، إذ قال عند كلامه على "إذا": ((وقد تفارقها الظرفية مفعولاً بها أو مجرورةً بـ"حتى".))(٧) .

وأمَّا المفسرون فقد ذكروا هذه المسألة ورفضوا ما قال به الزمخشري وابن مالك، ومن ذلك ما ذكره أبو حيان، إذ قال: ((وما جوّزه الزمخشري في "إذا" بعد حتى من كونها

(١) ينظر: التبيان: ١/ ٣٠١، ومغني اللبيب: ١/١١٥

(٢) الأنعام: ٢٥

(٣) الكشاف: ٢/٣٣٤

(٤) البيت للبيد في ديوانه: ١١٤.

(٥) يونس: ٢٢

(٦) المحتسب: ٢/٣٠٨

(٧) شرح التسهيل: ٢/٢١٠

مجرورة أوجبه ابن مالك في التسهيل، فزعم أنَّ إذا تُجر بحتى ... وما ذهب اليه الزمخشري في تجويزه أنْ تكونَ قَبْلِكُم إذا" مجرورة بـ"حتى"، وابن مالك في إيجاب ذلك ولم يذكر قولاً غيره خطأ، وقد بّينا ذلك في كتاب التذييل في شرح التسهيل))[(١)].

ونقل ذلك الآلوسي مرجحاً قول أبي حيان فيه، إذ قال: ((و"حتى" هي التي تقع بعدها الجمل ويقال لها: حتى الابتدائية ولا محلَّ للجملة الواقعة بعدها خلافاً للزجاج وابن درستويه؛ زعما أنَّها في محلِّ جر بحتى . ويردّه أنَّ حروف الجر لا تعلق عن العمل وإنّما تدخل على المفرد أو ما في تأويله. والجملة هنا قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءوكَ﴾ مع جواب الشرط أعني قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَقُولُ الذين كَفَرُواْ﴾ وما بينهما حال من فاعل جاؤوا. وإنّما وضع الموصول موضع الضمير ذماً لهم بما في حيز الصلة وإشعاراً بعلة الحكم. و"إِذَا" منصوبة المحلّ على الظرفية بالشرط أو الجواب على الخلاف الشهير في ذلك ... وجوز أنْ تكون "حتى" هي الجارة و" إِذَا جَاءوكَ" في موضع الجر وهو قول الأخفش وتبعه ابن مالك في "التسهيل" . وردّه أبو حيان في شرحه))[(٢)]، والذي يبدو من هذه المسألة وغيرها مما تقدم أنَّ الآلوسي متابعٌ لآراء أبي حيان في تفسيره؛ إذ نجده يتابعه في أغلب المسائل النحوية التي نقلها عنه، ولم يرجح غيرها إلا نادراً.

المسألة السابعة : في مجْي"ما" و "مهما" الشرطيتين ظرفي زمان.

قال ابن مالك في الكافية[(٣)]:

وقد أتت "مهما" و"ما" ظرفين في　　　شواهد من يعتضد بها كفى

وذكر في شرحها أنّ جميع النحويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "من" في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء[(٤)]، واستدلَّ على ذلك بما ورد عن العرب، ومن بين ما استدلَّ به قول حاتم الطائي[(٥)]:

وإنَّك مهما تُعطِ بَطْنَكَ سُؤلَهُ　　　وفَرْجَكَ نَالا مُنتهى الذَمِ أجمعا

(١) البحر المحيط: ٤/٩٨-٩٩
(٢) روح المعاني: ٧/١٢٦
(٣) شرح الكافية: ٣/ ١٦٢٠
(٤) ينظر: المصدر السابق: ١٦٢٥/٣
(٥) البيت في ديوانه: ٥٩، وشرح التسهيل: ٦٩/٤.

وردَّ في ذلك ابنه بدر الدين، وذهب إلى أنَّ ما استدلَّ به من أبيات ليس فيها حجة على ما زعم، وذلك أنَّها كما يصحُّ تقدير "ما" و"مهما" فيها بظرف زمان يصحُّ تقديرهما بالمصدر، لكن يتعين جعل "ما" و"مهما" في الأبيات المذكورة مصدرين، لأنَّ في كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين[1].

ويبدو أنَّ ابن مالك لم يكن صائباً في زعمه أنَّ جميع النحويين لم يقولوا بذلك، فأمَّا "مهما" فقد ذكر الزمخشري أنَّ هناك من يقول بمجيء "مهما" الشرطية ظرف زمان، وأنكر ذلك بشدة إذ قال: ((...وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يدَ له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى: متى ما، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾[2] بمعنى الوقت، فيُلْحِدْ في آيات الله وهو لا يشعر))[3].

فنصُّ الزمخشري يدلُّنا على أنَّ ابن مالك مسبوقٌ بما ذهب إليه، وليس كما زعم أنَّ جميع النحويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "من" في لزوم التجرد عن الظرفية.

وأمّا "ما" الشرطية فإنَّ القول بمجيئها ظرفية مسبوقٌ فيه أيضاً، وهذا ما يتّضح من قول ابن هشام: ((النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانية... وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك))[4].

وما ذكره ابن مالك في جواز مجيء "مهما" ظرف زمان أخذ طريقه إلى تفسير أبي حيان، وكما أنكره الزمخشري على سابقيه أنكره أبو حيان على ابن مالك، ورفض ما جاء به جملة وتفصيلاً، وذلك بقوله: ((... وقال في شرح هذا البيت – يريد ابن مالك – جميع النحويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "من" في لزوم التجّرد عن الظرف مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت في استعمال الفصحاء من العرب وأنشد أبياتاً عن العرب زعم منها أنَّ "ما" و"مهما" ظرفا زمان، وكفانا الّرد عليه فيها ابنه الشيخ بدر الدين محمد، وقد تأّولنا نحن بعضها وذكرنا ذلك في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا وكفاه ردّاً نقله عن جميع

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤/٦٩-٧٠

(٢) الأعراف: ١٣٢

(٣) الكشاف: ٢/٤٩٥

(٤) مغني اللبيب: ١/٣١٦

النحويين خلاف ما قاله لكن من يعاني علماً يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ، وأمَّا من فسّر "مهما" في الآية بأنَّها ظرف زمان فهو كما قال الزمخشري ملحد في آيات الله))[١].

ولم يكتفِ أبو حيان بذلك؛ بل رفض ما جاء به في جواز مجيء "ما" الشرطية ظرف زمان، وذلك بقوله: ((زعم ابن مالك أنَّ: ما، تكون شرطاً ظرفَ زمان؛ وقد ردَّ ذلك عليه ابنه بدر الدين محمد في بعض تعاليقه، وتأوَّل ما استدلَّ به والده، وتأوَّلنا نحن بعض ذلك، بخلاف تأويل ابنه، وذلك كلّه ذكرناه في كتاب "التكميل" من تأليفنا. على أنَّ ابن مالك ذكر أنَّ ما ذهب إليه لا يقوله النحويون، وإنَّما استنبط هو ذلك من كلام الفصحاء على زعمه))[٢].

المسألة الثامنة: في ماهية (كيف).

اختلف النحويون في "كيف" وماهيتها، وخلاصة ذلك مذهبان:

الأول: أنَّها ظرف لا اسم وهذا ما يتّضح من كلام سيبويه؛ إذ قالَ في باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الاسماء: ((اعلم أنَّك إذا سميت كلمة بخَلْف أو فَوْق أو تَحْت لم تصرفها، لأنَّها مذكّرات ... وكذلك قَبْلُ وبَعْدُ، تقول: قُبيل وبُعيد وكذلك أين وكيف ومتى عندنا، لأنَّها ظروف، وهي عندنا على التذكير وهي في الظروف بمنزلة ما ومن...))[٣] وقال في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة: ((... وذلك لأنَّها لا تضاف ولا تصرَّفُ تصرُّفَ غيرها، ولا تكون نكرة. وذاك أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، وقبل، وبعد...))[٤]، فسيبويه يرى أنَّها ظرف لا اسم وهذا ما يفهم من النصّين السابقين.

الثاني: أنَّها اسم لا ظرف، وهذا ما ذهبَ إليه الأخفش، والسيرافي(ت٣٦٨هـ) [٥].

ومن المتأخرين من تابع سيبويه وصرّحَ بفسادِ مذهب الأخفش، وهذا ما يتّضح من قول ابن عصفور: ((ومذهب الأخفش أنَّها من الاسماء فإذا قلت: كيفَ زيدٌ قائمٌ؟ فتقديره عنده : أُسرعاً زيدٌ قائمٌ أم غيرَ مسرعٍ ؟ ويكون في موضعِ نصبٍ على الحال. وذلك فاسد

(١) البحر المحيط: ٣٧٢/٤
(٢) المصدر السابق: ٢٣١/٢
(٣) الكتاب: ٢٦٧/٣
(٤) المصدر السابق: ٢٨٥/٣
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٣/١

لأنَّ الحال خبر من الأخبار، وكيف استفهام فلا يصحُّ وقوعها خبراً. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه...))[١].

أمّا ابنُ مالك فقد تابعَ الأخفش والسيرافي في القول باسميتها، وذلك بقوله: ((وأما كيف فاسم لتعميم الأحوال، وتسمى ظرفاً لتأّوله بعلى أيّ حال، والدليل على اسميتها جواز الاكتفاء بها مع صحة دخولها على الأفعال))[٢] . فتابع القائلين باسميتها واستدلَّ على ذلك بما يثبته، وتبعه في ذلك ابن هشام، إذ ذكر آراء القدماء فيها وذهب إلى أنَّهم بنوا على هذا الخلاف أموراً[٣]:

أحدها: أنَّ موضَعها عند سيبويه النصب دائماً، وعند الأخفش والسيرافي رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أنَّ تقديرها عند سيبويه: في أي حال او على أي حال، وتقديرها عند الأخفش والسيرافي في نحو كيف زيد: أ صحيحٌ زيدٌ، وفي نحو كيف جاء زيدٌ: أراكبا جاء زيدٌ.

الثالث: أنَّ جوابها عند سيبويه "على خيرٍ"، ونحوه، ولهذا قال رؤبه –وقد قيل له: كيفَ أصبحتَ – خيرٍ عافاك الله، أي: على خيرٍ فحذفَ الجار وبقي عمله.

واستدلَّ على اسميتها بقول ابن مالك، إذ ذكر أنَّ "كيف" لم يقل أحد بظرفيتها، فهي ليست زماناً ولا مكاناً، ولكّنها سُميتْ ظرفاً لكونها تفسر بقولك: على أيّ حال[٤].

وهذه المسألة من المسائل التي ذكرها الآلوسي رافضاً فيها رأي ابن مالك، إذ قال: ((وكيف اسم إّما ظرف وعُزي إلى سيبويه فمحلّها نصب دائماً، أو غير ظرف وعُزي إلى الأخفش فمحلّها رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره وادّعى ابن مالك أنَّ أحداً لم يقل بظرفيتها إذ ليست زماناً ولا مكاناً لكن كونها تفسر بقولك: على أيِّ حال أطلق اسم الظرف عليها مجازاً واستحسنه ابن هشام))[٥].

---

(١) شرح الجمل: ٤٠٤/٢، ومن النحويين من عكس ذلك، وقال: ((وكون كيف ظرف مذهب الاخفش، وعند سيبويه هو اسم)) (شرح الرضي على الكافية: ١١٧/٢) ، وهذا سهو منه، وذلك أنَّ سيبويه صرّح بظرفيتها في أكثر من موضع من كتابه.

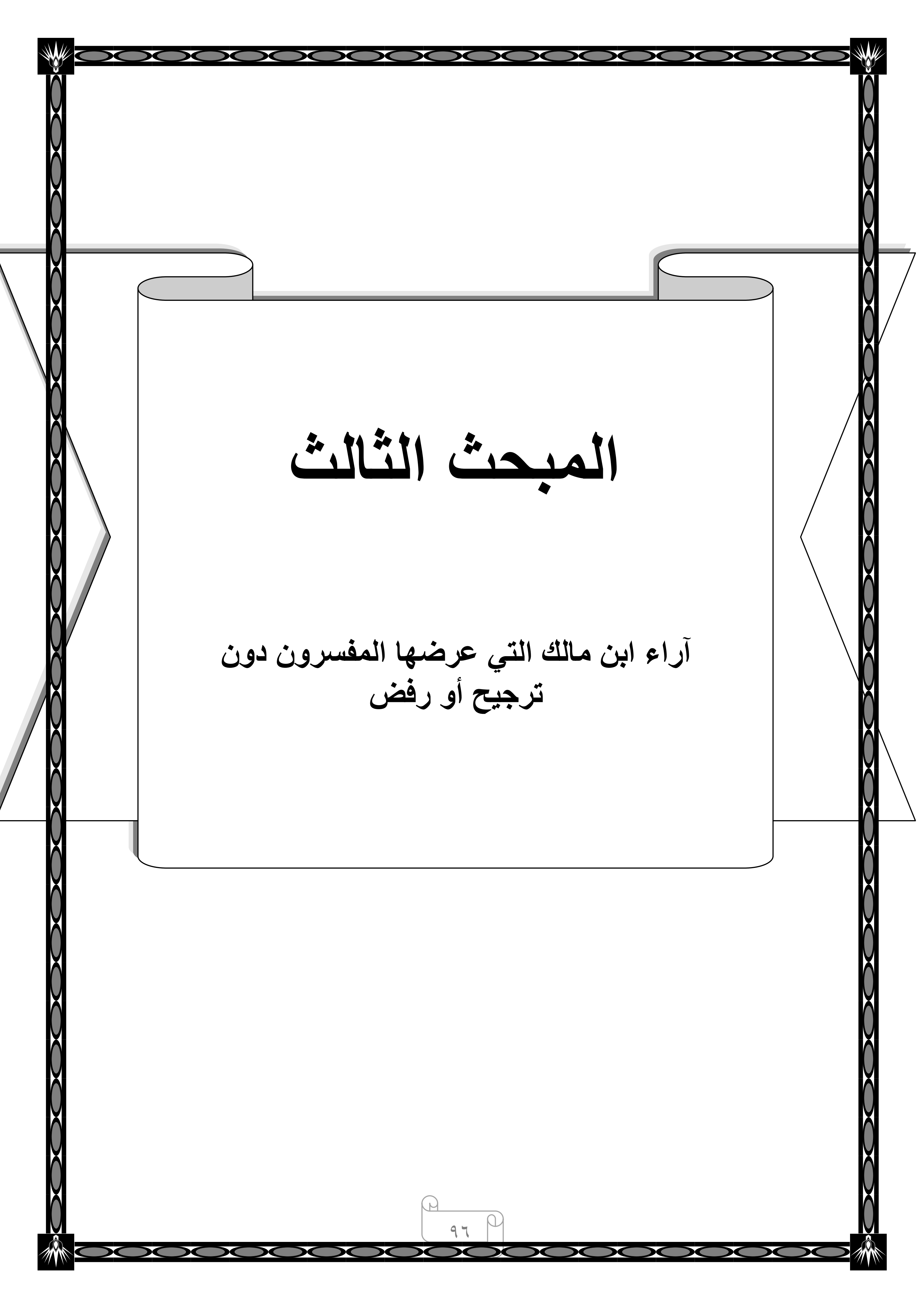
(٢) شرح التسهيل: ٧٠/٤

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٢٣–٢٢٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٤/١

(٥) روح المعاني: ٢١٣/١

والذي يتّضح من ذلك أنَّ الآلوسي ذكر رأي ابن مالك نقلاً عن ابن هشام، إلّا أنَّ ابن مالك لم يقل بما نسبه إليه ابن هشام، ورفضه الآلوسي من أنَّ أحداً لم يقل بظرفيتها؛ بل ذكر أنَّ هناك من يقول إنَّها ظرف، وعلّل السبب في ذلك، لذا فإنَّ رفضَ الآلوسي لرأي ابن مالك مردود؛ وذلك أنَّه لم يقل بما نسبه إليه ابن هشام، إذ لم استطع أنْ أجدَ ما يشير إلى ذلك في ما رجعت إليه من كتبه.



المبحث الثالث

آراء ابن مالك التي عرضها المفسرون دون ترجيح أو رفض

هذه هي الطريقة الأخرى التي اتبّعها المفسرون في قبول آراء ابن مالك النحوّية، وإنْ لم يصرّحوا بذلك في تفاسيرهم، فالمفسر وإنْ لم يكن من علماء اللغة والنحو إلّا أنّه لابُدَّ من أنْ يكونَ آخذاً من كلِّ علمٍ من علوم اللغة بطرف، وهي من المستلزمات الرئيسة التي يكون بأشد الحاجة إليها في توجيه النصِّ القرآني، وإنْ لم يكن بسبيل مناقشة آراء النحاة وتقويمها إلّا أنَّ ذلك يتطلّب منه تخريج النصِّ القرآني على وفق المذهب النحوي الذي يميل إليه وبأدلة علمية متينة.

ومع ذلك نجد بعض المفسرين يذكرون آراء النحويين ولاسيما آراء ابن مالك من غير أنْ يصرّحوا بقبولها أو رفضها، وهذا إنْ دلَّ على شيء، فهو دالٌّ على قبولِها وارتضائِها، فلو كانَ للمفسر ما يردُّ هذا الرأي ويرفضه لكان ذكره إلّا أنّه عرضه عرضاً من غير أنْ يعلّقَ عليه، وهذه إشارة واضحة إلى قبولِه.

وفيما يأتي دراسة لآراء ابن مالك النحوّية التي عرضها المفسرون من غير تعليق أو رفض.

المسألة الأولى : في مجيء "الذي" بمعنى "الذين".

ذهبَ بعضُ النحاة إلى جواز مجيء "الذي" بمعنى الجمع، إلّا أنّهم اختلفوا في تعليل ذلك؛ فعلّل ذلك سيبويه بقوله: ((... لأنَّ معناه معنى الذين فعلوا، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء، كما أنَّ الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم. وقال أشهب بن رميلة:

وإنَّ الّذي حانتْ بفلجٍ دماؤهم ... هم القوُم كلُّ القومِ يا أم خالد))[1]

وذهب الفرّاء[2]، والمبرّد[3]، إلى أنّها دالةٌ على الجنس، ويتّضح ذلك من قول المبرد: ((فإنْ قلت قد جاء: ﴿ وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾[4] فمعناه الجنس))[5]، وذكر ذلك

(١) الكتاب: ١٨٦/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٥/١.
(٣) ينظر: المقتضب: ١٤٣/٢.
(٤) الزمر: ٣٣.
(٥) المقتضب: ١٤٣/٢.

أبو حيان أيضاً ، وبّين أنَّ العلة في ذلك هي مجيء "الذي" اسم جنس، والجنس يدلُّ على الجمع والواحد[١] .

أمّا الزمخشري؛ فقد نقلَ ما ذكره سيبويه والمبّرد في تعليله لمجيء الذي دالّاً على الجمع، إذ قال: ((والذي سوّغ وضع الذي موضع الذين، ولم يجز وضع القائم مكان القائمين ولا نحوه من الصفات، أمران: أحدهما: أنَّ "الذي" لكونه وصلة إلى وصف كلِّ معرفة بجملة، وتكاثر وقوعه في كلامهم، ولكونه مستطالاً بصلته، حقيقٌ بالتخفيف، ولذلك نهكوه بالحذف فحذفوا ياءه ، ثم كسرته ، ثم اقتصروا به إلى اللام وحدها في اسماء الفاعلين والمفعولين، والثاني: أنَّ جمعه ليس بمنزلةِ جمعِ غيرِه بالواو والنون، وإنَّما ذاك علامة لزيادة الدلالة، ألا ترى أنَّ سائر الموصولات لفظ الجمع، والواحد فيهن واحد، أو قصد جنس المستوقدين، أو أريد الجمع أو الفوج الذي استوقد نارا))[٢].

وأمّا ابن مالك فذهب إلى جواز مجيء "الذي" بمعنى "الذين" واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[٣] ، وبّين أنَّه لو لم يكن المراد بالذي الجمع لم يشر إليه بالجمع، ولا عاد إليه ضمير جمع، وقوله: ﴿ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾[٤] ، وبّين أنَّه لو لم يرد به جمع لما ضُرب به المثل[٥]، وهذا ما نقله أبو حيان في توجيه قوله تعالى:﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾[٦]، إذ قال: ((... وقال صاحب التسهيل فيه، وقد ذكر "الذين"، قال: ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيراً وفيه للضرورة قليلاً وأصحابنا يقولون: يجوز أنْ تحذف النون من الذين فيبقى الذي))[٧]، ونصُّ أبي حيان هذا يمكن أنْ يعدُّ تأييداً لرأي ابن مالك، فليس فيه ما يردُّه ويدحضه.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٨/٧.

(٢) الكشاف: ١٩١/١-١٩٢

(٣) الزمر: ٣٣.

(٤) البقرة: ٢٧٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٩٢/١

(٦) البقرة: ١٧.

(٧) البحر المحيط: ٢٠٧/١.

المسألة الثانية: في تعدية الفعل "سَمِعَ" إلى مفعولين.

اختلفَ النحويون في مسألةِ تعدية الفعل "سَمِعَ" إلى مفعولين، إذ ذكروا أنَّ الفعل "سَمِعَ" من حقّه أنْ يتعدى إلى مفعول واحد كسائر الأفعال الأُخرى إذا دخلَ على مسموعٍ كقولنا: سمعتُ كلامَ زيدٍ، وهذا ممّا لا خلافَ فيه، أمّا إذا جاءَ بعده اسم عين، أو ما لم يصح أنْ يُسمع كقولنا: سمعتُ زيداً ينادي، ففي المسألةِ خلافٌ بين النحويين[1].

منهم من ذهبَ إلى أنَّ الفعل "سَمِعَ" هنا متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ، والجملة بعده في موضعِ نصبٍ صفةٌ إذا كان المفعول به نكرة، وفي موضعِ نصبٍ حالٌ إذا كانَ المفعول به معرفة، وهذا ما ذكره الزمخشري في توجيه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[2]، إذ قال في توجيه الفعلين بعد "سَمِعْنَا فَتًى": ((هما صفتان لفتًى إلّا أنَّ الأوّلَ وهو "يذكرهم" لابُدَّ منه لسمعٍ؛ لأنَّك لا تقولُ: سمعتُ زيداً وتسكت، حتى تذكر شيئاً ممّا يسمع، وأمّا الثاني: فليس كذلك))[3].

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الفعل "سَمِعَ" متعدٍ إلى مفعولين، وجملة "يذكرهم" ثاني مفعوليها، وهذا ما ذهب إليه الأخفش[4]، وتبعه فيه أبو حيان، إذ اعترضَ على توجيه الزمخشري، وذكر أنَّ إعراب جملة "يذكرهم" صفة، لا وجه له، لذا يصحُّ أنْ تعربَ مفعولاً ثانياً للفعلِ "سَمِعَ"[5]

أمّا ابن مالك فقد نقل ذلك في شرح التسهيل؛ إذ قال: ((والحَقَ الأخفش والفارسي بعلم ذات المفعولين سَمِعَ الواقعة على اسم عين ولا يكون ثاني مفعوليها إلّا فعلاً دالّاً على صوت))[6]، واستدلَّ بالآية نفسها، وأضاف إلى ذلك أنَّ المفعولَ الثاني يجوزُ حذفُهُ إذا دلَّ عليه دليل[7]، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[8]؛ أي: هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون؟.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٣/١، والبسيط في شرح الجمل: ٤٣٣/١، وخزانة الأدب: ٩ /١٧٠.

(٢) الأنبياء: ٦٠

(٣) الكشاف: ١٥٢/٤

(٤) نقله البغدادي، ينظر: خزانة الأدب: ١٦٩/٩

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣٠٢/٦.

(٦) شرح التسهيل: ٨٤/٢

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٨٤/٢

(٨) الشعراء: ٧٢

وكما اختلف القدماء في هذه المسألة اختلف الباحثون المحدثون أيضاً، فمنهم مَن ذهبَ إلى أنَّ الفعل "سَمِعَ" لم يرد في القرآن الكريم إلّا متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، لذا يجبُ أنْ تكونَ الجملةُ التي بعده في موضعِ نصبٍ على الحال، أو صفة، وليست مفعولاً ثانياً [1].

ومنهم من ذهبَ إلى أنَّ الجملةَ لا تقعُ مفعولاً به إلّا بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، و"سمع" ليسَ من هذه الأفعال، ورُدَّ ذلك بأنَّ الفعل "سَمِعَ" أُجري مجرى عَلِمَ[2]، والذي سَوّغَ ذلك أنَّ الفعلَ يحتاج إلى مسموعٍ، واسم العين لا يدلُّ على ذلك، وأنَّ ذلك مستعملٌ في الكلام إذ تقول: سمعتُ نداءَ زيدٍ، وسمعتُ زيداً منادياً، لذلك قُدِّر المفعول به محذوفاً [3] في قوله تعالى ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾.

والذي يعنينا من ذلك ما ذكره الآلوسي في تفسيره؛ إذ قال: ((فذهب الأخفش والفارسي في الإيضاح وابن مالك وغيرهم أنَّه إنْ وليه ما يُسمع تعدّى إلى واحد كَسمِعت الحديث وهذا متفقٌ عليه، وإنْ وليه ما لا يُسمع تعدّى إلى اثنين ثانيهما مِّما يدلُّ على صوت))[4]، وبهذا يكون قد نسبَ هذا الرأي إلى ابنِ مالك من غير أنْ يعترضَ عليه، وهذه إشارةٌ منه إلى تقبله وارتضائه.

---

(١) ينظر: أفعال الحواس في القرآن الكريم: ٢٠

(٢) ينظر: تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري: ١٣٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٨٤/٢، وموقف ابن مالك من الأخفش الاوسط: ٣٣٥

(٤) روح المعاني : ٦٣/١٧

المسألة الثالثة: في مجيء الباء بمعنى "من".

إنَّ مجيء الباء بمعنى "من"، من المعاني التي أثبتها ابنُ مالك، إذ ذكَر أنَّ من معاني الباء موافقة "من"، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[١]:

فلثمتُ فاها آخذاً بقرونها شربَ النزيفِ ببردِ ماءِ الحشرج

وذكر أنَّ الباَء في "ببرد" بمعنى: من، ونسبَ ذلك إلى أبي علي الفارسي، واعترض على ما روي عن الأصمعي بقول الشاعر[٢]:

شربنَ بماءِ البحرِ ثم ترفّعتْ متى لججٍ خضر لهنَّ نئيجُ

وذكر أنَّ الأجودَ في هذا أنْ يُضمّنَ "شربن" بمعنى "روين" كما ضُمّنَ "يحمى" معنى "يوقد"[٣] في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ..﴾[٤] .

وهذه المسألة نسبها ابن عقيل[٥]، والمرادي[٦]؛ إلى الكوفيين والقتبّي والفارسّي، ولم يذكرا من رفض هذا المعنى ونفاه، والتحقيق أنَّ هذه المسألة من المسائل التي رفضها ابن جني قائلاً: ((فأمّا ما يحكيه أصحاب الشافعي رحمه الله عنه، من أنَّ الباء للتبعيض فشيءٌ لا يعرفه أصحابنا، ولا وردَ به ثبت .))[٧] ، فيفهم منه أنَّه رافضٌ لهذه المسألة لعدمِ وجودِ السماع عليها، ولعلَّ ابن جني يميل في مثل هذا إلى التضمين، فهو القائل: ((اعلم إنَّ الفعلَ إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بانَّ هذا الفعل بمعنى ذاك الآخر فلذلك جيَء معه بالحرفِ المعتادِ مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه[٨]﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ وأنت لا تقول: رفثتُ إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو

(١) اختلف في نسبته فهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٩٢، والأغاني: ١٨٤/١، وجمهرة اللغة: ١١٣٣، ولجميل أو لعمر في لسان العرب: (حشرج)، ولعبيد بن اوس الطائي في الحيوان: ١٨٣/٦، وبلا نسبة في الجني الداني: ٣٣، ومغني اللبيب: ١٢٦/١، ولسان العرب: (نزف) ، وهمع الهوامع: ٥١/٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين: ٥١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٥٢-١٥٣، وشرح الكافية الشافية: ٨٠٦/٢-٨٠٧.

(٤) التوبة: ٣٥

(٥) ينظر: المساعد على شرح التسهيل: ٢٦٤/٢.

(٦) ينظر: الجني الداني: ٤٣

(٧) سر صناعة الإعراب: ١٣٤/١.

(٨) البقرة: ١٨٧

معها؛ لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بـ "إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ "إلى" مع الرفث؛ إيذاناً وإشعاراً انه بمعناه))[1]، وخلاصة ما تقدّم أنَّ في هذه المسألة رأيين؛ الأّول: جواز مجيء الباء بمعنى "من"، وهذا ما نسبه ابن مالك إلى الفارسي والأصمعي، والثاني: عدم جواز ذلك، والمسألة من باب التضمين، وهذا ما نستشفه من كلام ابن جني.

وهذه المسألة ذكرها ابن عاشور في توجيه قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾[2]، إذ قال: ((...وذهب الأصمعي إلى أنَّ الباء في قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ بمعنى "من" التبعيضية ووافقه الفارسي وابن قتيبة وابن مالك، وعدَّ في كتبه ذلك منمعاني الباء ونُسب إلى الكوفيين.))[3]، ونصُّ ابن عاشور هذا يمكن أنْ يُعدُّ تأييداً لرأي ابن مالك، فليس فيه ما يردُّه ويدحضه.

المسألة الرابعة: في إعراب كلمة "الكواكب".

استشهد ابن مالك بقوله تعالى:﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾[4]. على إعمال المصدر المنون، إذ ذكر أنَّها قراءة أبي بكر بن عاصم، و(بزينة الكواكب)؛ أي: بتزيين الكواكب[5]، ومن يتعمق في هذه المسألة يجد أنَّ ابن مالك قد نقل توجيهاً واحداً لكلمة "الكواكب" وعلى قراءة واحدة، ولم يشرْ إلى غيرها من القراءات التي ذكرها المفسرون وفصّلوا فيها، وخلاصتها أقوال عدّة.

الأول: أنَّ "الكواكب" بدلٌ من زينةٍ، بدلُ كلٍّ من كلّ، والمراد به هنا الاسم الذي يزان به لا المصدر[6]، وهذا ما يرجّحه الباحث وعليه قراءة عاصم[7].

---

(١) الخصائص: ٥١٠

(٢) الإنسان: ٦

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٨١/٢٩.

(٤) الصافات: ٦

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١١٦/٣.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/٥ ، وإرشاد العقل السليم: ٥٣٧/٤.

(٧) تنظر قراءة عاصم والقراءات الأخرى في الحجة في القراءات السبع: ٣٠١/١، والحجة للقراء السبعة:٥٠/٦-٥١، والمبسوط في القراءات العشر: ٣٧٥/١، والمحتسب:٣٣٢/٢، و معجم القراءات: ٦/٨-٨.

الثاني: أنَّها عطف بيان؛ وذلك أنَّ الزينة مبهمة، والكواكب بيان له، أو على تقدير أضواء الكواكب، أو الزينة للكواكب أضواؤها وهذا ما نُسب إلى ابن عباس(١).

الثالث: أنَّ "زينة" مصدر، وهذا من باب إضافة المصدر إلى فاعله، أي: بأنْ زانتها الكواكب، أو على إضافته إلى مفعوله، بأنْ زانَ الله الكواكب وحسنها(٢).

الرابع: أنْ تكون كلمةُ "الكواكب" منصوبةً على أنَّها مفعولٌ به للمصدرِ، وهذا ما نقله ابن مالك(٣).

وهذه الأقوال ولا سيما ما ذكره ابن مالك نقلها الآلوسي في تفسير الآية نفسها من غير أنْ يرجّحَ بعضها على بعضٍ، وذلك بقوله: ((... وقرأ الأكثرون ﴿بِزِينَةٍ الكواكب﴾ بالإضافة على أنَّها بيانية لما أنَّ الزينة مبهمة صادقة على كلِّ ما يزان به فتقع الكواكب بياناً لها، ويجوز أنْ تكون لاميّة على أنَّ الزينة للكواكب أضواؤها أو أوضاعها... وليس هذا من المصدر المحدود كالضربة حتى يقال لا يصحُّ إعماله كما نصَّ عليه ابن مالك لأنَّه وضع مع التاء كالكتابة والإصابة وليس كلُّ تاءٍ في المصدر للوحدة، وأيضاً ليست هذه الصيغة صيغة الوحدة ...))(٤).

المسألة الخامسة: في توجيه قراءة نافع "تأمروني".

إنَّ توجيه قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾(٥) من المسائل الخلافية بين النحاة؛ إذ اختلفوا في المحذوف من النونين، وخلاصة ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أنَّ المحذوفة هي نون الرفع، وهذا ما ذهب إليه سيبويه وذلك بقوله: ((وتقول: هل تفعلُنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشدّ استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا.))(٦).

---

(١) ينظر: إرشاد العقل السليم: ٥٣٧/٤، وروح المعاني: ٦٨/٢٣.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢٠٠/٥-٢٠١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/٥، وإرشاد العقل السليم: ٥٣٧/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١١٦/٣.

(٤) روح المعاني: ٦٨/٢٣

(٥) الزمر: ٦٤، وقراءة نافع بنون واحدة مفتوحة وحذف احدى النونين، ينظر: الحجة للقّراء السبعة: ٩٧/٦-١٠٠، والمبسوط في القراءات العشر: ٣٨٥/١

(٦) الكتاب: ٥١٩/٣-٥٢٠.

المذهب الثاني: أنَّ المحذوفة هي نون الوقاية، وهذا ما صرَّح أبو علي الفارسي؛ إذ قال: ((.. فمن خفّف النون وقال "تأمروني" فإنَّه ينبغي أنْ يكون حذف النون الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم، لأنَّها قد حذفت في مواضع، نحو فليتي وإنِّي، وكأنِّي، وقدي ... وإنَّما قدّر المحذوف الثانية لأنَّ التكرير والتثقيل به وقع، ولأنَّ حذف الأولى لحن لأنَّها دلالة الرفع))[١]، وهذا ما نسبه أبو حيان إلى المبّرد والأخفش الصغير(ت٣١٥هـ) وابن جني[٢].

أمَّا ابن مالك فقد ذكر أنَّ أكثر المتأخرين يذهبون إلى أنَّ المحذوف هو نون الوقاية، ونقل مذهب سيبويه واستدلَّ على صحته بأمور[٣]:

الأول: أنَّ نون الرفع قد تحذف من غير سبب، مع عدم وجود نون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذفُ ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لا يعهد حذفه.

الثاني: أنَّ نون الرفع تنوب عن الضمة، وقد تحذف الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾[٤]، وهي قراءة للسوسي، وفي الاسم: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[٥]، لذا فحذف نون الرفع قياساً على الضمة أولى من حذف نون الوقاية.

الثالث: حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية فلا وجود لسبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

الرابع: لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثانٍ، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

(١) الحجة للقّراء السبعة: ٦/٩٩-١٠٠

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ١٩٤

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/٥٢ ، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٤) البقرة: ٦٧، والقراءة بسكون الراء للسوسي والدوري، ينظر: المحتسب: ١/٢٥٧، والجامع لأحكام القرآن:١/٤٤٤، ومعجم القراءات:١/١٢٠

(٥) الزخرف: ٨٠

وهذه المسألة ذكرها محمد يوسف أباضي، وذكر فيها رأي ابن مالك من غير ترجيح أو رفض، وذلك بقوله: ((وقال سيبويه واختاره ابن مالك أنَّ المحذوف نون الرفع))[1]، وذكرها الآلوسي أيضاً إلّا أنّه لم يصرّح بنسبة الآراء إلى أصحابها، وذلك بقوله: ((وفي تعيين المحذوف من النونين خلاف فقيل: الثانية لأنّها التي حصل بها التكرار، وقيل: الأولى لأنّها حرف إعراب عرضة للتغيير))[2].

المسألة السادسة: في حركة لام الأمر.

ذكَر ابنُ مالك هذه اللام في التسهيل، وأطلقَ عليها لَام الأمرِ، أو لام الطلب، ثمَّ ذكَر حركتها، وأشارَ إلى أنَّها مبنّية على الكسرِ، أمّا إذا وقعتْ بعدَ الواو، والفاءِ، وثّم فيجوز تسكينها، وفتحتها لغة[3]، وهذا ما ذهبَ إليه الرضي[4] ؛ إذ بيّنَ أنَّ هذه اللام تكون ساكنة إذا سبقتْ بالفاءِ والواوِ، لشدّةِ اتّصالهِما بما بعدهما، وذلك أنَّهما على حرفٍ واحدٍ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[5]، وأمّا "ثّم"؛ فيجوز أنْ تُسكَن اللام معها حملاً على الفاءِ والواوِ؛ كقولة تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾[6].

أمّا سببُ تسكين هذه اللام؛ فذكَر المرادي أنَّ النحويين قد اختلفوا في علّةِ تسكين اللام إذا سبقت بحرف عطف، فذهبَ بعضُهم إلى أنَّه من بابِ الحمل على عين "فَعِل"، إجراءً للمنفصل مجرى المتصل.

وذهبَ ابن مالك إلى أنَّه رجوعٌ إلى الأصل، لأنَّ للام الطلب الأصالة في التسكين، وذلك من وجهين؛ أحدهما مشترك وهو كون السكون مقّدم على الحركة، إذ هي زيادة، والأصل عدمها، والثاني خاصّ بها وهو أنْ يكون لفظها مشاكلاً لعملها كباء الجر، والذي منعَ سكونها الابتداء بها، فعند دخول حرف العطف عليها زال السبب من ذلك فرجعَ إلى الأصل وهو السكون[7] .

(١) هميان الزاد: ٨٧/١٢.
(٢) روح المعاني: ٢٣/٢٤.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٥٧/٤-٥٨
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٥/٤
(٥) البقرة : ١٨٦
(٦) الحج : ١٥
(٧) ينظر: الجني الداني: ١١٢

وهذه المسألة ذكرها ابن عادل في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[١] إذ وجّه لام "لقد" في الآية السالفة، وقام بعرض موجز لأقسام اللام العاملة وغير العاملة، وذكر لام الأمر، وتكلّم عن حركتها ناقلاً في ذلك قول ابن مالك؛ إذ قال: ((و"اللام" في "لقد" جواب قسم محذوف تقديره والله لَقَدْ، وكذلك نظائرها. قال بعض المتأخرين لها نحو أربعين معنى، قال: وجميع أقسام "اللام" التي هي حرف معنى يرجع عند التَّحقيق إلى قسمين: عاملة، وغير عاملة، فالعاملة قسمان: جارّة ، وجازمة، وزاد الكوفيون النَّاصبة للفعل .

وغير العاملة خمسة أقسام: لام ابتداء، ولام فارقة، ولام الجواب، ولام موطّئة، ولام التعريف عند من جعل حرف التعريف أحادياً . أمّا الجارة فلها ثلاثون قسماً مذكورة في كتب النحو . وأمّا الجازمة فلام الأمر، والدعاء والالْتِمَاس. وحركة هذه اللام الكسر. ونقل ابن مالك عن الفرّاء أنَّ فتحها لغة ، ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء، وهو الأكثر))[٢].

المسألة السابعة: في ماهية "إذا" الفجائية .

اختلف النحويون في "إذا" الفجائية؛ من حيث كونها حرفاً أو ظرفاً ؛ فمنهم من ذهب إلى أنَّها حرفٌ، ومنهم من ذهب إلى أنَّها ظرفٌ، فذهب ابن جني[٣]، وأبو البركات الانباري[٤] إلى أنَّها ظرف مكان، واختار ذلك ابن عصفور[٥]، وقيل إنَّه مذهبُ الكوفيين[٦]، واحتجوا على ذلك بوقوعِها خبراً عن الجثة كقولنا: خرجتُ فإذا زيد[٧]، وذهب الرياشي(ت٢٥٧هـ) والزجاج إلى أنَّها ظرفُ زمانٍ، واختار ذلك ابن طاهر(ت٤١٨هـ) وابن خروف(ت٦٠٩هـ)[٨].

---

(١) البقرة: ٦٥.
(٢) اللباب: ١٤٥/٢
(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٢٧/٢
(٤) ينظر: البيان: ٣٦٩/١
(٥) ينظر: همع الهوامع: ١٨٢/٣.
(٦) ينظر: الإنصاف: م/٩٩، ٥٧٦/٢–٥٧٨
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٩/١
(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢–٢١٥، والجنى الداني: ٣٧٤، وهمع الهوامع: ١٨٢/٣.

أمّا الكوفيون والأخفش(١)، فذهبوا إلى أنَّها حرف، وتابعهم في ذلك ابن مالك؛ إذ ذكر آراء القدماء فيها ووافق من قال بحرفيتها وأستدلّ له بثمانية أوجه(٢):

الأول: أنَّها كلمة تدلُّ على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني: أنَّها كلمة لا تقع إلّا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلّا في الحروف كلكن وحتى الابتدائية.

الثالث: أنَّها كلمة لا يليها إلّا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلّا في الحروف.

الرابع: أنَّها لو كانت ظرفاً لم يختلف مَن حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية .

الخامس: أنَّها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو:﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٣)، إذ لا تكون كذلك إلّا حرفاً .

السادس: أنَّها لو كانت ظرفاً فيجب أنْ تقترنَ بالفاء، إذا صدر بها جواب الشرط، فإنَّ ذلك لازِمٌ لكلِّ ظرفٍ صدر به الجواب نحو: إنْ تقم فحينئذ أقم.

السابع: أنَّها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعدها على الحال، كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيدٌ مقيماً .

الثامن: أنَّها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها "إنَّ" المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو: عندي إنَّك فاضل، وأمر "إنَّ" بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك كقوله(٤):

إذا أنَّه عبدُ القفا واللهازم.

والذي يعني البحث في هذه المسألة ما ذكره محمد يوسف أباضي في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾(٥)، إذ قال:

(١) ينظر: الجني الداني: ٣٧٥، ومغني اللبيب: ١٠٩/١، والمساعد: ٥١٠/١

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢-٢١٥.

(٣) الروم: ٣٦.

(٤) صدره: وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١٤٤/٣، والخصائص: ٥٦٩، والمقتضب: ٣٥١/٢، وشرح المفصل: ٩٧/٤، وشرح عمدة الحافظ: ٨٢٨، وشرح التصريح: ٢١٨/١، وشرح شذور الذهب: ٢٧٥، وشرح ابن عقيل: ٣٢٧/١، وهمع الهوامع: ١٣٨/١.

(٥) طه: ٦٦

((وإذا للفجاءة حرف عند الأخفش وابن مالك))(١)، وذكر آراء النحويين في المسألة من غير ترجيح أو رفض.

المسألة الثامنة: في دلالة "لو" على التمني.

اختلفَ النحويون في دلالة "لو" على التمني نحو قولهم: لو تأتيني فتحدثني، وخلاصة ذلك أربعة مذاهب:

الأول: أنَّ "لو" قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب "ليت"؛ وهذا ما نُسب إلى ابن الضائع(٢)، وابن هشام الخضراوي(٣)، وقد علّق عليه بعض الباحثين قائلاً: ((وهذا مقبول لورودها في القرآن الكريم، ولا جواب لها))(٤)، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾(٥)، فكلمة مثوبة – على رأيه – ليست جواباً، وإنَّما جملة مستأنفة أو جواب لقسم محذوف تقديره: والله لمثوبة، ولو هنا للتمني .

الثاني: أنَّها شرطية أشربتْ معنى التمني؛ وهذا ما ذكره المرادي(٦)، وابن هشام(٧)، والدليل على ذلك أنَّ العرب جمعوا لها بين جوابين؛ جواب منصوب بعد الفاء؛ لبيان معنى التمني، وجواب باللام لكونها امتناعية: كقول المهلهل(٨):

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كليبٍ ... فيَعْلَم بالذنائب أيُّ زيرِ
بيوم الشعثمين لَقرَّ عيناً ... وكيف لقاءُ مَن تحتَ القبور

الثالث: أنَّها مصدرية أغنت عن فعل التمني، وليست حرفاً للتمني؛ لكونها تقع غالباً بعد ما يدلُّ على تمنٍّ، وأكثر ما تقع بعد "ودَّ – يودّ"، أو ما في معناها؛ وهذا ما ذهب إليه ابن مالك(٩)؛ وعلّل ذلك بقوله: ((فإنْ قيل: كيف دخلت "لو" المصدرية على أنَّ في نحو:

---

(١) هميان الزاد: ٢٤٨/٨.

(٢) ينظر: الجني الداني: ٢٩٨.

(٣) ينظر: الجني الداني: ٢٨٩، مغني اللبيب: ٢٨٣/١.

(٤) خصائص مذهب الأندلس النحوي: ١٠٩.

(٥) البقرة: ١٠٣

(٦) ينظر: الجني الداني: ٢٨٩.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٣/١.

(٨) البيت في رثاء أخيه كليب، وهو في ديوانه: ٣٩، وفي شرح التسهيل: ٣٣/٤

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٨/١، وشرح الكافية: ٣٠٣/١-٣٠٤.

((فلو أنَّ لنا كرة))؟، فالجواب في وجهين: أحدهما: أنَّ لو داخلة على "ثبت" مقدراً رافعاً لـ"أنَّ"، فلا يستلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري . الثاني: أنْ يكون هذا من باب التوكيد اللفظي، وهو من أحسنه))[١].

الرابع: أنَّ لو قد تجيء للتمني كقولنا: لو تأتينا فتحدثنا، كما نقول: ليتَ تأتينا فتحدثنا، ويجوز في "تحدثنا" النصب والرفع؛ وهذا ما ذهب إليه الزمخشري[٢]، وعلّق عليه ابن مالك بقوله: ((فإنْ أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإنْ أراد أنَّ "لو" حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح، لأنَّ ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت))[٣].

وأمّا المفسرون فقد ذكروا هذه المسألة في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ ... يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ...﴾[٥]، وذكروا فيها رأي ابن مالك من غير ترجيح أو رفض، وإليك نصوصهم في ذلك.

- قال أبو حيان: ((فقال ابن مالك إنْ أراد به الحذف أي وددت لو تأتيني فتحدثني فصحيح، ومن أراد أنَّها موضوعة للتمني فغير صحيح ....))[٦].
- قال ابن عادل: ((قال الزمخشري: ولو تجيء في معنى التمني كقولنا: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: لَيْتَكَ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي، قال ابن مالك: إنْ أراد به الحذف أي وَدِدْتُ لو تأتني فتحدثني فصحِيح، وإن أراد أنَّها موضوعة له فليس بصحيح))[٧].
- قال الآلوسي: ((وابن مالك رضي الله عنه يقول: إنَّ لو في أمثال ذلك مصدرية لا غير لكنَّها أشبهت ليت بالإشعار بالتمني، وليست حرفاً موضوعاً له...))[٨].

فيلحظ مما تقدم أنَّ المفسرين نقلوا ما ورد عن ابن مالك من غير تأييد أو رفض.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٣٠/١

(٢) ينظر: المفصل: ٤١٩، وشرح المفصل: ١١/٩.

(٣) شرح التسهيل: ٢٣٠/١.

(٤) السجدة: ١٢

(٥) البقرة: ٩٦.

(٦) البحر المحيط: ١٩٦/٧

(٧) اللباب: ٤٨٣/١٥

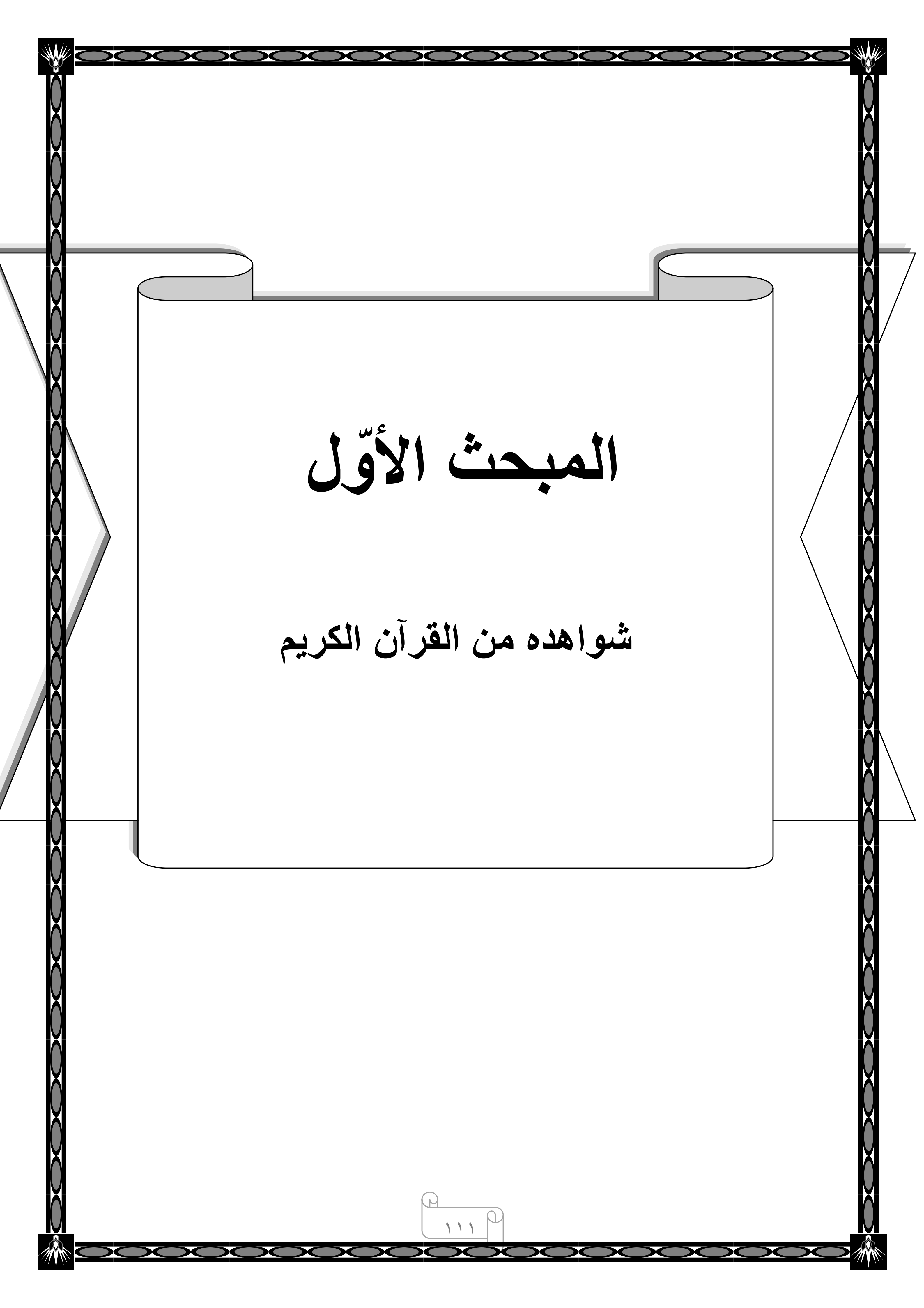
(٨) روح المعاني: ٣٣٠/١

الفصل الثالث
شواهد ابن مالك في تفاسير القرآن الكريم

المبحث الأول: شواهده من القرآن الكريم

المبحث الثاني: شواهده من الحديث الشريف

المبحث الثالث: شواهده من الشعر.



المبحث الأوّل

شواهده من القرآن الكريم

يُعدُّ القرآن الكريم أعلى مراتبِ الكلامِ باتّفاقِ العلماءِ فهو ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾[1]، وهو النص الوحيد الموثوق بصحته كلَّ الوثوق، وهو أبلغُ كلامٍ عرفتْهُ العربيّةُ على الإطلاق، لذا فإنَّ كلَّ دراسةٍ في ميدانِ الاستشهاد النحويّ بالقرآنِ الكريمِ، وحديث الرسول(صلي الله عليه وآله وسلم)، والشعر العربيّ تُؤكِّد أنَّ القرآنَ الكريمَ هو الأصلُ لهذه الأُصول، وهو الدعامةُ الّتي ترتكزُ عليها أُصول الاستشهاد الأُخرى، وهو قمَّةُ الفصاحةِ والبلاغةِ، وإنَّ له فضلاً كبيراً في حفظ اللغة.

وَمَنْ يتصفحُ كتبَ ابن مالك يجدها مليئةً بالشواهد القرآنّية، إذ استشهد في شرح التسهيل بثمانين وسبعمائة ألف آية، وفي شرح الكافية الشافية بثمانين وستمائة آية، وفي شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ باثنتين وتسعين وأربعمائة آية، وفي شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح بتسعٍ وعشرين ومائتي آية، وقد شغل الاستشهاد بالقضايا النحوية النصيب الأكبر منها[2]، وإنَّ كثرةَ استشهادِهِ بالقرآن الكريم دعتِ المفسرين إلى أنْ يرددوا شواهده القرآنية في تفاسيرهم؛ إذ كانوا يصرّحون بآرائه وآراء القدماء التي تابعها ذاكرين شواهدها معها، وفيما يأتي دراسة للشواهد القرآنية التي ذكرها المفسرون مصرحين بأنَّها من شواهد ابن مالك.

المسألة الأولى: في تعليق الفعل (سأل) عن العمل.

ذكر ابن مالك أنَّ الأفعال (نظر "البصرية والقلبية"، وأبصر، وتفكر، وسأل) يجوز أنْ تكون معلّقة عن العمل مع الاستفهام[3]، واستدلَّ على تعليق الفعل "سأل" بقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾[4].

وهذا الشاهد ذكره ابن عاشور في توجيه قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[5]، وذلك بقوله: ((وحق "سأل" أنْ يتعدى إلى مفعولين من باب "كَسَا" أي ليس أصلُ مفعوليه مبتدأً

(١) فصلت: ٤٢

(٢) ينظر: الشاهد النحوي عند جمال الدين ابن مالك: ٢٤–٢٥

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٨٩/٢

(٤) الذاريات:١٢

(٥) البقرة:٢١١

وخبراً، وجملة "كم آتيناهم" لا تكون مفعوله الثاني؛ إذ ليس الاستفهام مطلوباً بل هو عين الطلب، ففعل "سَلْ" معلَّق عن المفعول الثاني لأجل الاستفهام، وجملة "كم آتيناهم" في موقع المفعول الثاني سادة مسده. والتعليق يكثر في الكلام في أفعال العلم والظن إذا جاء بعد الأفعال استفهام أو نفي أو لام ابتداء أو لام قسم، وأُلحقَ بأفعال العلم والظن ما قارب معناها من الأفعال، قال في "التسهيل": "ويشاركهن فيه – أي: في التعليق– مع الاستفهام، نظر وتفكر وأبصر وسأل"، وذلك كقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾.))[1].

المسألة الثانية: في خروج "إذا" عن الظرفية.

ذكر ابن مالك أنَّ "إذا" قد تفارقها الظرفية مفعولاً بها أو مجرورةً بـ "حتى"[2]، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ...حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا...﴾[3] .

وهذا الشاهد ذكره ابن عادل في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[4]، وصرّح بقبوله وارتضائه، وذلك بقوله: ((قوله: ﴿حتى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الموت﴾ "حتَّى" حرف ابتداء، والجملةُ الشَّرطيَّةُ بعدها غايةٌ لما قَبْلَهَا، أي: ليست التَّوْبَةُ لقوم يَعْمَلُونَ السَّيِّئات، وغايةُ عملهم إذَا حَضَرَ أحدَهُمُ الْمَوْتُ قالوا "كيت وكيت" هذا وجه حَسَنٌ، ولا يجوزُ أنْ تكُونَ "حتى" جارّة لـ "إذا" أي: يعملون السَّيِّئاتِ إلى وقت حضور الموتِ من حيثُ إنَّهَا شرطيَّةٌ، والشَّرْطُ لا يعمل فيه ما قبله، وإذا جعلنا "حتَّى" جارَّةً تعلَّقت بـ "يعملون" وأدوات الشَّرْطِ لا يعملُ فيها ما قَبْلَهَا، ألا ترى أنَّهُ يجوزُ "بمَن تمرر أمْرُرْ"، ولا يجوز: مَرَرْتُ بمن يقم أكرمه، لأنَّ له صَدر الكلام، ولأنَّ "إذا" لا تتصَرَّفُ على المَشْهُورِ كما تَقَدَّمَ في أوَّل البَقَرَةِ؛ واستدلَّ ابْنُ مَالِك على تصرُّفِهَا بوجُوهٍ: منها جرها بـ "حتَّى" نحو: ﴿ حتى إِذَا جَآءُوهَا﴾...))[5].

---

(١) التحرير والتنوير: ٢/٢٣٣-٢٣٤

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٠٩

(٣) الزمر: ٧١

(٤) النساء: ١٨

(٥) اللباب في علوم الكتاب: ٦/٢٥٣

المسألة الثالثة: في وقوع "إذ" موقع "إذا".

ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنَّ "إذ" كما يُراد به المضي يُراد بها الاستقبال أيضاً [١]، واستدلَّ على ذلك بقولِه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ..﴾[٢].

وهذا الشاهد ذكره الآلوسي في موضعين من تفسيره مصرحاً بأنَّه من شواهد ابن مالك، ومن ذلك ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾[٣]، وذلك بقوله: (("إذ تستغيثون ربكم" بدل من "إذ يعدكم" وإنْ كانَ زمانُ الوعدِ غيرَ زمانِ الإستغاثة ... وأجيب بأنَّ ذلك مبني على ما ذهب إليه بعض النحاة كابن مالك من أنَّ "إذ" قد تكون بمعنى "إذا" للمستقبل كما في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾))[٤].

وقالَ في موضعٍ آخَر: ((أنَّ "إذ" قد تخرج من المضي إلى الاستقبال على ما ذهب إليه جماعة منهم ابن مالك محتجّاً بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾))[٥].

وما ذكره الآلوسي في هذه المسألة يمكن أنْ يُعَدَّ تصريحاً منه بقبول مذهب ابن مالك، وذلك أنّه ذكر مذهب ابن مالك وشاهده القرآني من غير أن يردّه ويرفضه.

المسألة الرابعة: في مجيء "من" لبيان الجنس.

استدلَّ ابن مالك على هذه المسألة[٦] بقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[٧].

وهذا الشاهد ذكره ابن عرفة في توجيه قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً ...﴾[٨]، مصرّحاً بأنَّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((قوله تعالى: ﴿مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ﴾ قال

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢١٢، ٣/١٨١

(٢) سورة غافر: ٧٠، و ٧١

(٣) الأنفال: ٩

(٤) روح المعاني: ٩/١٧٢

(٥) المصدر السابق: ٢٥/٨٣

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٣٤

(٧) فاطر: ٣٣

(٨) البقرة: ٢٥

الزمخشري: "من" الثّانية لابتداء الغاية، أو البيان، كقولك: رأيت منك أسداً تريد أنت أسد. وتعقبه أبو حيان بأنَّ "مِنْ" البيانية لم يثبتها المحققون ولو صحَّت لامْتنعت هنا إذ ليس قبلها ما تكون بياناً له لاَ معْرفة ... ونقل بعض الطلبة أنَّ ابن مالك جعل "من" في قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ للبيان))[1].

المسألة الخامسة: في "من" الفصلية.

ذكر ابن مالك أنَّ من معاني "من" الفصل[2]، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[3]، وقوله: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[4]، وهذان الشاهدان ذكرهما ابن عاشور في غير موضع من تفسيره واعتمد عليهما في توجيه النصوص القرآنية، وإليك بعض نصوصه في ذلك:

- (("مِن" في قوله: "من المصلح" تفيد معنى الفصل والتمييز وهو معنى أثبته لها ابن مالك في "التسهيل" قائلاً "وللفصْل" وقال في "الشرح" : وأشرت بذكر الفصل إلى دخولها على ثاني المتضادين نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ و﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾))[5].
- ((و"مِنْ" في قوله: "من الطيب" معناها الفصْل أي فصل أحد الضدين من الآخر، وهو معنى أثبته ابن مالك وبحث فيه صاحب "مغني اللبيب"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾))[6].
- ((و"مِنْ" في قوله: "من الطيب" للفصل، وتقدم بيانها عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾))[7].
- ((وإثبات معنى الفصل لحرف "مِن" قاله ابن مالك، ومثَّل بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، وقوله: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ...﴾[8]. ونظر فيه ابن

(١) تفسير ابن عرفة: ١/٧٧-٧٨

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٣٧

(٣) البقرة: ٢٢٠

(٤) آل عمران: ١٧٩

(٥) التحرير والتنوير: ٢/٣٥٨

(٦) المصدر السابق: ٣/٢٨٧

(٧) التحرير والتنوير: ٦/١٤١

(٨) الأنفال: ٣٧، ولم يستدل ابن مالك بهذه الآية، وإنَّما استدلَّ بالآية: ١٧٩ من سورة آل عمران كما سبق تخريجها.

هشام في "مغني اللبيب" وهو معنى رشيق متوسط بين معنى الابتداء ومعنى البدلية وليس أحدهما))[1].

- ((وحرف "من" في قوله: "من بيننا" بمعنى الفصل كما سّماه ابن مالك وإنْ أباه ابن هشام، أي: مفصولاً من بيننا كقوله تعالى: ﴿ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾))[2].

المسألة السادسة: في مجيء الباء بمعنى "على".

ذكر ابن مالك أنَّ من معاني الباء أنْ تكونَ بمعنى "على"[3]، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ....﴾[4].

وهذا الشاهد ذكره أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[5]، وصرّح بأنّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((... وقيل: ليست بزائدة، وهي بمعنى على، أي: فإنْ آمنوا على مثل ما آمنتم به، وكون الباء بمعنى على، قد قيل به، وممّن قال به ابن مالك، قالَ ذلك في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾، أي: على قنطار﴾))[6].

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة يمكن أنْ يُعدَّ تصريحاً منه بقبول مذهب ابن مالك، وذلك أنّه إنّما ذكر مذهب ابن مالك بعدما وجّه النصَّ القرآني على تقدير الباء بمعنى على، وهذا هو الراجح عنده.

---

(1) التحرير والتنوير: ٢٠٩/١٠

(2) السابق: ٢٤٤/١٤

(3) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٢/٣

(4) آل عمران: ٧٥

(5) البقرة: ١٣٧

(6) البحر المحيط: ٥٨١/١

المسألة السابعة: في مجيء اللام بمعنى "في" .

ذكر ابن مالك أنَّ من معاني اللام أنْ تكون بمعنى "في"(١)، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾(٢)، وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾(٣).

وهذان الشاهدان ذكرهما أبو حيان في تفسيره مصرّحاً بأنّهما من شواهد ابن مالك على مجيء اللام بمعنى "في"، ولم يذكر ما يمكن أنْ يرد مذهب ابن مالك ويدحضه، وإنما عرض ذلك عرضاً من غير تأييد أو رفض، وذلك بقوله: ((...وذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام تكون بمعنى "في"، ووافقهم ابن قتيبة من المتقدمين، وابن مالك من أصحابنا المتأخرين، وجعلَ من ذلك قوله: ﴿الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أي: في يوم، وكذلك ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾، أي: في وقتها))(٤).

المسألة الثامنة: في حذف المضاف وإبقاء عمله.

ذهب ابن مالك إلى جواز حذف المضاف وإبقاء عمله(٥)، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٦) بجرِّ "الآخرة"، والتقدير: يريد عرضَ الآخرة.

وهذا الشاهد ذكره محمد يوسف أباضي في توجيه الآية نفسها، وذلك بقوله: ((...وقرأ ابن جماز بجرِّ الآخرة على حذف المضاف(٧)، وإبقاء المضاف إليه مجروراً، فقدّره ابن مالك: والله يريد عرض الآخرة من جنس المضاف المذكور ليشعر به))(٨).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٦/٣

(٢) الأنبياء: ٤٧

(٣) الأعراف: ١٨٧

(٤) البحر المحيط: ٢٩٤/٦

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٥/٢

(٦) الأنفال: ٦٧

(٧) قرأ الجمهور (الآخرةَ) بالنصب مفعولا به، وقرأ سليمان بن جماز المدني بجرّها ، ينظر: المحتسب: ٢٨١/١-٢٨٢، و معجم القراءات: ٣٣٠/٣

(٨) هميان الزاد: ٤١٦/٥

المسألة التاسعة: في الفصل بين المؤكد والمؤكد.

ذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين الْمُؤَكِّد والْمُؤَكَّد بـ "ثمَّ"، وذلك إذا كانا جملتين، وأمن توهم كون الثانية غير مؤكدة[١]، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٢].

وهذا الشاهد ذكره ابن عادل في توجيه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[٣]، وذلك بقوله: ((للنَّاس في هذا قولان: أحدهما: أنَّ هذا من باب التوكيد، ولا يَضُرُّ حرفُ العطف في ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾، حتى إنَّ ابن مالكٍ جعل هذا من التوكيد اللفظيِّ المبّوبِ له في النحو.))[٤]، وقال في موضعٍ آخَر: ((قوله: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾؛ التكرار للتوكيد. وزعم ابن مالك: أنَّه من باب التوكيد اللفظي، ولا يَضُرُّ توسّط حرف العطف، والنحويون يأبون هذا، ولا يسمّونه إلّا عطفاً وإنْ أفادَ التأكيد))[٥].

وذكره الآلوسي أيضاً في توجيه الآية نفسها؛ إذ قال: ((إنَّ التكرير لمجرد التأكيد ويجوز فيه العطف بـ "ثمّ" كما صرّحَ به ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾))[٦].

وقال في موضعٍ آخَر: ((وإنْ أريد التأكيد الاصطلاحي كما قيل به في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٧] فهو مخالف لما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنَّ عطف التأكيد يختصّ بثمَّ))[٨].

وقال أيضاً: ((﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ قيل تكرير لما قبله من الردع والوعيد للمبالغة وثمَّ للتفاوت في الرتبة فكأنَّه قيل لهم يوم القيامة ردع وعذاب شديدان بل لهم يومئذ أشد

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٥/٣

(٢) النبأ: ٤، ٥

(٣) المائدة: ٩٣

(٤) اللباب في علوم الكتاب: ٥١١/٧

(٥) المصدر السابق: ٩٤/٢٠

(٦) روح المعاني: ٢٠/٧

(٧) التكاثر: ٣، ٤

(٨) روح المعاني: ١٤٥/٢٥

وبهذا الاعتبار صار كأنه مغاير لما قبله فعطف عليه وابن مالك يقول في مثله إنَّه من التوكيد اللفظي وإنْ توسط حرف العطف))[١].

المسألة العاشرة: تنفرد الفاء بعطف المفصل على المجمل.

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الفاء تنفرد عن "ثمَّ" بعطفِ مفصّلٍ على مجمل متحدينَ معنى[٢]، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا، عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[٣].

وهذا الشاهد ذكره ابنِ عاشور في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[٤]، مصرحاً بأنَّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((والذي عليه المحققون أنّ التّرتيب في فاء العطف قد يكون التّرتيبَ الذكريّ، أي: ترتيب الإخبار بشيءٍ عن الإخبارِ بالمعطوف عليه. ففي الآيةِ أخبَر عن كيفّيةِ إهلاكِهم بعدَ الخبرِ بالإهلاكِ، وهذا التّرتيبُ هو في الغالب تفصيلٌ بعدَ إجمال، فيكون من عطف المفصّل على المجمل، وبذلك سمّاه ابن مالك في "التّسهيل"، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء ، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا، عُرُبًا أَتْرَابًا﴾))[٥] ، وبهذا يكون ابن عاشور قد صرّح بقبول مذهب ابن مالك وشاهده القرآني فيه.

المسألة الحادية عشرة: في جواز اقتران جواب "لّما" بالفاء إذا كان جملة اسمية.

استدلَّ ابن مالك على هذه المسألة[٦] بقوله تعال: ﴿... فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ...﴾[٧].

وهذا الشاهد ذكره الآلوسي في توجيه الآية نفسها، وذلك بقوله: ((والآية دليلُ ابن مالك ومن وافقه على جواز دخول الفاء في جواب لّما ومن لم يجوز قال: الجواب محذوف؛ أي: فلما نجّاهم إلى البرِّ انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم جاحد))[٨].

---

(١)المصدر السابق: ٥/٣٠

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٣/٣

(٣) الواقعة: ٣٥، و٣٦، و٣٧

(٤) الأعراف: ٤

(٥) التحرير والتنوير: ٨ ق٢١/٢

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٢/٤-١٠٣

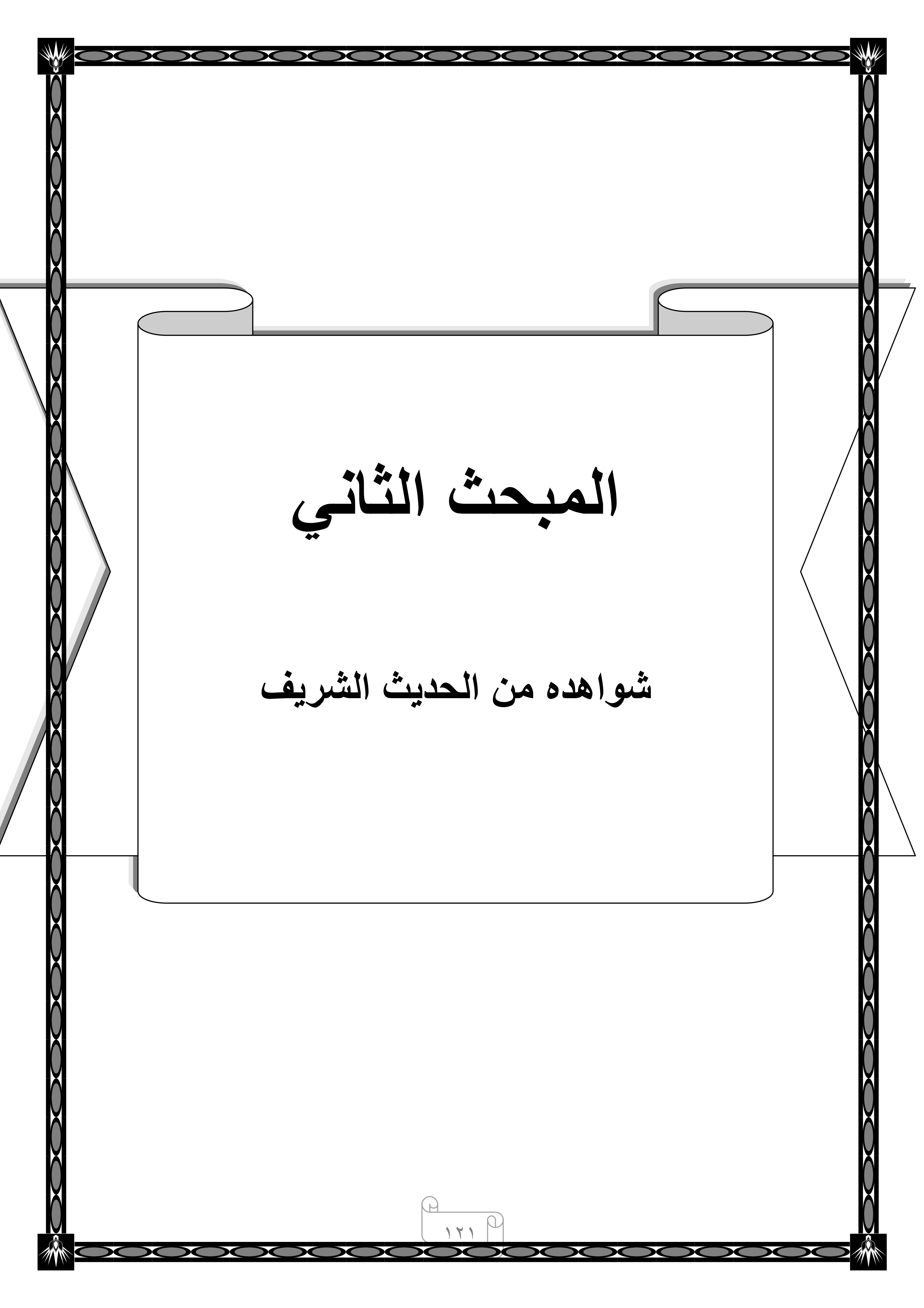
(٧) لقمان: ٣٢

(٨) روح المعاني: ١٠٦/٢١

وذكره محمد يوسف بِأطفيش أيضاً، وذلك بقوله: ((استدلَّ ابن مالك على جواز قرن جواب لّما بالفاء بالآية، وقال ابن هشام الجواب محذوف؛ أي: انقسموا قسمين، فمنهم متوسط في الكفر والظلم تارك لبعض ما كان عليه، ومنهم باقٍ على جميع كفره وظلمه))[١].

يتضح أنَّ المفسرين ذكرا مذهب ابن مالك وشاهده من غير تأييد أو رفض، وهذا ما يمكن أنْ يُعدَّ قبولاً له.

(١) هميان الزاد: ٤٤٨/١٠



المبحث الثاني

شواهده من الحديث الشريف

يُعد ابن مالك في طليعة الفئة التي جوزت الاستشهاد بالحديث الشريف، واتخذته أدلة وشواهد تبنى عليها أحكام النحو وقواعده، وهو أوَّل من وضع الأحاديث الشريفة موضعها الصحيح في الاستدلال بها والاعتماد عليها، فقد كثر في كتبه الاستدلال بالحديث الشريف؛ إذ كان يؤمن بأنَّ أحاديث الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) من أهم الشواهد التي يُعتمد عليها في إثبات القواعد وتصحيحها، وكان لا يفرّق بين ما روي منه بالمعنى وما روي بلفظه وإنَّما احتجَّ بهما على السواء، والذي يشهد له أنَّه ألّفَ كتاباً لشرح مشكل الحديث الشريف أسماه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، وقد وجَّه فيه مجموعة من الأحاديث الواردة في صحيح البخاري(ت٢٥٦هـ) التي يبدو أنَّ فيها خروجاً عن ظاهر القواعد الموضوعة[١].

وفيما يأتي دراسة للمسائل التي ذكرها المفسرون واستدلّوا عليها بما ورد من حديث، مصرحين بأنَّ هذا الحديث من شواهد ابن مالك على المسألة نفسها.

المسألة الأولى: في معاملة اسم "لا" الشبيه بالمضاف معاملة المضاف فيترك تنوينه.

استدلَّ ابن مالك على ذلك بقول الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): ((لا صَمْتَ يومٌ إلى الليل))، وبين أنَّ "صمت" اسم (لا) شبيه بالمضاف، وقد ترك تنوينه، و"يومٌ" مرفوع بالمصدر على تقديره بـ "أنْ" وفعل ما لم يسمَّ فاعله[٢].

ولهذا الحديث رواية أخرى بجر (يوم) بالإضافة إلى المصدر[٣]، وهذه الرواية تردّ ما جاء به ابن مالك، وتخرج الشاهد عمّا وضع له.

وهذه المسألة ذكرها الآلوسي خمس مرات في تفسيره[٤]، وذكر شاهدها معها، ونسبه إلى ابن مالك، ومن ذلك ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ [٥]، إذ بيّن أنّ في توجيه الجار

---

(١) ينظر: في الحديث الشريف والنحو: ٢٤٥ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٦٧، والشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠١-٣١٠، والشاهد النحوي عند جمال الدين ابن مالك: ٧٩-١٠٠، وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو: ١٧-٢٠

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٦٣/٢

(٣) ينظر: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: ٤٣٩/١، ورياض الصالحين: ٣٢٩/١

(٤) ينظر: روح المعاني: ٤٨/٧، و٨٦/٩، و٤٩/١١، و٢٨١/١١، ٥١/١٣

(٥) الروم: ٤٣

والمجرور لَهُ) آراء عدة؛ منها أنّ يتعلق بـ(مردّ) وهو مصدر بمعنى الرّد، والمعنى: لا يردّه سبحانه بعد أنْ يجيءَ به، ولا ردَّ له من جهته، وبين أنّ هذا التقدير رُدّ بأنّه لو كان كذلك للا زم تنوين مَرَدٌّ لمشابهته للمضاف، وأجاب بأنّه مبني على ما قاله ابن مالك في التسهيل من أنّه قد يعامل الشبيه بالمضاف معاملته فيترك تنوينه.

ومنها أنّ يتعلق بمحذوف يدلّ عليه مَرَدَّ، أي: لا يردّ من جهته تعالى، ومنها أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: هو، أي: الرد المنفي كائن من الله تعالى، والجملة استئناف جواب سؤال تقديره: ممن ذلك الرد المنفي؟.

ومنها أنّ يتعلق بمحذوف وقع حالاً من الضمير في الظرف الواقع خبراً لـ(لا).

ومنها أنّ يتعلق بالفعل (يأتي)، أي: من قبل أن يأتي من الله تعالى يوم لا يقدر أحدٌ أنْ يرده[1].

المسألة الثانية: إذا كان الظرف اسمَ شهرٍ غير مضاف إليه (شهر) عمَّه الحكم.

ذكر ابن مالك في باب المفعول فيه أنَّ الظرف إذا كان اسم شهر غير مضاف إليه كلمة (شهر) فلجميع أجزائه قسط من العمل، لأنَّ كلَّ واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوماً، واستدلَّ على ذلك بقول الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم): ((من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له من ذنبه ما تقدّم وما تأخر)) ، وبيّن أنّه لم يقل: من صام شهر رمضان، إذ لو قال ذلك لاحتمل أنْ يريد جميع الشهر أو بعضه كما في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾[2]، وكان الإنزال في ليلة منه وهي ليلة القدر[3].

ويبدو أنَّ لهذا الحديث روايتين تختلف عمّا ذكر ابن مالك، إذ رُوي: ((من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه))[4] ، ورُوي: ((من قام رمضان إيماناً

---

(١) ينظر: روح المعاني: ٤٩/١١

(٢) البقرة: ١٨٥

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٥/٢

(٤) موطأ الامام مالك: ١١٣/١، ومسند الإمام أحمد: ١٩٨/١٣، و١٦٤/١٥، و٢٠٦/١٦، و٤٩١، والجامع المسند الصحيح: ١٦/١، ٤٤/٣، المسند الصحيح المختصر: ٥٢٣/١، وسنن أبي داود: ٤٩/٢، و الجامع الكبير للترمذي: ١٦٤/٢، و السنن الكبرى للنسائي: ١١٣/٣، و١٣٤، و١٣٥، و١٣٧

واحتساباً فإنّه يُغفَر له ما تقدّم من ذنبه))[١]، وهاتان الروايتان لا تبعدان الشاهد عن موضعه، ولا تخرجانه عمّا استشهد به ابن مالك.

وهذا الشاهد ذكره محمد يوسف أباضي في توجيه قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [٢]، و صحّ بأنّه من شواهد ابن مالك، إذ بيّن أنَّ رمضان اسم الله تعالى فقولك: شهر رمضان بمعنى شهر الله، ولا يجوز أن نذكر شهر رمضان غير مسبوق بكلمة شهر إلّا إذا أردنا احتمال جميع الشهر أو بعضه، وذلك بقوله: ((قال ابن مالك في شرح التسهيل: إنَّ الحكم إذا عُلّق برمضان ولم يذكر الشهر عمه، وإن ذكر الشهر جاز عم أو خص ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم " من صام رمضان إيمانا واحتسابا " لأنَّ صومه كله واجب.))[٣].

المسألة الثالثة: في حذف الفاء من جواب الشرط.

شغل موضوع حذف الفاء من جواب الشرط مساحة واسعة في كتب النحو المتقدمة منها والمتأخرة، وأوّل ما يطالعنا في هذا الموضوع ما جاء في كتاب سيبويه إذ قال: ((فسألته [أي الخليل] عن قوله: إن تأتني أنا كريمٌ فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ، من قبلِ أنّ أنا كريم يكون كلاما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يتكلم به من الفعل. قال حسان بن ثابت:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشرُّ بالشّر عند الله مثلان

وقال الأسدي:

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِربَها ... بني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظَالِم))[٤].

(١) مسند الإمام أحمد: ١٦٤/١٥

(٢) البقرة: ١٨٥

(٣) هميان الزاد: ٢٠٠/٢

(٤) الكتاب ٦٤/٣ .

وفي هذا النص تصريح بجواز حذف الفاء في الضرورة الشعرية، ومع ذلك نجد الخليل يقدم تعليلا لهذا الحذف باعتبار وجوب تعلق الفاء بما قبلها وفي مثل هذا الموضع لا يصحّ أن تتعلق إذا اتصلت بكلام مبتدأ، إذ لا كلاَمقبل الابتداء يصح التعلق به، وتابعه في ذلك أغلب النحاة[١].

أما ابن مالك فذهب الى جواز حذف الفاء في غير الشعر أيضا محتجا بأكثر من حديث نبوي شريف يثبت فيه جواز ذلك، وبين بين تلك الأحاديث التي استشهد بها قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((إنَّك إنْ تركت ورثتك أغنياء خيرٌ من أنْ تذرهم عالة))، وبـ ينَّ أنَّ هذا الحديث تضمّنَ حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط والتقدير: إنْ تركت ورثتك أغنياء فهو خيرٌ [٢]، وذكر أنَّ: ((...من خصَّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وفيه كثير... وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معاً، ولم يخص ذلك بالشعر، فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز، وأن لا يخص بالشعر))[٣].

ويبدو أنَّ لهذا الحديث أكثَر من رواية، وكلُّها تختلف عما ذكر ابن مالك، إذ رُوي: ((إنَّك إنْ تذر ورثتك أغنياء خيٌر من أنْ تذرهم عالة))[٤]، ورُوي:((إنَّك إن تدع ورثتك أغنياء خيٌر من أنْ تدعهم عالة))[٥]، ورُوي: ((إنَّك إنْ تترك ورثتك أغنياء خيٌر من أنْ تتركهم عالة))[٦]، وهذه الروايات الثلاثة لا تبعد الشاهد عن موضعه، ولا تخرجه عما استشهد به ابن مالك.

ولم أجد من المتقدمين من يصرّح بجواز حف الفاء في غير الضرورة الشعرية، إلّا الأخفش، إذ أوّل ذلك في القرآن الكريم أيضاً[٧]، وهذا يدلّ على جوازه في غير الشعر.

---

(١) ينظر : المقتضب: ٢/٧١-٧٣، والاصول في النحو ٤٦١/٣، وشرح المفصل :٩٧/٤، المغني ٣١١/١، وشرح الرضي:٢٦٢/٢.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح: ١٩٢

(٣) شواهد التوضيح: ١٩٢-١٩٣

(٤) الموطأ: ٧٦٣/٣، والجامع الصحيح: ٨١/٣، و٢١٨/٥، و٨٠/٨، وصحيح مسلم: ١٣٥٠/٣، والترمذي: ٥٠١/٣

(٥) مسند أحمد: ٨٣/٣، ١٠٩، والجامع الصحيح: ٣/٤، و٦٣/٧، و١٢٠/٧، والنسائي: ١٠٣/٦، و١٥٣، و١٥٥

(٦) مسند أحمد: ١٢٣/٣، وسنن أبي داود: ١١٣/٣

(٧) ينظر : معاني القران ١٦٨/١.

وشاهد ابن مالك ذكره ابن عاشور في توجيه قوله تعالى:﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [(١)] ، وصرّح بأنه من شواهد ابن مالك التي احتج بها على جواز حذف الفاء في غير الضرورة، إذ بين أنَّ جملة (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) جواب شرط ولم يقترن بالفاء، وذكر: ((أنّ كثيراً من محققي النّحويين يجيز حذف فاء الجواب في غير الضرورة، فقد أجازه المبرّد وابن مالك في شرحه على "مشكل الجامع الصّحيح". وجعلَ منه قوله صلى الله عليه وسلم "إنك إنْ تَدَعْ ورثتَك أغنياء خيرُ من أن تدعهم عالة" على رواية إنْ بكسر الهمزة دون رواية فتح الهمزة))[(٢)].

وعلى الرغم من دقة ابن عاشور في تتبع آراء النحاة في هذه المسألة، ووقوفه على مخالفة ابن مالك لها إلا أنّنا نلحظ أنَّه عزا هذا الرأي إلى المبرد أيضا أي: أنَّ المبرد سابق لابن مالك في هذا الرأي، وهذا الرأي لم أقف عليه في المقتضب بل ما وجدته فيه يخالف هذا الكلام تماما، فالمبرد يذهب الى ما ذهب اليه الخليل وسيبويه في جواز حذف الفاء في الشعر، إذ قال: ((ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز، كما قال:

وأما القتال لا قتال لديكمو ولكن سيراً في عراض المواكب))[(٣)].

وفي هذا تصريح واضح بمتابعته للخليل وسيبويه في هذه المسألة.

ويبدو أنَّ ابن عاشور لم ينقل هذا الرأي من كتب المبرد، وإنما نقل ذلك عمّا ورد في كتب المتأخرين، إذ نقلوا عن المبرد إجازته حذف الفاء في غير الضرورة[(٤)]، وهذا ما يخالف كلام المبرد في المقتضب.

وتجدر الاشارة الى أن بعض النحويين نسب إلى المبرد رأياً آخَر يمنع فيه حذف الفاء مطلقاً[(٥)].

---

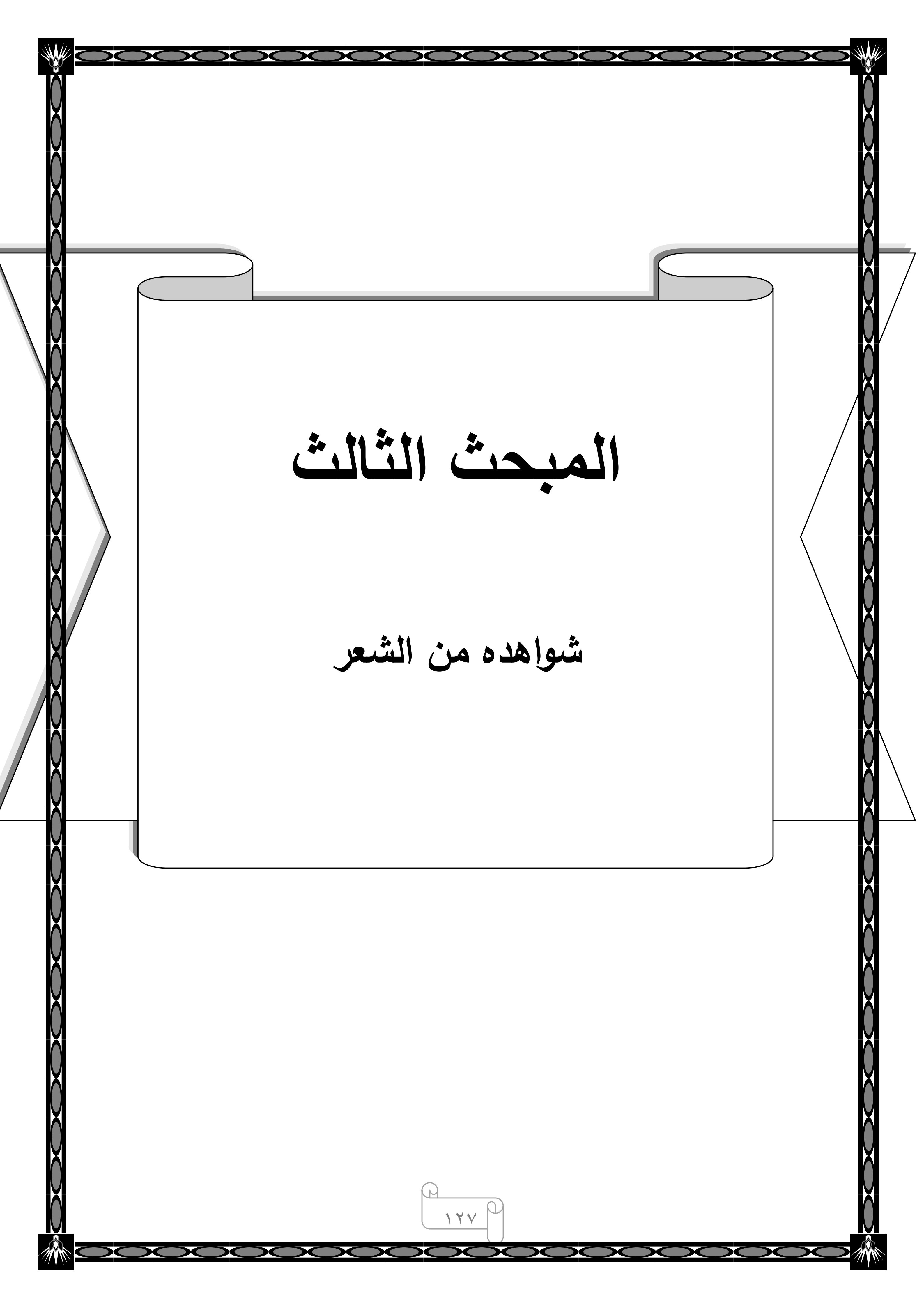
(١) الانعام:١٢١

(٢) التحرير والتنوير: ٨(ق١)/٤٣

(٣) المقتضب: ٧١/٢

(٤) ينظر : الجني الداني ٦٩/١

(٥) ينظر: شرح التصريح ٤٠٦/٢، ومغني اللبيب ٢١٨/١، وهمع الهوامع ٥٥٦/٢،



المبحث الثالث

شواهده من الشعر

أظهرتْ بعضُ الدراسات أنَّ ابن مالك تعدّى ما في كتب النحو من شواهد إلى مصادر اللغة والبلاغة والأدب والحديث والدواوين، والْتقطَ منها ما يؤيدُ رأيه ُ، وأنَّه استشهد بشواهد –كما سيأتي لاحقاً– لم ترد في مصادر النحو قبله(١)، حتى بلغتْ شواهدُه الشعرّية في شرح التوضيح ثمانية عشر ومائتي بيتٍ، وفي شرح عمدة الحافظ أربعة عشر وخمسمائة بيتٍ، وفي شرح الكافية الشافية مائتين وألف بيتٍ، وفي شرح التسهيل أكثر من خمسمائة وألفي بيتٍ، وبهذا يكون ابن مالك قد أكثر من الاستشهاد بالشعر، ولاسيما في كتابه التسهيل الذي فاق به النحويين كلّهم بعدد الشواهد الشعرّية(٢).

وإنَّ شواهدَه هذه نقلها المفسرون؛ إذ كانوا يردّدونها في تفاسيرهم واثقين بها، وطالما يجد المطالع فيها "أنشده ابن مالك" و"ذكر ابن مالك" و"استدلَّ بقوله" و"مثّل بقوله".

وقد وجدتُ أنْ أقسَم هذا المبحث على قسمين:

أولاً : شواهده الموجودة في الكتب السابقة.

وهذا القسم يختصّ بعرض شواهد ابن مالك التي لها وجود في الكتب السابقة، إلّا أنَّ مَن يطلع على هذه الشواهد في تفاسير القرآن الكريم لا يستطيع أنْ يجزَم بأنَّ المفسرين قد نقلوا هذه الشواهد عن ابن مالك إلّا أنْ يعتمدَ على تصريحِ المفسر نفسه بمصدر هذا الشاهد؛ فإنْ صرّحَ بأنَّه من شواهد ابن مالك فبها، وإلّا فلا، بخلاف شواهده التي لم ترد في المصادر التي سبقته فإنَّها إذا وردتْ في تفاسير القرآن الكريم، فمن المؤكَد أنَّهم نقلوها عن ابن مالك وإنْ لم يصرّحوا بذلك، وفي ما يأتي دراسة لشواهد ابن مالك الموجودة في كتب سابقيه، التي ذكرها المفسرون مصرحين بأنَّها من شواهده.

---

(١) ينظر: الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٤١

(٢) ينظر: صناعة الشاهد الشعري: ١٧

المسألة الأولى: في الحال المؤكدة للجملة.

استدلَّ ابن مالك على مجيءِ الحال مؤكّدة للجملة التي قبلها بقول الشاعر(١):

أنا ابن دارةِ معروفاً بها نسبي وهل بدارةِ يا للناسِ من عارِ

وهذا الشاهد ذكره ابن عاشور في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٢) مصرّحاً بأنَّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((وعلى الوجهين يكون "مفسدين" حالاً مؤكّدة لعاملها. وفي "الكشاف" جعلَ معنى"لا تعثوا" لا تتمادوا في فسادكم، فجعلَ المنهي عنه هو الدوام على الفعل وكأنَّه يأبى صحّة الحال المؤكّدة للجملة الفعلية فحاولَ المغايرة بين "لا تعثوا" وبين "مفسدين" تجنباً للتأكيد، وذلك هو مذهب الجمهور لكنَّ كثيراً من المحققين خالف ذلك، واختار ابن مالك التفصيل فإنْ كانَ معنى الحال هو معنى العامل جعلها شبيهة بالمؤكّدة لصاحبها كما هنا وخصَّ المؤكّدة لمضمون الجملة الواقعة بعد الاسمية نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفاً، وقول سالم بن دارة اليربوعي:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار))(٣).

المسألة الثانية: في مجيء الباء زائدة.

ذهب ابن مالك إلى جواز مجي الباء زائدة(٤)، ونقل ذلك عن أبي علي وانشد(٥):

شَرِبنَ بماء البحر ثمَّ ترفَّعت متَى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئيجُ

وهذا الشاهد ذكره الآلوسي في توجيه قوله: ﴿...وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ...﴾(٦)، وذلك بقوله: ((قيل: الباء زائدة لتعدي الفعل بنفسه؛ وقيل: للتبعيض، وقد نَقلَ ابن مالك عن أبي علي في "التذكرة" أنَّها تجيء لذلك، وأنشد:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعت متى لججٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ))(٧).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٧/٢، والبيت من شواهد النحويين ، ينظر: الكتاب:٧٩/٢، والخصائص: ٦٧٣، واللباب في علل البناء والاعراب:٢٨٨/١

(٢) الشعراء: ١٨٣

(٣) التحرير والتنوير: ٥٢٠/١

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٣/٣

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين: ٥١/١، وحروف المعاني والصفات: ٤٧/١، وسر صناعة الاعراب:١/ ١٤٦، و٩٨/٢، والصحاح: ٢٥٥٦/٦،

(٦) المائدة: ٦

(٧) روح المعاني: ٧١/٦

وذكر ذلك ابن عاشور أيضاً في توجيه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾[1]، وذلك بقوله: ((... أو الباء بمعنى "مِن" التبعيضية وقد عدَّهُ الأصمعي والفارسي وابن قتيبة وابن مالك في معاني الباء... ولعَّلهم أرادوا به معنى الملابسة، أو كانت الباء زائدة كقول أبي ذؤيب يصف السحاب:

شَرِبنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترفَّعت   متى لُجَجٍ خُضرٍ لهُنَّ نئيجُ))[2].

المسألة الثالثة: في كون"فل" كناية عن "فلان".

ذهب ابن مالك إلى أنَّ "فل" من الأسماء الملازمة للإضافة، وذكَر أنَّه يقال في النداء: يافل للرجل، ويا فلة للمرأة، بمعنى: يا فلان، ويا فلانة، ولا يستعملان منقوصين إلّا في ضرورة الشعر[3] كقول الشاعر[4]:

في لَجّةٍ أُمسِكْ فلاناً عن فلِ

وهذا الشاهد ذكره الآلوسي في توجيه قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾[5]، مصرحاً بأنَّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((... الفلان والفلانة كناية عن غير العاقل من الحيوانات كما قال الراغب، وفل وفلة كناية عن نكرة من يعقل فالأول بمعنى رجل والثاني بمعنى امرأة، ووهم ابن عصفور. وابن مالك. وصاحب البسيط كما في البحر في قولهم: فل كناية عن العلم كفلان ويختصّ بالنداء إلّا ضرورة كما في قوله:

في لَجّةٍ أُمسِكْ فلاناً عن فلِ))[6].

(١) المطففين: ٢٨

(٢) التحرير والتنوير: ٢٠٨/٣٠

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤١٩/٣

(٤) البيت من شواهد النحويين، ينظر: الكتاب: ٢٤٨/٢، والمقتضب: ٢٣٨/٤، والاصول في النحو:٣٤٩/١

(٥) البقرة: ٢٨

(٦) روح المعاني: ١٩/ ١٣

المسألة الرابعة: في مجيء الفعل المضارع مرفوعاً بعد"أنْ" المصدرية الناصبة.

استشهد ابن مالك على لغة من يرفع الفعل المضارع بعد "أنْ" حملاً على "ما" أُختها[1] بقول الشاعر[2]:

أنْ تقرآنِ على أسماء ويحكما مِنِّي السلاَم وأنْ لا تُشعِرا أحدا

وهذا الشاهد ذكره الشنقيطي في تفسيره مصرحاً بأنَّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((...أمّا بقاُء نونِ الرفع مع الجازم... فهو نادرٌ حملاً لـ"لم" على أختها "لا" النافية أو "ما" النافية وقيل: هو لغةُ قومٍ كما صرَّح به في التسهيل وكذلك بقاء النون مع حرف النصب في قوله:

أنْ تقرآنِ على أسماء ويحكما مِنِّي السلاَم وأنْ لا تُشعِرا أحدا

فهو لغةُ قوم حملوا "أنْ" المصدرية على أختها "ما" المصدرية في عدم النصب بها كما أشار له في الخلاصة بقوله :

وبعضهم أهمل أنْ حملاً على ما أختها حيث استحقت عملا))[3].

المسألة الخامسة: في حذف لام الأمر.

جاَء في مسألة سابقة أنَّ ابن مالك جعل حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب[4]:

الأول: الكثير المطرد وهو الحذف بعد أمر بقول، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾[5]، أي: ليقيموا، فحذفت اللام بعد"قل".

والثاني: القليل الجائز في الاختيار: وهو ما كان بعد قول غير أمر كقول الراجز[6]:

قلت لبواب لديه دارها تِيذَن فإنِّي حموها وجارها

يريد: لتيذن، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطراً لأنَّ له أنْ يقول: ايذن.

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤٤/٢، وشواهد التوضيح: ٢٣٥

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد النحاة المشهورة، ينظر: مجالس ثعلب: ٣٩٠/١، وشرح المفصل: ١٥/٧، و٨ / ١٤٣.

(٣) أضواء البيان: ٢٨٣/٢

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٦٩/٢-١٥٧٢

(٥) ابراهيم: ٣١

(٦) البيت بلا نسبة في الصحاح: ٢٠٣٥/٥، مغني اللبيب: ٢٤٢/١، ولسان العرب: (حما).

والثالث: القليل المخصوص بالاضطرار: وهو الحذف دون تقدّم قول بصيغة أمر، ولا بغيرها كقول الشاعر[1]:

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

يريد: ولكن ليكن، فحذف اللام مضطراً، وأبقى عملها.

والشاهد الشعري الأوّل في هذه المسألة ذكره ابن عادل في توجيه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾، وذلك بقوله: ((قال الزمخشري: "ويجوز أنْ يكون: يُقِيمُوا، ويُنْفِقُوا بمعنى: ليقيموا ولينفقوا، وليكون هذا هو المقولُ، قالوا: وإنَّما جَازَ حذف اللاَّم؛ لأنَّ الأمر الذي هو "قُلْ" عوضٌ منها، ولو قيل: يقيموا الصلاة، وينفقوا بحذف اللاَّم لم يجز". ونحا ابنُ مالكٍ رحمه الله إلى قريب من هذا، فإنَّه جعلَ حذف هذه اللاَّم على أضربٍ: قليل، وكثير ومتوسط. فالكثير: أنْ يكونَ قبله قول بصيغة الأمر، كالآية الكريمة ... والمتوسطُ: أنْ يتقدَّم بغير صيغة الأمر، كقوله:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا ... تِيذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا))[2].

وذكره الآلوسي أيضا في توجيه الآية نفسها، وذلك بقوله: ((عن ابن مالك أنَّه جعل حذف هذه اللام على أضرب قليل. وكثير. ومتوسط، فالكثير أنْ يكون قبله قول بصيغة الأمر كما في الآية، والمتوسط ما تقدمه قول غير أمر كقوله:

قلتُ لبوابٍ لديه دارها ... تِّيذن فإنِّي حمها وجارها

والقليل ما سوى ذلك))[3].

(١) شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٧٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب: ١١/٣٨٦

(٣) روح المعاني: ١٣/٢٢١

ثانياً: شواهده التي ليس لها وجود في كتب سابقيه .

تقدّم أنَّ ابن مالك أكثر من الاستشهاد بالشعر، ولاسيما في كتابه التسهيل الذي فاقَبه النحويين كلاَّ هم بعددِ الشواهد الشعرّية، إلّا أنَّ بعضَ هذه الشواهد التي جاء بها ابن مالك؛ لغرابتِ ها، أثارتْ تساؤلَ الباحثين المتأخرين، والمحدثين؛ يقول الذهبي: ((وأّما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها))[١]،ويقول أبو حيان الأندلسي معلّقاً على بعض شواهده: ((أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلّا من جهته))[٢]، ولم أجد عند المتأخرين أيَّ إشارةٍ أخرى تدلُّ على أنَّ ابن مالك استشهد بشواهد ليس لها أيّ وجودٍ في ما قبله سوى ما نقلته عنهم .

أّما المحدثون فإنَّ أّول من أشار إلى هذه الشواهد محققو كتب ابن مالك؛ إذ كانَ على المحقق أنْ يوثّق مصادرَ ما هو موجود في المتن من نصوص، وكانتِ الشواهد الشعرّية من بين تلك النصوص، فعندما حقّقوها وجدوا أنَّ بعض شواهده الشعرّية لا مصدرَ لها سوى كتب ابن مالك، ولا وجودَ لها في الكتب السابقة أبداً ؛ إذ لم يستطيعوا نسبتها إلى أحد، ولم يقفوا عليها في كتاب[٣]، لذا تكررت في هوامشهم عبارات "لم أقف عليه، البيت مجهول القائل، لم أقف على هذا البيت في كتاب"[٤] إلّا أنَّهم مع ذلك لم يشككوا في هذه الشواهد.

ظلّت هذه القضية حتى ذكرها بعض من اختصَّ بدراسة شواهد ابن مالك، إذ أفرد لها الباحث حسين إبراهيم عنواناً أسماه (الشواهد التي انفرد بها ابن مالك)، وذكَر أنَّ ابن مالك جاء بشواهد جديدة لاوجودَ لها في الكتب السابقة[٥]، وجاء بعده الدكتور نعيم سلمان البدريّ؛ إذ أصدَر كتاباً أسماه: (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي)، وهو

---

(١) تأريخ الإسلام: ٥٠/١٠٩-١١٠، وينظر: فوات الوفيات: ٣/٤٠٧-٤٠٨، ونفح الطيب: ٢/٢٢٣، وصناعة الشاهد الشعري: ١٠

(٢) البحر المحيط: ٢/٩٦، وصناعة الشاهد الشعري: ١١

(٣) ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق): ٢٧، و الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٤٩، و شرح التسهيل (مقدمة المحقق): ٧.

(٤) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر هوامش المحققين في شرح التسهيل: ١/٢١، و٢/٢١٣، وشرح عمدة الحافظ: ٤٥٣، وشواهد التوضيح: ١٩٢

(٥) ينظر: الشاهد النحوي عند جمال الدين ابن مالك: ١٤٩-١٥٤

كتاب يعرب عنوانه عن محتواه، ذكر فيه مؤلفه أنَّ ابن مالك استشهد بـ (٦٩٦) شاهد ليس لها أيّ وجودٍ في ما قبله.

والذي يعنى من ذلك أنَّ هذه الشواهد نقلها المفسرون في تفاسيرهم وليستدلّوا بها في توجيه النصوص القرآنية، وسأتناولها على شكل مسائل.

المسألة الأولى: في سقوط نون جمع المذكر السالم للضرورة.

استشهدَ ابن مالك على هذه المسألة بقول الشاعر[١]:

وَلَسْنا إِذَا تَأْبَوْنَ سِلْماً بِمُذْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَالَمْ نُسَالِمِ

وهذا الشاهد ذكره ابن عادل في توجيه قراءة الأعمش: "بِضَارِّي" من غير نون[٢] في قوله تعالى: ﴿...فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ...﴾[٣] من غير أنْ يصرّح بأنّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((والجمهور على "بِضَارِّينَ" بإثبات النون و"مِنْ أَحَدٍ" مفعول به، وقرأ الأعمش: "بِضَارِّي" من غير نون، وفي توجيه ذلك قولان:

أظهرهما: أنَّه أسقط النون تخفيفاً، وإن لم يقع اسم الفاعل صلةً لـ "أل"؛ مثل قوله:

وَلَسْنا إِذَا تَأْبَوْنَ سِلْماً بِمُذْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَالَمْ نُسَالِمِ))[٤].

وذكره الآلوسي في توجيه الآية نفسها مصرّحا بنقله عن ابن مالك، وذلك بقوله: ((وقرأَ الأعمش بضارّي محذوف النون، وخُرّجَ على أنَّها حذفت تخفيفاً وإنْ كانَ اسم الفاعل ليس صلة لـ "أل" فقد نصَّ ابن مالك على عدم الاشتراط لقوله :

وَلَسْنا إِذَا تَأْبَوْنَ سِلْماً بِمُذْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَالَمْ نُسَالِمِ))[٥].

الذي يتضح مما تقدّم أنَّ المفسرين استدلا بشاهد ابن مالك في توجيه القراءة السالفة، أحدهما صرّح بقبوله والآخر عرضه عرضاً من غير تأييد أو رفض.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٧٢/١، وصناعة الشاهد الشعري: ٣٠

(٢) قرأ الجمهور باثبات النون وقرأ الأعمش بحذف النون، وهي قراءة الأهوازي عن السعيدي عن أبي عمرو، ينظر: المحتسب: ١٠٣/١، والبحر المحيط: ٥٠١/١.

(٣) البقرة: ١٠٢

(٤) اللباب في علوم الكتاب: ٣٥٠/٢

(٥) روح المعاني: ٣٤٤/١

المسألة الثانية: في إضمار الموصول الاسمي.

جاء في مسألة سابقة أنَّ النحويين اختلفوا في جواز إضمار الموصول الاسمي، فمنهم من أجازَ ذلك مطلقاً، ومنهم من منع، أمَّا ابن مالك فقد ذهب إلى جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُطف على مثلهِ، أو دلَّ عليه دليل، واستدلَّ على ذلك بما نسبه إلى حسان:

فَواللّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُم ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ

وقول الآخر:

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ ... وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ [١]

وهذان الشاهدان ذكرهما أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿... وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاء مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٢] مستدلاً بهما على جواز حذف الموصول وبقاء صلته، وذلك بقوله: ((والذي يتخرّج على الآية، أنَّها على حذف موصول لفهم المعنى معطوف على ما من قوله: "وما أنزل"، التقدير: وما بثَّ فيها من كلِّ دابة ... وإنْ كانَ البصريون لا يقيسونه، فقد قاسه غيرهم، قال بعض طي:

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ ... وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

... وقال آخر:

فَواللّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُم ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ

يريد: ما الذي نلتم وما نيل منكم))[٣].

وذكرهما ابن عادل في توجيه الآية نفسها نقلاً عن أبي حيان، وذلك بقوله: ((... واستشكلَ أبو حيَّان عطفه ... ولمَّا استشكل هذا بما ذكر، خرَّج الآية على حذف موصول اسميّ؛ قال: وهو جائزٌ شائعٌ في كلامهم، وإنْ كان البصريُّون لا يجيزُونه؛ وأنشد شَاهِداً عليه:

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ ... وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٥/١، وصناعة الشاهد الشعري: ٥٠-٥١

(٢) البقرة: ١٦٤

(٣) البحر المحيط: ٦٤٠/١

أي: والَّذي أَطَاعَ ... وقوله:

فَواللَّهِ، مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُم بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ))(١).

وذكر الآلوسي شاهداً واحداً منهما، وذلك بقوله: ((وذهب الكوفيون. والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ومن حجتهم ...

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

واختار أبو حيان كون الجملة خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو فطر))(٢).

ويبدو أنَّ أبا حيان وابن عادل لم يصرحا بنقل الشاهد عن ابن مالك، وقد صرّح الآلوسي بذلك إلّا أنَّ أياً منهم لم يُبيِّنْ لنا موقفَه من هذا الشاهد بل عرضوه عرضاً من غير تأييد أو رفض وهذا ما يمكن أن يعد قبولاً له.

المسألة الثالثة: الفصل بين الاسم الموصول وصلته بالجمة الاعتراضية.

استشهد ابن مالك على ذلك بقول الشاعر(٣):

ماذا ولا عَتْبَ في المقدور رُمْت أما يكفيك بالنُّجْحِ أم خُسْرٌ وتضليل

وهذا الشاهد ذكره أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾(٤)، إلّا أنّه لم يصرّح بنقله عن ابن مالك وإنّما نسب هذه المسألة إلى النحويين من غير أن يذكر أحداً، وذلك بقوله: ((... "ونحن له مسلمون": أي منقادون لما ذكر الجواب بالفعل الذي هو نعبد ... وأجازَ الزمخشري أنْ تكونَ جملة اعتراضية مؤكّدة، أي: ومن حالنا أنّا نحن له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون. والذي ذكره النحويون أنَّ جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصولٍ وصلة، نحو قوله:

ماذا ولا عَتْبَ في المقدور رُمْت أما تخطيك بالنُّجْحِ أم خُسْرٌ وتضليل))(٥).

(١)اللباب في علوم الكتاب: ١٢٦/٣

(٢) روح المعاني: ١٦٢/٢٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٢٣٢/١، صناعة الشاهد الشعري: ١٠٩

(٤) البقرة: ١٣٣

(٥) البحر المحيط: ٥٧٤/١-٥٧٥

المسألة الرابعة: في مسوغات الابتداء بالنكرة.

ذكر ابن مالك أنَّ من مسوغات الابتداء بالنكرة أنْ تكون معطوفة كقول الشاعر[1]:

عِنْدِي اصْطَبِارٌ وشَكْوى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امرُؤٌ سمعا

أو أنْ تكون تالية واو الحال كقول الشاعر[2]:

سَرَيْنا ونجمٌ قدْ أضاءَ فمُذْ بدا مُحَيَّاك أخفى ضَوْءه كلَّ شارِقِ

وهذان الشاهدان نقلهما المفسرون في تفاسيرهم، فأَّما الأَّول فقد ذكره ابن عادل في توجيه قوله تعالى: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[3]، وذلك بقوله: ((...قرأ أبي : "وَرُسُلٌ" بالرفع في الموضعين، وفيه تخريجان:

أظهرهما: أنَّه مبتدأ وما بعده خبرُه، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرةِ؛ لأحدِ شيئين: إمَّا العطفِ؛ كقوله:

عِنْدِي اصْطَبِارٌ وشَكْوى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امرُؤٌ سَمِعَا))[4].

وكّرره في موضعين آخرين من تفسيره[5].

وذكره الآلوسي أيضاً في توجيه قوله تعالى: ﴿ ...فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ..﴾[6]، إذ قال: ((وقرأ أمير المؤمنين علي كرم الله تعالى وجهه وابن مسعود والأعمش ويحيى بن يعمر وأبو بكر عن عاصم "وجنات" بالرفع[7] على الابتداء؛ أي: ولكم أو ثم جنات أو نحو ذلك، وجّوز الزمخشري أنْ يكون على العطف على "قنوان" قال في "التقريب" وفيه نظر لأنه إن عطف على ذلك فمن أعناب حينئذ إّما صفة "جنات" فيفسد المعنى إذ يصير المعنى وحاصلة من النخيل جنات حصلتْ من أعناب، وإّما خبر لجنات فلا يصحُّ لأنَّه يكون عطفاً لها على مفرد ويكون المبتدأ نكرة فلا يصحُّ، وفي "الكشف" أنَّ الثاني بعيد الفهم من لفظ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٢/١ ، صناعة الشاهد الشعري: ٥٤

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٤/١، و صناعة الشاهد الشعري: ٥٥

(٣) النساء: ١٦٤

(٤) اللباب في علوم الكتاب: ١٣٤/٧

(٥) المصدر السابق: ٣٣٩/٦، و١٤٩/١٥

(٦) الأنعام: ٩٩

(٧) ينظر: الحجة في القراءات السبعة:١٤٦/١، والمبسوط في القراءات:١٩٩/١، ومعجم القراءات :٥٠٠/٢

الزمخشري وإنْ أمكن الجواب بأنَّ العطف على المخصص مخصص كما قال ابن مالك، واستشهد عليه بقوله:

عِنْدِي اصْطِبارٌ وشَكْوى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بأعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا))[1].

وأمَّا الثاني فقد ذكره أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ...﴾[2]؛ إذ قال: ((... والواو في قوله: وطائفة، واو الحال. وطائفة مبتدأ، والجملة المتصلة به خبره. وجاز الابتداء بالنكرة هنا إذ فيه مسوغان:

أحدهما: واو الحال وقد ذكرها بعضهم في المسوغات، ولم يذكر ذلك أكثر أصحابنا وقال الشاعر:

سَرَيْنا ونجمٌ قدْ أضاءَ فَمُذْ بدا مُحَيَّاك أخفى ضَوْؤه كلَّ شارِقِ))[3].

وكرّره في توجيه قوله تعالى: ((وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))[4]، وذلك بقوله: ((وقرأ عبد الله: وبحر يَمُدُّه[5]، بالتنكير بالرفع، والواو للحال، أو للعطف على ما تقدّم؛ وإنْ كانتِ الواو واو الحال، كان بحر، وهو نكرة، مبتدأ، وذكروا في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون واو الحال تقدمته، نحو قوله:

سَرَيْنا ونجمٌ قدْ أضاءَ فَمُذْ بدا مُحَيَّاك أخفى ضَوْؤه كلَّ شارِقِ))[6].

وذكره ابن عادل[7]، والآلوسي[8]في توجيه الآيتين السابقتين نقلاً عن أبي حيان.

---

(١) روح المعاني: ٢٣٩/٧

(٢) آل عمران: ١٥٤

(٣) البحر المحيط: ٢٥/٣

(٤) لقمان: ٢٧

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٢٩/٢، والمحتسب: ١٦٩/٢، ومعجم القراءات: ٢٠٥/٧

(٦) البحر المحيط: ١٨٦/٧

(٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٦١٣/٥،و٤٦٠/١٥

(٨) ينظر: روح المعاني: ٩٤/٤، و ١٠٠/٢١

المسألة الخامسة: في اجتماع الظرف واسم الفاعل في الإخبار عن المبتدأ.

استشهد ابن مالك على هذه المسألة بقول الشاعر(١):

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإِنْ يَهُنْ   فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنُ

وهذا الشاهد ذكره ابن عادل في تفسيره ولم يصرّح بأنّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ قاعدةٍ –ها هنا– لعُمومِ فائدتها، وهي أَنَّ الجار والمجرور والظرف إذا وقَعا صلةً أو صِفَةً، أو حالاً، أو خبراً تَعلقا بمحذوفٍ، وذلك المحذوف لا يجوز ظهوره إذا كانَ كَوناً مُطلقاً: فأمّا قول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهُنْ   فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كائِنُ

... فلم يقصدْ جعلَ الظَّرفِ كائناً فلذلك ذكر المتعلِّقَ به))(٢).

وذكره الآلوسي أيضاً إلا أنّه صرّح بأنّه من شواهد ابن مالك واستند إليه في توجيه قوله تعالى: ﴿...فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾(٣)، وذلك بقوله: ((فمستقراً منتصب على الحال و "عِندَهُ" متعلق به.

وهو على ما أشرنا إليه كونٌ خاصٌّ ولذا ساغ ذكره. وظنَّ بعضهم أنَّه كونٌ عام فأشكلَ عليهم ذكره مع قول جمهور النحاة: إنَّ متعلق الظرف إذا كانَ كوناً عامّاً وجب حذفه فالتزم بعضهم لذلك كون الظرف متعلقاً براءه لا به. ومنهم من ذهب كابن مالك إلى أنَّ حذف ذلك أغلبي وأنَّه قد يظهر كما في هذه الآية . وقوله:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن   فأنت لدى بحبوحة الهون كائن))(٤).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل:١/ ٣١٧، و صناعة الشاهد الشعري:٥٩

(٢) اللباب في علوم الكتاب: ١٧١/١

(٣) النمل: ٤٠

(٤) روح المعاني: ٢٠٥/١٩

المسألة السادسة: في استعمال "وَنَي" بمعنى "زال".

ذهب ابن مالك إلى أنَّ "وني" يرد بمعنى " مازال" الناقصة في العمل، قال: ((وهما –ونى ورام– غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونها إلّا مَن عُني باستقراء الغريب))(١)، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

لا يني الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادامَ فلا تحسبنَّه ذا ارعواءٍ

وقد ذكر الباحث حسين ابراهيم أنَّ هذا البيت غريب مفرد لا يفهم معناه، والأغرب منه احتجاج ابن مالك به وبناؤ حكماً نحوياً عليه مع كونه شاهداً غريباً مفرداً لا نظير له من السماع والقياس(٢)، ومع ذلك فإنَّ هذا البيت نقله أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾(٣)، إذ قال: ((الونى : الفتور، يقال: ونى يني وهو فعل لازم، وإذا عُدِيَّ فبعن وبفي وزعم بعض البغداديين أنه يأتي فعلاً ناقصاً من أخوات ما زال وبمعناها، واختاره ابن مالك وأنشد:

لا يني الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادامَ فلا تحسبنَّه ذا ارعواءٍ))(٤).

وذكره ابن عادل في توجيه الآية نفسها، وذلك بقوله: ((وَنَى فعلٌ لازم يتعدى وزعَم بعضهم إنَّه يكون من أخوات "زال وانفك" فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل "كان"، فيقال: مَا وَنَي زيدٌ قائماً، وأنشد ابن مالك شاهداً على ذلك قوله:

لا يني الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادامَ فلا تحسبنَّه ذا ارعواءٍ

أي: لا يزال الحُبُّ بضم الحاء شيمةَ الحِبِّ أي : بكسرها وهو المحب))(٥).

ولم يصرّح المفسران برفض الشاهد أو قبوله بل عرضاه عرضاً بعد نسبة المسألة إلى بعض البغداديين.

---

(١) شرح التسهيل: ١ /٣٣٤ .

(٢) ينظر: الشاهد الشعري عند جمال الدين :١٥٢ ، وبّين الدكتور نعيم سلمان البدري أنَّ هذا البيت مما صنعه ابن مالك إذ لم يرد في أيّ مصدرٍ قبله.

(٣) طه: ٤٢

(٤) البحر المحيط: ٣٢٩/٦

(٥) اللباب في علوم الكتاب: ٢٤٩/١٣-٢٥٠

المسألة السابعة: في إعمال "لا" عمل "ليس".

استشهد ابن مالك على ذلك بقول الشاعر[(١)]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا

وهذا البيت ذكره أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ ...﴾[(٢)]، ونبّه على عدم وقوفه عليه؛ إذ قال: ((لأن إعمال: لا، إعمال: ليس، قليل جداً، لم يجيء منه في لسان العرب إلاّ ما لا بال له، والذي يحفظ من ذلك قوله:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا

أنشده ابن مالك، ولا أعرف هذا البيت إلاّ من جهته))[(٣)]، وذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[(٤)] من غير أن يعقّب على ذلك، وذلك بقوله: ((وقرأ عبد الله، وابن عباس، وعكرمة، وعطاء بن رباح، وزين العابدين، والباقر، وابنه الصادق، وابن أبي عبدة: لا مستقرَّ لها، نفياً مبنياً على الفتح، فيقتضي انتفاء كلّ مستقر وذلك في الدنيا؛ أي: هي تجري دائماً فيها، لا تستقر؛ إلّا ابن أبي عبلة، فإنَّه قرأ برفع مستقر[(٥)] وتنوينه على إعمالها إعمال ليس، نحو قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا))[(٦)].

وذكره ابن عادل في توجيه الآيتين السابقتين نقلاً عن أبي حيان[(٧)]، وذكره الآلوسي في توجيه الآية الأولى[(٨)] ولم يصرّحا برفضه أو قبوله .

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ: ٢١٦، و صناعة الشاهد الشعري: ١١

(٢) البقرة: ١٩٧

(٣) البحر المحيط: ٩٦/٢

(٤) يس: ٣٨

(٥) ينظر: المحتسب: ٢١٢/٢، والمبسوط في القراءات: ٣٧١/١، ومعجم القراءات: ٤٨٥/٧-٤٨٦.

(٦) البحر المحيط: ٣٢٢/٧

(٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٩٧/٣، و٢١٧/١٦

(٨) ينظر: روح لمعاني: ١٥/٢٣

المسألة الثامنة: في إعمال "إنْ" عمل "ليس".

استشهد ابن مالك على ذلك بقول الشاعر[١]:

إِنِ المرءُ ميتًا بانقضاءِ حياتِهِ ... ولكنْ بأنْ يُبغَى عليهِ فيُخذَلا

وهذا الشاهد ذكره الشنقيطي في تفسيره إلّا أنَّه لم يستدل به لما استدلَّ به ابن مالك، وإنَّما استدلَّ به في موضعين من تفسيره على تحديد المعنى اللغوي لكلمة "المخذول"، ومن ذلك قوله: ((والمخذول: هو الذي لا ينصره من كان يؤمل منه النصر. ومنه قوله:

إِنِ المرءُ ميتًا بانقضاءِ حياتِهِ ... ولكنْ بأنْ يُبغَى عليهِ فيُخذَلا))[٢].

المسألة التاسعة: في جواز التعليق في الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

استشهد ابن مالك على ذلك بقول الشاعر[٣]:

حَذارِ فقد نُبِّئتَ إنَّكَ لَلَّذي ... ستُجزَى بما تَسعَى فتَسعَدُ أو تَشقَى

وهذا الشاهد ذكره أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٤]، وصرّح بقبوله وارتضائه، وذلك بقوله: ((...ويحتمل أنْ يكونَ: "إنَّكم لفي خلقٍ جديد" معمولاً لينبئكم، ينبئكم متعلق، ولولا اللام في خبر إنَّ لكانت مفتوحة، فالجملة سدَّتْ مسدَّ المفعولين. والجملة الشرطية على هذا التقدير اعتراض، وقد منع قوم التعليق في باب أعلم، والصحيح جوازه. قال الشاعر:

حَذارِ فقد نُبِّئتَ إنَّكَ لَلَّذي ... ستُجزَى بما تَسعَى فتَسعَدُ أو تَشقَى))[٥].

وذكره ابن عادل[٦]، والآلوسي[٧] في توجيه الآية نفسها.

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ: ٢١٧، و صناعة الشاهد الشعري: ٦٧

(٢) أضواء البيان: ١٦٨/٣، وينظر: ٨١/٦

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٣/٢، و صناعة الشاهد الشعري: ٨٥

(٤) سبأ: ٧

(٥) البحر المحيط: ٢٥٠/٧

(٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٢٤/١٣

(٧) روح المعاني: ١٠٩/٢٢

المسألة العاشرة: في دخول "أل" التعريف على المفعول لأجله.

استشهد ابن مالك على ذلك بقول الشاعر[(١)]:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

وهذا الشاهد ذكره أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿... يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ...﴾[(٢)]، ولم يذكر أنّه من شواهد ابن مالك، وذلك بقوله: ((وجر المفعول له هناك بحرف السبب، لانخرام شرط من شروط المفعول له من أجله وهو اتّحاد الفاعل، لأنَّ فاعل يحسب هو: الجاهل، وفاعل التعفف هو: الفقراء. وهذا الشرط هو على الأصحّ، ولو لم يكن هذا الشرط منخرماً لكانَ الجرّ بحرف السبب أحسن في هذا المفعول له، لأنّه معرّف بالألف واللام، وإذا كانَ كذلك فالأكثر في لسان العرب أنْ يدخلَ عليه حرف السبب، وإنْ كان يجوز نصبه، لكنَّه قليل كما أنشدوا:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَا

أي: للجبن، وإنّما عرّف المفعول له هنا لأنّه سبق منهم التعفف مراراً، فصارَ معهوداً منهم))[(٣)].

وذكره ابن عادل في ثلاثة مواضعٍ من تفسيره ومن ذلك قوله: ((واعلم إنَّ المفعول من أجله بالنسبة إلى نصبه وجرّه بالحرف على ثلاثة أقسام: قسم يكثر نصبه، وهو ما كانَ غيرَ معرّفٍ بـ "أل" ولا مضاف نحو: "جئتُ إكراماً لك" وقسم عكسه، وهو ما كانَ معرَّفاً بـ "أل"؛ ومن مجيئه منصوباً قول الشاعر:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ))[(٤)].

وذكره الآلوسي في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[(٥)]، إذ قال: ((وجّوز أبو حيان أنْ يكونَ مفعولاً لأجله نحو قوله: لا أَقْعُدُ الجُبْنَ...))[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٩٨/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٣٩٨، و صناعة الشاهد الشعري: ٩٤

(٢) البقرة: ٢٧٣

(٣) البحر المحيط: ٣٤٢/٢

(٤) اللباب في علوم الكتاب: ١٣٢/١-١٣٣، وقد تكرر الاستشهاد به في ٣٢٨/٣، و٢٩٩/١١

(٥) الأنبياء: ٤٧

(٦) روح المعاني: ٥٥/١٧

يتضح مما تقدم أنَّ ابن عادل والآلوسي نقلا هذا الشاهد عن أبي حيان، إذ لم يصرّحا بذكر ابن مالك، وقد صرّح الآلوسي بنقله عن أبي حيان.

المسألة الحادية عشرة: في تقديم الحال على صاحبة المجرور.

استشهد ابن مالك على ذلك بأبيات عدّة[1]، منها قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عنكُم بعدَ بَيْنِكُم بذِكْراكُم حتى كأنَّكُم عندي

وقوله:

مَشْغُوفَةً بكِ قد شُغِفْتُ وإنَّما حُتِمَ الفراقُ فما إليك سبيلُ

وقوله:

غافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فيُدْعى ولاتَ حينَ إباءِ

والأبيات الثلاثة ذكرها أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ))[2]، إذ بيّن أنَّ "كافة" منصوبة على الحال، وذكر آراء النحويين في جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور، وذلك بقوله: ((ذهب الأكثرون إلى أنَّ ذلك لا يجوز، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنَّه يجوز، وهو الصحيح . ومن أمثلة أبي علي: زيدٌ خيرُ ما يكون خيرٌ منك، التقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرُ ما يكون، فجعل ما يكون حالاً من الكاف في منك، وقدّمها عليه ...))[3] ثمَّ استشهد على ذلك بشواهد ابن مالك السابقة، ولم ينّبه على أنَّها غير موجودة في كلام العرب.

وذكرها ابن عادل[4]، والآلوسي[5]، والشنقيطي[6]، في توجيه الآية نفسها، وأقتصر الخطيب الشربيني على ذكر البيت الأوّل منها[7] .ألا أنَّ أياً من المفسرين الذين نقلوا هذه الشواهد لم يصرّح برفضها أو قبولها، وهذا ما يمكن أن يعد قبولاً، فلو كانَ للمفسر ما يردُّ

(١) شرح التسهيل: ٣٣٩/٣٣٨/٢، و صناعة الشاهد الشعري: ١٠٤
(٢) سبأ: ٢٨
(٣) البحر المحيط: ٢٦٩/٧
(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٥٠/١٣
(٥) ينظر: روح المعاني: ١٤٢/٢٢
(٦) ينظر: أضواء البيان: ٢٦٩/٦
(٧) ينظر: السراج المنير: ٣٦٦/٣

هذا الشاهد ويرفضه لكان ذكره إلّا أنّه عرضه عرضاً من غير أنْ يعلّقَ عليه، وهذه إشارة واضحة إلى قبولِه.

المسألة الثانية عشرة: في جواز الابتداء بالوصف الرافع لفاعل سد مسد الخبر.

ذكر ابن مالك أنَّ سيبويه لا يجيز الابتداء بالوصف الرافع لفاعلٍ سدَّ مسدَ الخبر إلّا إذا سُبق باستفهام أو نفي، وهو جائز عند الأخفش، واستشهد له بقول الشاعر[1]:

خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً   مَقَالَةَ لِهْبِيَّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وهذا الشاهد ذكره ابن عادل في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2]، وذلك بقوله: ((وقوله: "سلامٌ" مبتدأ، وجاء الابتداء به وإنْ كان نَكِرَةً؛ لأنَّه دُعاء، والدُّعاءُ من المُسَوِّغاتِ. وقال أبو البقاء: "لما فيه من معنى الفِعْلِ" وهذا ليس من مذهب جمهور البصريين، وإنَّما هو شيءٌ نُقِلَ عن الأخفش: أنَّه إذا كانتِ النكرة في معنى الفِعْلِ جاز الابتداء بها ورفعها الفاعل، وذلك نحو: "قائمٌ أبواك"، ونقل ابن مالك أنَّ سيبويه أَوْمَأَ إلى جوازه، واستدلال الأخفش بقوله:

خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً   مَقَالَةَ لِهْبِيَّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

ولا دليل فيه لأنَّ "فعيلاً" يقع بلفظ واحدٍ للمفرد وغيره))[3]، ولم يذكر ذلك ابن مالك إذ بيّن أنَّ سيبويه لا يجيزه، ولم أقف على هذا البيت في معاني الأخفش.

وذكره الشنقيطي أيضاً إلّا أنَّه لم يستدل به لما استدلَّ به ابن مالك، وذلك بقوله: ((كانَ أشدَّ العرب عيافة بنو لهب حتى قال فيهم الشاعر:

خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً   مَقَالَةَ لِهْبِيَّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ))[4].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٣/١، وشرح عمدة الحافظ: ١٥٧، وصناعة الشاهد الشعري: ٥٣

(٢) الأنعام: ٥٤

(٣)اللباب في علوم الكتاب: ١٧٣/٨

(٤) أضواء البيان: ٨/٢

المسألة الثالثة عشرة: في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

من بين ما استشهد به ابن مالك على هذه المسألة الأبيات الشعرية الآتية(١):

بِنا أبداً لا غيرِنا يُدرك الُمنى ... وتُكشف غّماُء الخطوبِ الفوادِحِ

إذا أُوقدوا ناراً لحربِ عَدُوِّهم ... فَقَدْ خابَ مَنْ يَصْلَى بها وسعيرِها

كانَ لي وزهيرٍ ثالثٌ وردتْ ... من الحِمامِ عِدانا شَرَّ مورودِ

إذا بنا بل أبينينا اتقت فئة ... ظلّت مؤمنة مّمن يعاديها

والأبيات الأربعة ذكرها أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾(٢) ، وبّين أنَّ "المسجد الحرام" معطوف على الضمير المجرور، وذكَر أنَّ ذلك جائزٌ في كلام العرب، وذلك بقوله: ((والذي نختاره أنْ يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأنَّ السماع يعضده، والقياس يقويه .

أّما السماع فما روي من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه، والقراءة الثانية(٣) في السبعة: ﴿تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾(٤)؛ أي: وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير، مّما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل))(٥) وبيَّن أنَّ ما ورَد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أنْ يُجعلَ ذلك ضرورة، واستشهد بأبيات من الشعر تدلُّ على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ومن بينَ ما استشهد به الأبيات الأربعة السابقة.

وذكرها ابن عادل أيضاً في توجيه الآية نفسها؛ إذ قال: ((والَّذي ينبغي جوازه مُطلقاً لكثرةِ السَّماع الوارد به، وضعفِ دليل المانعين واعتضاده بالقياس.

أَمَّا السَّماعُ: ففي النَّثْرِ كقولهم: "مَا فِيهَا غَيْرُه، وفرسِه" بجرِّ "فَرَسِهِ" عطفاً على الهاءِ في "غَيْره". وقوله: ﴿ تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾(٦) في قراءة جماعةٍ كثيرة، منهم حمزةُ كما

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢٣٣-٢٣٥، وصناعة الشاهد الشعري: ١٧٦

(٢) البقرة: ٢١٧

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبعة: ١/١١٨، والجامع لأحكام القرآن:٥/٢، ومعجم القراءات: ٢/٤

(٤) النساء: ١

(٥) البحر المحيط: ٢/١٥٦-١٥٧

(٦)النساء: ١

سيأتي إنْشاءَ اللهُ ، ولولا أَنَّ هؤلاء القرَّاء، رووا هذه اللغة، لكان مقبولاً بالاتِّفاق، فإذا قرُءوا بها في كتاب اللهِ تعالى كان أَولَى بالقبُول .))[1] ثم استشهد على ذلك بشواهد شعرية كثيرة منها ما ذكرته سلفاً .

المسألة الرابعة عشرة: في دلالة الفعل المضارع بعد "لو" الشرطية على الاستقبال.

استشهَد ابن مالك على هذه المسألة بقول الشاعر[2]:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا   خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيما

وهذا الشاهد ذكره أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿... وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3]، وذلك بقوله: ((... تكون لو أيضاً شرطاً في المستقبل بمعنى إنْ، ولا يجوز الجزم بها خلافاً لقوم، قال الشاعر:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا   خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيما))[4].

وذكره ابن عادل في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا﴾[5]، وذلك بقوله: ((و "لو" هذه فيها احتمالان:

أحدهما: أنَّها على بابها من كونها حرفاً لما كانَ سيقع لوقوعِ غيره أو حرف امتناع لامتناع على اختلاف العبارتين. والثَّاني: أنَّهَا بمعنى "إنْ" الشَّرطية ... وإلى الاحتمال الثَّاني ذهب أبو البقاءِ وابنُ مالكٍ: "لو" هنا شرطية بمعنى "إنْ" فتقلب الماضي إلى معنى الاستقبال، والتَّقدير: وليخشَ الذين إنْ تركوا، ولو وقع بعد "لو" هذه مضارع كان مستقبلاً كما يكونُ بعد "إنْ" وأنشد:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا   خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيما))[6].

---

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٣/٢٨-٢٩

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٤، و صناعة الشاهد الشعري: ٢٧

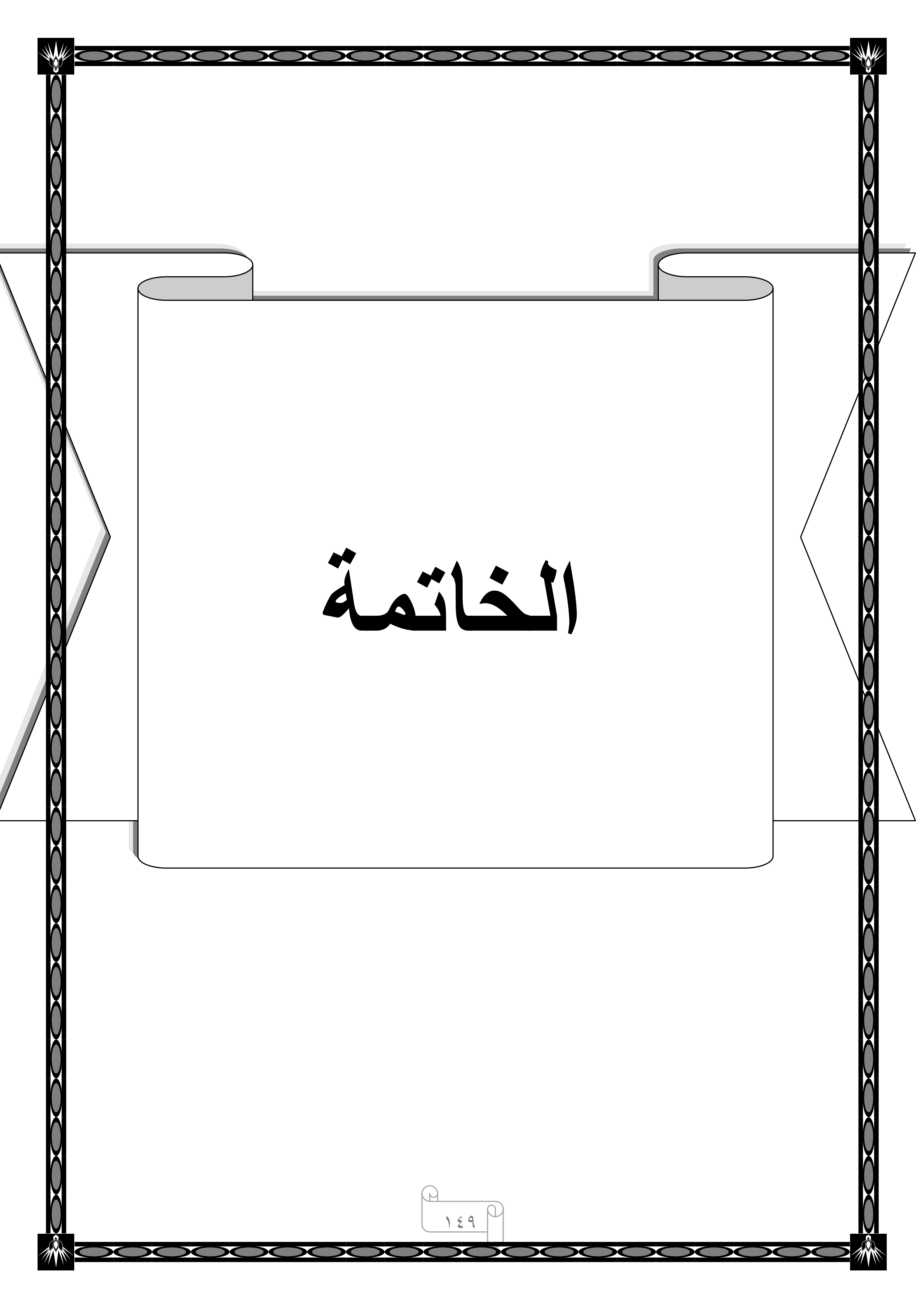
(٣) البقرة: ٢٠

(٤) البحر المحيط: ١/٢٢٦

(٥) النساء: ٩

(٦)اللباب في علوم الكتاب: ٦/٢٠٠

يتضح أنَّ المفسرين نقلا هذا الشاهد عن ابن مالك واعتمدا عليه في توجيه النصّ القرآني إلّا أنَّ أبا حيان لم يصرِّح بنقله عن ابن مالك بخلاف ابن عادل الذي صرَّح بذلك.



الخاتمة

الخاتمة

الحمدُ لله على توفيقه وهدايته إلى إنجاز هذا البحث حتى وصل إلى خاتمتهِ التي سأضمّنها أهّم ما توصّل إليه وهو الآتي:

- كان لآراء ابن مالك النحوية ، وآراء النحويين التي تبنّاها المرتبة المتقدمة في التفاسير التي جاءت بعده، إذ كان المفسرون ينقلون آراءه وآراء النحويين فيها ويعتمدونها في توجيه النصَّ القرآني، وكانت مصنفاته مصدراً مهماً من المصادر النحّوية التي اعتمدها المفسرون.

- بّينتِ الدراسة المكانة العلمية العالية لابن مالك عند المفسرين، وذلك من خلال آرائه الكثيرة المبثوثة في تفاسيرهم، وذلك أنَّ منزلته الكبيرة عندهم، وثقتهم به دفعتهم إلى نقل آرائه في تفاسيرهم ومناقشتها، واعتمادها في توجيه النصِّ القرآني، على أنَّ بعض المفسرين لم يقفْ على بعض مؤلفات ابن مالك إلّا أنَّ الحاجة إليها دعته إلى أنْ ينقل عنها بالوساطة، وهذا إنْ دلَّ على شيء فهو دالٌّ على منزلة ابن مالك العالية عندهم.

إذ كانت آراء ابن مالك ، وآراء النحويين التي تّبناها ركّنا أساسلاً ارتكزت عليه تفاسيرهم فهم يأخذون بآرائه ويوثقونها إلّا أنَّه لم يسلم من ردودهم عليه، وقد تكون شديدة تصل إلى حدِّ التخطئة أحياناً ، وهذا الاسلوب درج عليه أبو حيان في عاّمةِ كتبه لاسيما البحر المحيط،إذ كان كثيراً ما يرفض آراء ابن مالك النحوّية إذا تعارضت مع إحدى الحقائق العلمية التي يؤمن بها.

- بّينتِ الدراسة أنَّ موارد آراء ابن مالك عند المفسرين هي كتبه والشروح عليها، أّما كتبه فقد كانوا كثيراً ما يصرّحون بالنقل عنها، وأّما الشروح عليها فقد نالتْ أهمية كبيرة في كتب التفسير رّبما يعودُ فضلها إلى كتب ابن مالك، وذلك أنَّ المفسرين كانوا يعرضون آراء ابن مالك ويذكرون ما قاله شرّاح كتبه فيها، ثم يناقشونها ويعتمدونها مصدراً في توجيه النصِّ القرآني.

- بّينتِ الدراسة أنَّ أغلب آراء ابن مالك النحوّية التي نقلها المفسرون كانت صحيحة النقل، وأنَّ ابن مالك قالها فعلاً، بخلاف ما نقله بعض النحويين عن ابن مالك فقد بّينتِ الدراسة أنَّ السيوطي نسب إلى ابن مالك وقّولَه ما لم يقل، وما نسبه إلى ابن مالك نقله بعض الباحثين واعتمد عليه في بحوثه.

- تعدّدت مناهجُ المفسرين وطرائقهم في نقل آراء ابن مالك النحويَّة، فهم تارةً يذكرون آراَءه مصرحين بمصادرها، منها التسهيل، وشرحه، أو الكافية، وشرحها، أو خلاصتها، وأخرى يقتصرون على ذكرِ رأيه في المسألة النحوّية من غير التصريح بمصدره.

وكما تعددت أساليبهم في عرض آرائه، فقد تعددت أساليبهم في التصريح بمؤلفاته، فهم تارةً يذكرون رأي ابن مالك في المسألة النحوّية، ويذكرون مصدره؛ التسهيل، أو شرحه، وذلك كثيرٌ في تفاسيرهم، وأخرى يصرّحون باسم الكتاب وما ورد فيه دون نسبته إلى ابن مالك اعترافاً منهم بأنّه غنيٌّ عن التعريفِ بمؤلِفه، وهذا أقل وروداً في تفاسيرهم من الأّول.

- بّينتِ الدراسة تأثّر أبيحيان بآراء ابن مالك النحوية تأثراً كاملاً حتى دفعه ذلك إلى نقل آراء ابن مالك في كلِّ مؤلفاته ومناقشتها مع كونه شرحَبعضاً منها، وهذا التأثر شمل تفسيره أيضاً، إذكان كثيراً ما ينقل آراء ابن مالك ويناقشها، على الرغم من رفضه لأغلب هذه الآراء.

- قد يضطرب رأي ابن مالك فيكون له في المسألة الواحدة أكثر من رأي، وهذه القضية تنبه إليها أحد الباحثين، ودرسها في رسالة جامعية تحت عنوان(اختلاف آراء ابن مالك النحوّية من خلال شرح الاشموني)، إلّا أنَّ المفسرين -في الغالب- لم يلتفتوا إلى هذه المسألة، وقد التفت إليها الأشموني كما بّينتِ الدراسة السالفة،إذ كان كثيراً ما ينّبه على اختلاف آراء ابن مالك النحوّية.

ولعلّ هذه القضية لم ينفرد بها ابن مالك، إذكان النحويون كثيراً ما يغّيرون آراءهم من خلال مؤلفاتهم وهذا ما يمكن أنْ نعدّه نضجاً فكرّياً لا اختلافاً، إذ ليس من الممكن أنْ نظنَّ أنَّ هذا النحوي أو ذاك آمن برأي نحويّ ثم خالفه في موضع آخر من غير أنْ يلتفت إلى مخالفته رأيه الأّول، إلّا أنّه يمكن القول بأنّه قال هذا الرأي، ثم نضجَ فكره وتطّور

فأبدى رأياً آخَر مكملاً أو مخالفاً له، مع تنّبهه إلى ذلك إلّا أنّه ليس بحاجةٍ إلى التصريح به، وإنْ كان هذا المفهوم لا ينطبق على كلّ المسائل التي اختلفتْ آراء النحويين فيها.

- إنَّ المفسرين لم يذكروا آراء ابن مالك، ويستندوا إليها في توجيه النصوص القرآنّية من غير تحقيق وتدقيق، بل كانوا يأخذون منها ما يستحسنونه ويدعمونه بالأدلة الكافية، ويرفضون ما لا يستحسنونه مستدلين بما يؤيد ما ذهبوا إليه على أنّهم لم يكونوا متساوين في موقفِهم من آرائه، بل إنَّ منهم من حاول أنْ يرفضَ اغلبَ آرائه، ومنهم من كانَ كثيراً ما يتقبل آراَءه ويُؤيدها بما يثبتها، لذا لا يمكن أنْ نحكم بموقفهم من آرائه على وجه العموم، فنحدد نسبة القبول أو الرفض، إلّا أنّنا يمكن أنْ نبّينَ موقفهم من آرائه على وجه الخصوص، وذلك أنَّ لكلّ مفسر طريقته الخاصة في عرض أراء ابن مالك، وعلى هذا يمكن أنْ نُصنّفَ المفسرين حسب موقفهم من آراء ابن مالك على أربعة أصناف:

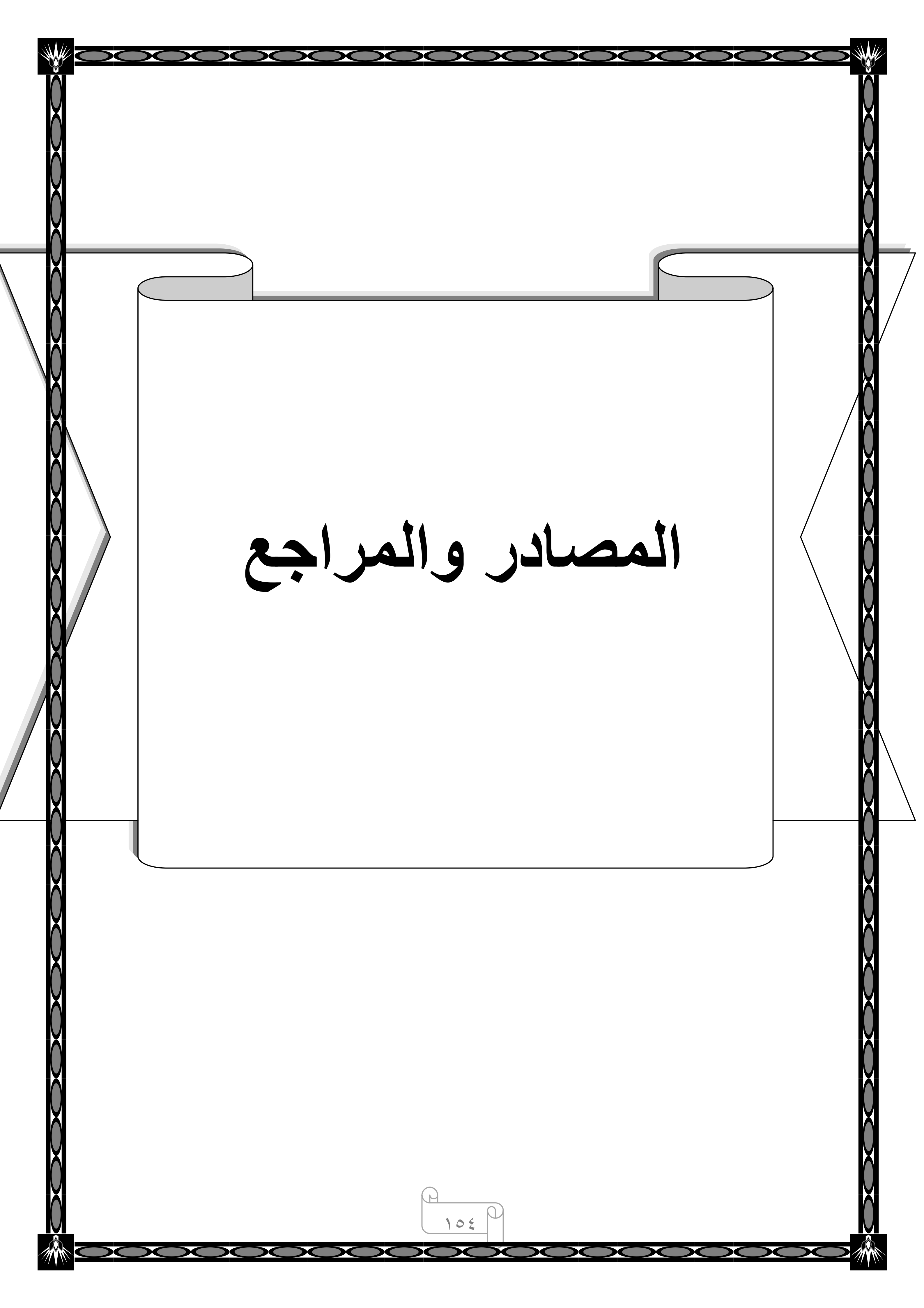
- من المفسرين من حاول رفض أغلب آراء ابن مالك النحوّية، ولم يتقبل منها إلّا القليل، ولم يصرّح بقبوله واستحسانه لها في مواضع القبول والاستحسان إلّا ما ندر؛ وهذا ما نجده عند أبي حيان وذلك لكونه من كبار النحويين، إذ كان كثيرا ما ينعت آراء ابن مالك بعبارات الرفض وعدم القبول، أمّا قبوله لها فهو – مع قلته – لم يصرّح به في تفسيره، وإنما كان يقوم بعرض الرأي النحوي دون أنْ يصرّح بقبوله أو رفضه.
- منهم من قام بعرض آراء ابن مالك من غير أيّ ترجيح أو رفض، إلّا أنّه اعتمد عليها اعتماداً كاملاً في تفسيره، إذ كان يقوم بتوجيه النصّ القرآني بما ورد في مؤلفات ابن مالك من غير أنْ يصرّح بقبولها أو رفضها، وهذا ما نجده عند الشنقيطي كونه مقلّداً، ولعلّ هذه الطريقة هي الطريقة الشائعة في تفاسير القرآن إلّا أنَّ الشنقيطي لم يخرج عنها إلّا نادراً.
- منهم من كان يقوم بنقل آراء النحويين ولاسيما آراء ابن مالك عن التفاسير السابقة له، ولم ينقلها –في الأغلب– عن مصادرها، وهذا ما نجده عند الآلوسي، إذ كان يقوم بنقل آراء ابن مالك عن الكتب التي نقلت آراءه، ومنها تفسير أبي حيان حتى نجده في أغلب الأحيان ينقل موقف أبي حيان معها.
- منهم من كان يقوم بنقل آراء ابن مالك النحوّية، وقبولها، أو رفضها من غير أنْ يميل إلى هذا أو ذاك، أي: أنّه يقوم بعرض رأي ابن مالك في المسألة، ويبّين موقفه منه، ولم

يغلب عليه الرفض، أو القبول، فهو تارةً يصحّح بقبولها، وأخرى يقوم برفضها معززاً ذلك بما يملك من دليل، وهذا ما نجده عند محمد يوسف أباضي، وابن عادل، وابن عاشور.

– بيّنتِ الدراسة أنَّ المفسرين لم يقتصروا على ذكر آراء ابن مالك النحوية، بل إنَّهم تجاوزوا ذلك حتى نقلوا شواهدها معها، إذ نقلوا شواهده القرآنية والحديثية والشعرية مصرحين بأنَّها من شواهد ابن مالك.

وأخيرا إنَّ هذه الرسالة تفتح الباب أمام الدارسين لدراسة المصادر النحوّية التي اعتمدها المفسرون في تفاسيرهم لاسيما ما تركه المتأخرون منهم، كمؤلفات ابن عصفور، وابن هشام، وغيرهم، ومتابعة موقف المفسرين من آرائهم حتّى نتوصل إلى النحوي الذي نالتْ آراؤه الحظّ الأوفر، والمرتبة المتقدمة في تفاسير القرآن الكريم.

والله ولّي التوفيق.



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: الكتب المطبوعة .

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب: الأندلسّي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)**، تح: د.رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: العماديّ، أبو السعود محمد بن محمد (ت٩٨٢ هـ)**، تح: عبد القادر احمد عطا، مكتبة الرياض، (د.ت).
- **أساس البلاغة: الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)**، شرحه: د. محمد احمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: الأوسّي، د. قيس إسماعيل** ، بيت الحكمة، بغداد ١٩٨٩م.
- **أسرار النحو: شمس الدين، أحمد بن سليمان بن كمال باشا(ت٩٤٠هـ)**، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- **الأ صول في النحو: ابن السرّج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦ هـ)**، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧ م .
- **أصول النحو عند ابن مالك: د. خالد سعد شعبان**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشنقيطّي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت١٣٩٣هـ)**، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.
- **إعراب القرآن: النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت ٣٣٨ هـ)**، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، البطليوسّي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد**(ت٥٢١هـ)، تح: د. مصطفى السقا، و د. حامد عبد الحميد، الهْيأة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٠م .
- **أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت٥٤٢هـ)**، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩٢م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة العصرية، بيروت، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م .

- **الانموذج في النحو: الزمخشري**، تح: سامي بن حمد المنصور، ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩ م .
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت ٦٩١هـ)**، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، (د.ت).
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام(ت٧٦١هـ)**، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٦، (د .ت).
- **الإيضاح: الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ)**، تح : د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ –١٩٩٦ م.
- **الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عثمان عمرو (ت٦٤٦هـ)**، تح: د.ابراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.
- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ)**، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.
- **البحر المحيط: أبو حيان**، تح: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، طبعة جديدة منقحة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- **بحوث نحويّة في الجملة العربية: د.عبد الخالق زغير عدل**، رند للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١١م.
- **البداية والنهاية في التاريخ: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)**، مطبعة السعادة، مصر، (د ، ت) .
- **البرهان في علوم القرآن: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر(ت٧٩٤هـ)**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٨م.
- **الـ بسيط في شرح جمل الزّجاجّي: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد (ت٦٨٨هـ)**، تح: د.عّياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.
- **بغية الباحث عن زوائد مسند حارث: التميمي، أبو محمد الحارث بن محمد البغدادي الخصيب(ت٢٨٢هـ)**، تح: د.أحمد صالح البكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.**
- **البهجة المرضية: السيوطي**، تح: محمد صالح الغرسي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

- **البيان في غريب إعراب القرآن: الأنباري، أبو البركات**، تح: طه عبد الحميد، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **تأريخ الإسلام: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)**، تح: د.عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني(ت١٢٠٥هـ)**، تح: مجموعة من المحققين من وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٤-١٩٨٣م .
- **التبيان في إعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)**، تصحيح وتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر، ط٢، ١٩٦٩م.
- **تحرير معنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هـ)**، دار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
- **تخليص شواهد وتلخيص الفوائد: الأنصاري، ابن هشام (ت٧٦١هـ)**، تح: د.عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٦م،١٤٠٦هـ
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان**، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (د.ت).
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر (ت ٨٢٧هـ)**، تح: محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطبعة الفرزدق، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **تفسير ابن عرفة: الورغمي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة (ت٨٠٣هـ)**، تح: جلال الاسيوطي، دار الكتب العلمية . بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- **التكملة: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)**، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- **تهذيب اللغة: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)**، تح: د.عبد السلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة،(د. ت) .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)**، تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)**، تح: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- **الجامع الصغير في النحو: الأنصاري، ابن هشام**، تح: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- **الجامع الكبير: الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (ت ٢٧٩هـ)**، تح:بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.
- **الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت ٦٧١هـ)**، تح: احمد عبدالعليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ .
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: البخاري، أبو عبدالله، محمد بن إسماعيل الجعفي(ت٢٥٦هـ)**، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **الجمل في النحو: الزّجاجّي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت٣٤٠هـ)**، تح: د. علي توفيق الحَمد، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- **الجني الداني في حروف المعاني: المرادي**، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن: الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف(ت٨٧٥هـ)**، تح: علي محمد معوض، وعادل احمد عبد الموجود، وعبد الفتاح ابو سنة، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧م-١٤١٨هـ.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخضري، محمد بن محمد (ت ١٢٨٧هـ)**، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)**، تح: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، (د.ت) .
- **الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)**، تح: د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، ١٩٧١م.
- **الحجة للقّراء السبعة: الفارسي، أبو علي**، تح: د. بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **حروف المعاني والصفات: الزجاجي**، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، ١٩٨٤م
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
- **الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)**، تح: محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

- **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري: الهيتي، د.عبد القادر رحيم** ، دار القادسية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢ م .
- **دائرة المعارف الإسلامية: نقلها إلى العربية محمد ثابت فندي وآخرون،** ١٣٥٢هـ – ١٩٣٣م.
- **الدرّ مصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦هـ)**، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- **ديوان ابن مقبل**، تح: د. عِزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.
- **ديوان حاتم الطائي**، دار ومكتبة الهلال، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ–١٩٥٦م.
- **ديوان ذي الرمة**، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.
- **ديوان الراعي النميري**، تح: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ– ١٩٨٠م.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى، تح:** حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت لبنان، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- **ديوان الشماخ**، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- **ديوان الطرّماح**، تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
- **ديوان عبيد بن الأبرص**، شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تح: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.
- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تح: محمد نبيل شريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **ديوان لبيد**، تح: حمدو احمد طماس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- **ديوان المهلهل بن ربيعة**، تح: طلال حرب، الدار العالمية، (د.ت).
- **ديوان النابغة الذبياني**، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط١، (د.ت).
- **ديوان الهذليين**، تح: أحمد الزين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- **ذيل مرآة الزمان: اليونيني، أبو الفتح قطب الدين موسى بن محمد (ت٧٢٦هـ)**، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدراباد، ط١، ١٩٦٠م.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي(ت١٢٧٠هـ)**، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، (د.ت).

- **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين: النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف** ، دار الفكر – بيروت، ط٣، ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.
- **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير: الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٩٧٧هـ)**، دار الكتب العلمية . بيروت–لبنان، (د.ت).
- **سر صناعة الإعراب: ابن جنّي**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، واحمد رشدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- **سنن أبي داود: السِّجِسْتانّي أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي (ت ٢٧٥هـ)**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (د.ت).
- **السنن الكبرى: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت ٣٠٣هـ)**، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- **الشاهد النحوي عند جمال الدين بن مالك: حسين إبراهيم مبارك سلّومي التميمي**، دكتوراه جامعة بغداد/ كلية الآداب، ١٤٢٦هـ.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: العقيلي، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الميزان، ط١، ١٣٨٥هـ .
- **شرح ابن ناظم على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ)**، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- **شرح الأشموني (ت ٩٢٦ هـ) على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٧٥ هـ، ١٩٥٥م.
- **شرح التسهيل: ابن مالك**، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠ – ١٩٩٠م .
- **شرح تسهيل فوائد وتكميل المقاصد، المرادي**، تح: ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.
- **شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت٩٠٥ هـ)**، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د ت).
- **شرح جمل الزجاجي: الأشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ)**، تح: د.صاحب أبو جناح، دار الكتب، الموصل، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

- **شرح الرضي على الكافية: الاستراباذي، رضي الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني (ت٦٨٦هـ)**، تعليق وتصحيح : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الأنصاري، ابن هشام** ، تح : بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥ م .
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك**، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- **شرح الكافية الشافية: ابن مالك**، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- **شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)**، عالم الكتب، بيروت، (د ، ت) .
- **شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد (ت٤٦٩هـ)** ، تح: خالد عبد الكريم، المكتبة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م .
- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك: المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت٨٠٧هـ)**، تح: د. فاطمة راشد الراجحي، ١٩٩٣م.
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى(ت ٧٧٠ هـ)** ، تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك**، تح: د.طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ .
- **الشواهد والاستشهاد في النحو: النايلة، د. عبد الجبار علوان** ، مطبعة الزهراء، جامعة بغداد، ط١، ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: النيلي، تقي الدين ابراهيم بن الحسين (من علماء القرن السابع الهجري)**، تح: محسن بن سالم العميري، مكتبة الملك فهد، ١٤١٩هـ.
- **صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الاندلسي: د. نعيم سلمان البدري**، دار ينابيع، دمشق، ط١، ٢٠١٠م.
- **طبقات الشافعية: الأسنوي، جمال الدين (ت ٧٧٢ هـ)**، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

- **طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ)** ، تح: د.عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الضاحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، (د. ت) .
- **عرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: ناصيف اليازجي،** دار صادر، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- **غاية النهاية في طبقات القرّاء: ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد علي (ت ٨٣٣ هـ)،** نشر: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة ، ط١، (د.ت).
- **فوات الوفيات والذيل عليها: الكتبي، محمد بن شاكر (ت٧٦٤هـ)،** تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- **في النحو عربي نقد وتوجيه: المخزومي، د. مهدي** (ت ١٤١٤هـ)، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- **الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)** ، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، (د.ت).
- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: الفارسي، أبو علي،** تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري،** تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري،** تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- **اللباب في علوم الكتاب: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي، (ت بعد٨٨٠هـ)،** تح: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م –١٤١٩هـ.
- **لسان العرب: الأفريقي، جمال الدين بن مكرم بن منظور المصري (ت٧١١هـ)،** ط٣، دار صادر، بيروت–لبنان، ٢٠٠٤م.
- **اللمع في العربية: ابن جني،** تح: سميع أبو مغلي، دار مجد لاوي–عمان، ١٩٨٨م.
- **المبسوط في القراءات العشر: النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت ٣٨١هـ)،** تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٨١ م.
- **متن ألفية ابن مالك: ابن مالك الأندلسي،** تح: د. عبد الطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

- **مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)** ، تح: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
- **مجالس ثعلب: ثعلب، أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)** ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٥٠م .
- **مجمع الزوائد: الهيثمي، علي بن ابي بكر (ت ٨٠٧ هـ)**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني**، تح: علي النجدي ناصف، وآخرين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي(ت٥٤٦هـ)**، تح: عبد السلام عبد الشافعي محمد، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٣م -١٤١٣هـ.
- **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم** ، دار الشروق، ط١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- **المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل**، تح : د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢ م .
- **المسائل والأجوبة: البطليوسّي، ابن السِّيد**، ضمن كتاب (رسائل في اللغة)، تح: د. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٦٤م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل: الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت ٢٤١هـ)**، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم: النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت٢٦١هـ)**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، (د.ت).
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الُمقرِي (ت٧٧٠هـ)**، تح: د. عبد العظيم الشناويّ، دار المعارف، ط٢، (د.ت).
- **معاني القرآن: الفّرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)** ، تح: محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- **معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت٢١٥هـ)**، تح: د. فائز فارس، الغنطاس، الكويت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.
- **معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري (ت٣١١هـ)**، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- **معاني النحو: السامرائي، د. فاضل صالح** ، جامعة بغداد، ط١، الجزءان الأول والثاني ١٩٨٩م، والجزءان الثالث والرابع ١٩٩١م .
- **معجم القراءات: الخطيب، د. عبد اللطيف**، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: الأنصاري، ابن هشام**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط١، (د.ت) .
- **المفصل في صنعة النحو: الزمخشري**، تح: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- **المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)**، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ، ت) .
- **المقرب: ابن عصفور**، تح : د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢م-١٣٩٢ .
- **موطأ الإمام مالك: المدنّي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحّي (ت ١٧٩هـ)**، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: الحديثي، د.خديجة** ، دار الرشيد، ١٩٨١م.
- **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: د. عباس حسن**، مطبعة دار المعارف، مصر، ط٣، (د.ت).
- **النحويون والقرآن: د. خليل بنيان الحسون**، مكتبة الرسالة الحديثية، عمان -الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- **النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)**، تح: علي محمد الضباع ، دار الكتاب العلمية، (د.ت).
- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: البقاعي، أبو الحسن برهان الدين ابراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)**، تح: محمد عبد المعين، طبعة مجلس المعارف الإسلامية، حيدر آباد الركن الهند، ط١، ١٩٦٩م.
- **النّعت في التركيب القرآني: د. فاخر هاشم الياسري**، دار الشؤون الثقافية، بغداد- الاعظمية، ط١، ٢٠٠٩ م.
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب: المقري، أحمد بن محمد(ت١٠٤١هـ)**، تح: د. احسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان الاندلسي**، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي**، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
- **هميان الزاد إلى دار المعاد: الأباضي، محَمَّد بن يوسف بن عبد الرحمن بن عيسى بن محمَّد بن عبد العزيز بن بكير الحفصي(ت١٣٣٢هـ)**، مطابع سجل العرب، نشر وزارة التراث القومي، عُمان، ط٢، ١٩٨٠م.
- **الوافي بالوفيات: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ)** ، تح: احمد الارناووط، وتزكي مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

ثانيا: الرسائل الجامعية والدوريات.

- **ابن مالك صرفياً: سالم جاري الدراجّي**، ماجستير، جامعة بغداد /كلية التربية ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
- **اختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الاشموني للألفية، تأصيل ودراسة: حوفان بن صالح القرني**، ماجستير، جامعة أم القرى/كلية اللغة العربية،١٣٢٨هـ.
- **الاستشهاد النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: د.طه محسن العاني**، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٥) ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.
- **أفعال الحواس في القرآن الكريم: أنسام خضير خليل**، ماجستير، جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- **تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط: محمد حماد القرشي**، دكتوراه، جامعة ام القرى/كلية اللغة العربية، ١٤١٥هـ.
- **الحجّة النّحويّة عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية : حميد حسين محمد القيسي** ، ماجستير ، جامعة بغداد/ كلية التربية ، ٢٠٠١ م .
- **الد ّرس نّحويّ في الموصل: عباس علي حسين الأوسي** ماجستير، جامعة البصرة/ كلّية الآداب، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **في حديث الشريف والنحو: د. خليل بنيان الحسون**: بحث منشور في مجلة الأستاذ، العدد (٢)، ١٩٧٨-١٩٧٩ م .
- **ما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي للاتفاق في المعنى او للتضاد او للتعويض: مكية حوفان القرني**، ماجستير، جامعة أم القرى/ كلية اللغة العربية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- **مآخذ أبي حيان النحوية والصرفية على ابن مالك : سميرة علاوي عبد الحسن الفكيكي**، ماجستير، جامعة بغداد / كلية التربية للبنات ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
- **مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك : عبد المجيد ياسين الحميدي** ، ماجستير ، جامعة بغداد/ كلية الآداب، ١٩٨٩ م.
- **موقف ابن مالك من الاخفش الاوسط: جميلة بنت عبد العزيز خياط**، ماجستير، جامعة ام القرى/كلية اللغة العربية، ١٤٢٤هـ.
- **موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي–دراسة في المؤلفات العربية والمترجمات:** مطير بن حسين المالكي، ماجستير، جامعة ام القرى/كلية اللغة العربية،١٣٢٣هـ.